مرسوم رقم ٩٢٨٨

إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى طلب الموافقة على ابرام اتفاقية قرض مع البنك الاوروبي للتثمير للمساهمة في تمويل مشروع الطرقات والعمالة في لبنان

إن رئيس الجمهورية

بناءً على الدستور لاسيّما المادة ٥٢ منه،

بناء على إقتراح رئيس مجلس الوزراء،

بناء على الموافقة الاستثنائية المعطاة من قبل السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس مجلس الوزراء،

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٩

يرسم ما يأتي :

المادة الاولى: يحال إلى مجلس النواب مشروع القانون المرفق الرامي الى طلب الموافقة على إبرام اتفاقية القرض الموقعة مع البنك الاوروبي للتثمير بقيمة /١٥١,١/ مليون يورو للمساهمة في تمويل مشروع الطرقات والعمالة في لبنان.

المادة الثانية: إن رئيس مجلس الوزراء مكلف تنفيذ أحكام هذا المرسوم.

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : محمد نجيب ميقاتي

بعبدا في ٢٤ أيار ٢٠٢٢
الامضاء : ميشال عون

وزير الخارجية والمغتربين
الامضاء : عبد الله بو حبيب

وزير المالية
الامضاء : يوسف خليل

وزير البيئة
الامضاء : ناصر ياسين

وزير الاقتصاد والتجارة
الامضاء : امين سلام

وزير الشؤون الإجتماعية
الامضاء : هكتور الحجار

وزير الاشغال العامة والنقل
الامضاء : علي حمية

وزير الداخلية والبلديات
الامضاء : بسام مولوي

رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : محمد نجيب ميقاتي

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
صورة طبق الأصل

سلطان شقير

مشروع قانون

يرمي إلى طلب الموافقة على ابرام اتفاقية قرض مع البنك الاوروبي للتثمير للمساهمة في تمويل مشروع الطرقات والعمالة في لبنان

المادة الأولى : الموافقة على إبرام إتفاقية القرض الموقعة مع البنك الاوروبي للتثمير بقيمـــة /١٥١,١/ مليون يورو للمساهمة في تمويل مشروع الطرقات والعمالة في لبنان والمرفقة ربطاً.

المادة الثانية : يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

رقم العقد (FI) 89857

رقم العملية (Serapis) 2016-0485

مشروع الطرقات والعمالة في لبنان

عقد تمويل

فيما بين

الجمهورية اللبنانية

و

البنك الأوروبي للتثمير

بيروت، في ٢٦ ايلول ٢٠١٩

لكسمبرغ، في ٢٣ ايلول ٢٠١٩

الحيثيات: ٦
المادة ١ ..... ١٦
١-١ القرض والتخصيص ١٦
١-١-أ قيمة القرض ١٦
١-١-ب التوافر ١٦
١-١-ج تقديم المشاريع ١٦
١-١-د التخصيص ١٦
١-٢ آلية صرف الأموال ١٦
١-٢ - أ الدفعات ١٦
١-٢ - ب طلب الصرف ١٦
١-٢ - ج الإشعار بالصرف ١٧
١-٢ – د حساب الصرف ١٨
١-٣ عملة الصرف ١٨
١-٤ شروط الصرف ١٨
١-٤ – أ شرط سابق لأول طلب صرف ١٨
١-٤ – ب الدفعة الأولى ١٨
١-٤ – ج سائر الدفعات ١٨
١-٥ تأجيل الصرف ١٩
١-٥ – أ أسباب التأجيل ١٩
١-٥ – ب إلغاء عملية صرف مؤجلة لـ٦ (ستة) أشهر ٢٠٠
١-٦ الإلغاء والتعليق ٢٠٠
١-٦- أ حق المقترض في الإلغاء ٢٠٠
١-٦- ب حق البنك في التعليق والإلغاء ٢٠١
١-٦ - ج التعويض عن تعليق وإلغاء دفعة معينة ٢١١
١-٧ الإلغاء بعد انتهاء مدة القرض ٢١
١-٨ رسم التقييم ٢١
١-٩ المبالغ المستحقة بموجب المادتين ١-٥ و١-٦ ..... ٢١
المادة ٢ القرض ٢٢
٢-١ مبلغ القرض ٢٢
٢-٢ عملة السداد والفائدة وغيرها من الرسوم ٢٢
٢-٣ التأكيد من جانب البنك ٢٢
المادة ٣ ..... ٢٢
الفائدة ٢٢
٣-١ سعر الفائدة ٢٢
٣-١ - أ الدفعات بسعر فائدة ثابت ٢٢
٣-١ – ب الدفعات بسعر فائدة متغير ٢٢
٣-١ – ج مراجعة أو تحويل الدفعات ٢٢
٣-٢ الفائدة على المبالغ المستحقة والغير ممددة ٢٣
٣-٣ اضطرابات السوق ٢٣

٤-٣ السعر الفعلي العالمي ٢٣
المادة ٤ ..... ٢٤
٤-١ السداد العادي ٢٤
٤-٢ السداد المسبق الطوعي ٢٤
٤-٢أ خيار السداد المسبق ٢٤
٤-٢ب تعويض الدفع المسبق ٢٤
٤-٢ج آليات الدفع المسبق ٢٥
٤-٢د الرسم الإداري ٢٥
٤-٣ الدفع المسبق الإلزامي ٢٥
٤-٣ – أ أسباب الدفع المسبق ٢٥
٤-٣ – ب آليات الدفع المسبق ٢٦
٤-٣- ج تعويض الدفع المسبق ٢٦
٤-٤ مسائل عامة ٢٦
المادة ٥ ..... ٢٦
٥-١ احتساب السداد العائد لكسور السنة ٢٦
٥-٢ وقت ومكان الدفع ٢٧
٥-٣ عدم التقاص من قبل المقترض ٢٧
٥-٤ اختلال أنظمة الدفع ٢٧
٥-٥ تطبيق المبالغ التي يتم تلقيها ٢٧
المادة ٦ ..... ٢٨
٦-١ استخدام القرض وتوافر الأموال الأخرى ٢٨
٦-٢ إنجاز المشروع ٢٨
٦-٣ زيادة تكلفة المشروع ٢٨
٦-٤ إجراءات التوريد ٢٨
٦-٥ الاستمرار بتعهدات المشروع ٢٨
٦-٦ التعهدات الخاصة بالمشروع ٢٩
٦-٧ الامتثال للقوانين ٢٩
٦-٨ الملفات والسجلات ٢٩
٦-٩ التعهد بالنزاهة ٢٩
٦-١٠ الإقرارات والضمانات العامة ٣٠
المادة ٧ ..... ٣١
٧-١ الترتيب بالتساوي ٣١
٧-٢ ضمانات إضافية ٣١
٧-٣ فقرات من خلال الإدراج ٣١
المادة ٨ ..... ٣١
٨-١ المعلومات المتعلقة بالمشروع ٣١
٨-٢ المعلومات المتعلقة بالمقترض ٣٢
٨-٣ الزيارات من قبل البنك ٣٣
٨-٤ التحقيقات والمعلومات ٣٣
المادة ٩ ..... ٣٤

٩-١ الضرائب والرسوم والتكاليف ٣٤
٩-٢ الرسوم الأخرى ٣٤
٩-٣ الزيادة في التكاليف والتعويضات والتقاص ٣٤
المادة ١٠ ..... ٣٤
١٠-١ الحق في المطالبة بالسداد ٣٤
١٠-١ ــ أ الطلب الفوري ٣٤
١٠-١- ب طلب الانتصاف بعد إشعار ٣٥
١٠-٢ بعض الحقوق الأخرى المنصوص عليها في القانون ٣٥
١٠-٣ التعويض ٣٥
١٠-٣- أ الدفعات بسعر فائدة ثابت ٣٥
١٠-٣- ب الدفعات بسعر فائدة متغير ٣٦
١٠-٣ - ج أحكام عامة ٣٦
١٠-٤ عدم التنازل ٣٦
١٠-٥ عدم المشقة ٣٦
المادة ١١ ..... ٣٦
١١-١ القانون المرعي الإجراء ٣٦
١١-٢ الاختصاص ٣٦
١١-٣ مكان الأداء ٣٦
١١-٤ الدليل على المبالغ المستحقة ٣٦
١١-٥ الاتفاقية الكاملة ٣٦
١١-٦ البطلان ٣٧
١١-٧ التعديلات ٣٧
المادة ١٢ ..... ٣٧
١٢-١ الإشعارات ٣٧
١٢-١-أ شكل الإشعارات ٣٧
١٢-١-ب العناوين ٣٨
١٢-١-ج إبلاغ تفاصيل الاتصال ٣٨
١٢-٢ اللغة الانجليزية ٣٨
١٢-٣ الحيثيات والمرافق والملحق ٣٨
المرفق (أ) ٤٠
خصائص المشروع وعملية إعداد التقارير ٤٠
أ-١ الوصف التقني ٤٠
أ-٢ تخصيص القرض وإجراءات الرصد والمراقبة ٤٢
أ- نماذج طلب التخصيص ٤٣
أ-٣ المعلومات المتصلة بالمشروع الواجب إرسالها إلى البنك وطريقة التبليغ ٤٥
المرفق (ب) ٤٨
تعريف اليوريبور ٤٨
المرفق (ج) ٥٠
النماذج الخاصة بالمقترض ٥٠

المرفق (د) ٥٢
مراجعة وتحويل سعر الفائدة ٥٢
المرفق (ه) ٥٣
الشهادات التي ينبغي تقديمها من قبل المقترض ٥٣
المرفق (و) ٥٥
ملحق السعر الفعلي العالمي ٥٥
الملحق الأول ٥٧

هذا العقد مبرم فيما بين:

الجمهورية اللبنانية، من خلال مجلس الإنماء والإعمار، ممثلاً بالسيد نبيل الجسر، رئيس مجلس الإدارة ("المقترض")

من جهة، و

البنك الأوروبي للتثمير، الكائن مقره في 100 blvd Konrad Adenauer, Luxembourg, L-2950 Luxembourg، ممثلاً بالسيدة كريستينا كاتابينسكايت، رئيسة شعبة، والسيد جوليان شاميرا، مستشار قانوني ("البنك")

من جهة أخرى.

حيث أن:

(أ) المقترض قد طلب من البنك النظر في قرض إطاري ("القرض الإطاري") لغرض القيام بمشاريع مختلفة لتأهيل وتعزيز السلامة في جزء من شبكات الطرق الوطنية والمحلية في لبنان (كل منها "المشروع" ومجتمعة "المشاريع")، على النحو المبين بشكل محدد في الوصف التقني ("الوصف التقني") في المرفق (أ). سيتم تقسيم أموال القرض الإطاري على المشاريع التي يقدمها المقترض إلى البنك ويختارها البنك في وفقاً للمعايير المنصوص عليها في المرفق (أ-١). يصدر البنك خطاب تخصيص مشروع ("خطاب تخصيص المشروع") لكل مشروع ممول من قبله بموجب هذا القرض الإطاري. يتم بموجب هذا الخطاب الإبلاغ عن عدم اعتراض البنك على المشروع، كما أنه قد يشمل الشروط المتصلة بالمشروع والمطلوبة لتنفيذ المشروع المعني.

(ب) التكلفة الإجمالية للمشروع تبلغ، بناءً لتقديرات البنك، ٤٧٩,٩٠٠,٠٠٠ يورو (أربع مائة وتسعة وسبعين مليون وتسع مائة ألف يورو) والمقترض قد أعرب عن استعداده لتمويل المشروع على النحو التالي:

المصدر	المبلغ (مليون يورو)
تمويل ذاتي	50.4
البنك الدولي (قرض غير مسهّل)	132.3
هبة من البنك الدولي	38.8
قرض من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي	85.5
هبة من البنك للمساعدة الفنية	1.8
منحة استثمار من مرفق الاستثمار لدول الجوار التابع للاتحاد الأوروبي ("منحة مرفق الاستثمار لدول الجوار")	20
قرض من البنك	151.1
المجموع	479.9

(ج) المقترض قد طلب، للوفاء بمتطلبات خطة التمويل المنصوص عليها في الحيثية (ب)، وعبر كتاب مؤرخ في ١٧ تموز ٢٠١٧، قرضاً بقيمة ١٥١,١٠٠,٠٠٠ يورو (مائة وواحد وخمسين مليون ومائة ألف يورو) من موارد البنك الخاصة، وذلك وفقاً للاتفاقية الإطارية الموقعة بين الجمهورية اللبنانية والبنك في ١٠ أيلول ١٩٩٧ ("الاتفاقية الإطارية") والولاية ELM MED 2014-2020 ("الولاية"). تقر الحكومة اللبنانية بأن التمويل الممنوح بموجب هذا العقد يندرج ضمن نطاق تطبيق الاتفاقية الإطارية. ووفقاً لقرار المجلس/البرلمان الأوروبي رقم 466/2014/EU بشأن منح الاتحاد الأوروبي ضمانة للبنك ضد بعض الخسائر في إطار القروض وضمانات القروض للمشاريع المنفذة خارج الاتحاد الأوروبي، في حال عدم التسديد، يغطي الاتحاد الأوروبي، بواسطة ضمانة، بعض الدفعات التي لا يتلقاها البنك والمستحقة له فيما يتصل بعمليات التمويل المبرمة من قبل البنك مع جهات مختلفة، بما في ذلك المقترض ("ضمانة الاتحاد الأوروبي").

(د) البنك قد قرر، نظراً إلى أن تمويل المشروع يندرج ضمن نطاق مهامه، ومع مراعاة البيانات والوقائع المذكورة في هذه الحيثيات، منح المقترض بناءً على طلبه قرضاً بقيمة ١٥١,١٠٠,٠٠٠ يورو (مائة وواحد وخمسين مليون ومائة ألف يورو) بموجب عقد التمويل هذا ("العقد")؛ على ألا يتجاوز قرض البنك، في أي حال من الأحوال، ٥٠% (خمسين في المائة) من إجمالي تكلفة المشروع المنصوص عليها في الحيثية (ب).

(ه) مجلس وزراء دولة المقترض، استناداً إلى القرار المؤرخ في ٢٧ حزيران ٢٠١٩، قد أذن باقتراض مبلغ ١٥١,١٠٠,٠٠٠ يورو (مائة وواحد وخمسين مليون ومائة ألف يورو) ممثلاً بهذا القرض وفق الشروط والأحكام المنصوص عليها في هذا العقد بالشكل المبين في الملحق الأول.

(و) النظام الأساسي للبنك ينص على أن يضمن البنك استخدام أمواله بأكبر قدر ممكن من العقلانية لمصلحة الاتحاد الأوروبي؛ وتبعاً لذلك، يجب أن تكون مهل وشروط عمليات قروض البنك متسقة مع سياسات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة.

(ز) البنك يرى أن قدرة الوصول إلى المعلومات تلعب دوراً أساسياً في الحد من المخاطر البيئية والاجتماعية، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان، المرتبطة بالمشاريع التي يمولها. لذا، فقد وضع البنك سياسة الشفافية المعتمدة لديه، والغرض منها هو تعزيز مساءلة مجموعة البنك الأوروبي للتثمير حيال أصحاب المصالح فيه ومواطني الاتحاد الأوروبي بشكل عام.

(ح) البنك يعالج البيانات الشخصية وفقاً لتشريعات الاتحاد الأوروبي المعمول بها بشأن حماية الأفراد فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية من قبل مؤسسات وهيئات الاتحاد الأوروبي وحرية تبادل هذه البيانات.

بناءً عليه، فقد تمّ الاتفاق بموجب هذا العقد على ما يلي:

بعض التفسيرات والتعاريف

التفسيرات

في هذا العقد:

(أ) أي إشارة إلى مواد وحيثيات ومرفقات وملاحق، ما لم يُذكر صراحة خلاف ذلك، هي إشارة على التوالي إلى المواد والحيثيات والمرفقات والملحقات المضمنة في هذا العقد.

(ب) أي إشارة إلى "قانون" أو "قوانين" هي إشارة إلى (أ) أي قانون معمول به وأي معاهدة سارية أو دستور أو نظام أساسي أو تشريع أو مرسوم أو قانون معياري أو قاعدة أو نضام أو حكم او أمر أو أمر زجري أو تحديد أو قرار أو أي تدبير تشريعي أو إداري آخر أو قرار قضائي أو تحكيمي في أي ولاية قضائية يكون سابقة قضائية ملزمة قانوناً أو قابلة للتطبيق، و(ب) قانون الاتحاد الأوروبي عند الانطباق؛

(ج) أي إشارة إلى قانون معمول به أو قوانين معمول بها أو ولاية قضائية سارية هي إشارة إلى (أ) قانون أو ولاية قضائية سارية على المقترض و/أو حقوقه و/أو التزاماته (في كل حالة ناشئة عن هذا العقد أو فيما يتعلق به) و/أو صفته و/أو أصوله و/أو المشروع؛ و/أو، حسب الاقتضاء، (ب) أي قانون أو ولاية قضائية (بما في ذلك، وفي كل حالة، النظام الأساسي للبنك) السارية على البنك و/أو حقوقه و/أو التزاماته و/أو صفته و/أو أصوله؛

(د) أي إشارة إلى حكم قانون إنما هي إشارة إلى هذا الحكم بصيغته المعدلة أو المعاد سنها؛

(ه) أي إشارة إلى أي اتفاق أو صك آخر هو إشارة إلى هذا الاتفاق أو الصك بصيغته المعدلة أو المنقّحة أو المضاف إليها أو الممددة أو المعاد صياغتها؛

(و) المصطلحات والتعابير الواردة بصيغة الجمع تشمل أيضاً صيغة المفرد والعكس بالعكس.

التعاريف

في هذا العقد:

يُقصد بـ"الموعد المتفق عليه لعملية الصرف المؤجلة" المعنى الممنوح له في المادة ١-٥-أ(٢)(ب).

يُقصد بـ"فترة التخصيص" الفترة الممتدة من تاريخ هذا العقد حتى ٣٠ حزيران ٢٠٢٣.

يُقصد بـ"طلب التخصيص" طلب تخصيص من المقترض إلى البنك بالشكل المنصوص عليه في المرفق (أ) (*خصائص المشروع وعملية إعداد التقارير*).

يُقصد بـ"التصريح" أي تصريح أو إذن أو موافقة أو قبول أو قرار أو ترخيص أو إعفاء أو إيداع أو توثيق عدلي أو تسجيل.

يُقصد بـ"المفوّض بالتوقيع" الشخص المخول بالتوقيع بشكل منفرد أو مشترك (حسب الحالة) طلبات الصرف نيابة عن المقترض والمدرج اسمه في أحدث قائمة للمفوّضين بالتوقيع والحسابات المعتمدة التي يستلمها البنك قبل استلام طلب الصرف.

يُقصد بـ"يوم عمل" يوم (ما عدا السبت أو الأحد) يمارس فيه البنك والمصارف التجارية أعمالها العادية في لوكسمبورغ.

يُقصد بـ"القانون المدني" القانون المدني الفرنسي (*Code civil français*).

يُقصد بـ"الحدث المغير للقانون" المدلول الممنوح له في المادة ٤-٣-أ(٣).

يُقصد بـ"شهادة الامتثال" شهادة على الشكل المبين في المرفق (هـ-٢).

يُقصد بـ"العقد" المدلول المحدد له في الحيثية (د).

يُقصد بـ"رقم العقد" الرقم الصادر عن البنك والذي يعرّف هذا العقد والمشار إليه في صفحة غلاف هذا العقد بعد الحروف: "FI N°".

يُقصد بـ"القرض" المدلول المحدد له في المادة ١-١.

يُقصد بـ"تعويض التأجيل" التعويض الذي يُحتسب بناءً على قيمة عملية الصرف المؤجلة أو المعلقة على أن يكون أعلى من (أ) ٠,١٢٥% (١٢,٥ نقطة أساس) في السنة و(ب) المعدل الذي بموجبه:

(أ) سعر الفائدة الذي كان ينبغي تطبيقه على هذا المبلغ لو تم صرفه إلى المقترض في تاريخ الصرف الأصلي المقرر، يتجاوز

(ب) سعر الفائدة المعتمد بين المصارف (معدل شهر واحد) ناقص ٠,١٢٥% (١٢,٥ نقطة أساس)، على ألا تقلّ هذه القيمة عن الصفر، إذ في هذه الحالة يتم تحديدها عند الصفر.

يتراكم هذا التعويض ابتداءً من تاريخ الصرف الأصلي المقرر ولغاية تاريخ الصرف الفعلي، أو إن دعت الحاجة حتى تاريخ إلغاء الدفعة موضوع الإشعار بما يتوافق مع أحكام هذا العقد.

يُقصد بـ"حساب الصرف"، فيما يتعلق بكل دفعة، الحساب المصرفي المشار إليه في أحدث قائمة للمفوضين بالتوقيع والحسابات المعتمدة.

يُقصد بـ"تاريخ الصرف" تاريخ الصرف الفعلي لدفعة معينة من قبل البنك.

يُقصد بـ"الإشعار بالصرف" إشعار من البنك إلى المقترض عملاً بالمادة ١-٢(ج) وبما يتوافق معها.

يُقصد بـ"طلب الصرف" إشعار يكون على الشكل المبين في المرفق (ج).

"يُقصد بـ"النزاع" المدلول المحدد له في المادة ١١-٢.

يُقصد بـ"حدث معطّل" أي أو كل من:

(أ) خلل مادي في نظم الدفع أو الاتصالات أو في الأسواق المالية التي من الضروري، في كل حالة، أن تكون عاملة للتمكن من إجراء عمليات الدفع في ما يتصل بهذا العقد؛ أو

(ب) وقوع أي حدث آخر يؤدي إلى تعطيل (ذي طابع تقني أو متصل بالنظم) الخزينة أو عمليات الدفع الخاصة بالبنك أو المقترض، مما يمنع ذلك الفريق:

(١) من أداء التزاماته بالدفع بموجب هذا العقد؛ أو

(٢) من التواصل مع الفرقاء الآخرين،

على أن يكون العطل (في أي حالة شبيهة بالحالتين (أ) أو (ب) أعلاه) غير ناتج عن، وخارج سيطرة، الفريق الذي تمّ تعطيل عملياته.

يُقصد بـ"الدليل البيئي والاجتماعي للبنك الأوروبي للتثمير" الدليل الذي يوفر ترجمة عملية للسياسات والمبادئ الواردة في بيان البنك الأوروبي للتثمير للمبادئ والمعايير البيئية والاجتماعية المنشور على الموقع الإلكتروني للبنك على الرابط: http://www.eib.org/infocentre/publications/all/environmental-and-social-practices-handbook.htm.

يُقصد بـ"بيان البنك الأوروبي للتثمير للمبادئ والمعايير البيئية والاجتماعية" البيان المنشور على الموقع الإلكتروني[1] للبنك الأوروبي للتثمير الذي يحدد المعايير التي يستلزمها البنك من المشاريع التي يمولها ومسؤوليات مختلف الأطراف.

يُقصد بـ"البيئة" ما يلي، بقدر ما أنها تؤثر على صحة الإنسان ورفاهه الاجتماعي:

(أ) الحيوانات والنباتات؛

(ب) التربة والمياه والهواء والمناخ والمناظر الطبيعية؛

(ج) الإرث الثقافي والبيئة العمرانية.

وتشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الصحة المهنية والمجتمعية والسلامة.

يُقصد بـ"دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي" دراسة كناتج لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي تسمح بتحديد وتقييم الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة المرتبطة بالمشروع المقترح وإصدار التوصيات بالتدابير اللازمة لتفادي أي آثار و/أو التخفيف منها و/أو معالجتها. تخضع هذه الدراسة لمشاورات عامة مع الجهات المعنية مباشرة وغير مباشرة بالمشروع.

يُقصد بـ"إطار الإدارة البيئية والاجتماعية" الإطار الذي يحدد التدابير المطلوبة لتعزيز فوائد المشاريع إلى أقصى حد وتفادي أو التقليل أو التخفيف أو التعويض أو معالجة الآثار السلبية البيئية والاجتماعية، جنباً إلى جنب مع الترتيبات المؤسسية والرصدية والإبلاغية الكافية.

يُقصد بـ"المعايير البيئية والاجتماعية":

(أ) القوانين البيئية والاجتماعية التي تنطبق على كل مشروع أو على المقترض؛

(ب) بيان بنك الاستثمار الأوروبي للمبادئ والمعايير البيئية والاجتماعية؛

(ج) المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الأوروبي للتثمير على النحو المنصوص عليه في المجلد الأول للدليل البيئي والاجتماعي للبنك الأوروبي للتثمير؛

(د) دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.

يُقصد بـ"الموافقة البيئية أو الاجتماعية" أي تصريح أو ترخيص أو إذن أو موافقة أو شكل آخر من القبول المفروض بموجب قانون بيئي أو اجتماعي متصل ببناء كل مشروع أو تشغيله.

يُقصد بـ"الادعاء البيئي أو الاجتماعي" أي ادعاء أو دعوى أو إشعار رسمي أو تحقيق من جانب أي شخص في ما يتعلق بالمسائل البيئية أو الاجتماعية التي تؤثر على كل مشروع، بما في ذلك أي خرق لأي معيار بيئي أو اجتماعي.

يُقصد بـ"القوانين البيئية":

(أ) قانون ومعايير ومبادئ الاتحاد الأوروبي على النحو المحدد من قبل البنك قبل تاريخ هذا العقد؛

(ب) القوانين والأنظمة الوطنية اللبنانية؛

(ج) المعاهدات والاتفاقيات الدولية السارية المفعول، الموقعة والمصدقة من قبل الجمهورية اللبنانية أو المطبقة فيها والملزمة لها بأي طريقة أخرى؛

والتي يقضي أحد أهدافها الرئيسية حماية أو صون أو تحسين البيئة.

يُقصد بـ"قانون الاتحاد الأوروبي" تشريعات الاتحاد الأوروبي على النحو المعبر عنها من خلال معاهدات الاتحاد الأوروبي والأنظمة والتوجيهات والقوانين غير التشريعية (المفوضة) والقوانين التطبيقية والسوابق القضائية لمحكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي.

يُقصد بـ"اليورو" العملة القانونية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والتي تعتمدها أو اعتمدتها كعملتها بما يتوافق مع الأحكام ذات الصلة من معاهدة الاتحاد الأوروبي والمعاهدة المنظمة لعمل الاتحاد الأوروبي أو المعاهدات التي تلي ذلك.

يُقصد بـ"السعر ذي الصلة المعتمد بين المصارف (يوريبور)" المدلول المحدد له في المرفق (ب).

يُقصد بـ"حدث تقصير" أي من الظروف أو الأحداث المحددة في المادة ١٠-١.

---

[1] محلها http://www.eib.org/attachments/strategies/eib_statement_esps_en.pdf بصيغته المعدلة والمستكملة من وقت لآخر أو على أي صفحة تحل

Saint Mary's Orthodox College
ثانوية السيدة الأرثوذكسية

اللّغة العربيّة – تقويم محوريّ – محور ٢

(٢٠/)

الاسم: _____ التّاريخ: ٢٨ شباط ٢٠٢٣

الصّفّ الأساسيّ الثّامن ___ المدّة: ٨٠ دقيقة

ناظِرُ الطّبيعةِ

١– ظلّ طولَ حياتِهِ فلّاحًا "قلبًا" و"قالبًا". حَسْبُكَ أَنْ تُجالِسَهُ بُرْهَةً تُصغي إلى رنينِ صوْتِهِ المُمتلِئ، وتنظُرُ إلى عَيْنَيْهِ الْبَرّاقَتَيْنِ لِتَتَراءى لكَ الرّيفُ بأسْرِه: الرّيفُ العظيمُ، بِشَمْسِهِ الْوَهّاجَةِ، وَظِلالِهِ الْوارِفَةِ بِهَوائِهِ اللّاقِحِ، وَنَسيمِهِ الوَديعِ، بِغُدْرانِهِ[1] الهادِئةِ، وسَواقيهِ النّوّاحَةِ، بِخُوارِ بهائِمِهِ، وأغاني فَلّاحيهِ. وكانَتْ لَهُ دارٌ متواضِعَةٌ لَيْسَتْ أكثرَ اتّساعًا، ولا أرْفَعَ شَأنًا، مِنْ دُورِ الفلّاحينَ، سَكَنَها أبوهُ مِنْ قَبْلُ، وَنَشَأَ هُوَ فِيها وَتَرَعْرَعَ، وَشَبَّ فيها أولادُهُ، فَلَمْ يَشَأْ أَنْ يُغَيِّرَها، وما اسْتَحْيا بها يَوْمًا، عاشَ فيها كأنَّهُ في قَصْرِ رَحْبٍ ما أروعَهُ مِنْ فلّاحٍ!

٢– كانَ يَمْضي الْيَوْمَ كُلَّهُ مُتَنَقِّلًا فِي الْحَقْلِ كالنّحْلةِ، يُراقِبُ الفلّاحينَ، وَهُمْ يَحْرِثونَ وَيَزْرَعُونَ وَرُبّما تَناوَلَ الْمِحْراثَ مِنْ أَحَدِهِمْ، وَجَعَلَ يحرِثُ في اهتمامٍ، وَعُيونُهُ تَلْمَعُ، وَصَدْرُهُ يعلو وَيَهْبِطُ، أَوْ يَمْسِكُ بِالْفَأْسِ يَضْرِبُ بها الْأَرْضَ بِقُوَّةٍ وَعَزْمٍ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَتَلَفَّتُ حَوْلَهُ، وَهُوَ يَقُولُ: "ماذا رأيْتُمْ يا أوْلادُ؟ لقَدْ كانَتْ أرْضًا صُلْبَةً، وَلَكنَّها وَجَدَتْ مَنْ هُوَ أَصْلَبُ منها..."!

٣– وعِنْد الغُروب يَعود إلى الضّيْعَة، وَوجْهه يَفيض رِضًا، يُجَفِّف عرقَهُ المُتَصَبِّب مِنْ جبينِهِ وَيَذْهَب إلى حظيرَةِ المَواشي. فَهُناكَ يَجِد البَهائِم مُتَراصّةً أمامَ مَعالِفِها ورؤوسها مَحْنِيّة تَأْكُلُ في شَرَه[2].

٤– يَدْخُلُ الرَّجُلُ فَإذا بِرُؤوسِ المَواشي قَدْ ارْتَفَعَتْ عَنِ الْمَعالِفِ وَجَعَلَتْ تَنْظُرُ بِعيونٍ مُشْرِقَةٍ مُرَحِّبَةٍ، وهيَ ما زالَتْ تَلوكُ في فمِها ما بَقِيَ فيهِ مِنَ العَلَفِ، وَتَمْسَحُ بِألسِنَتِها أُنوفَها المَصْقولَةَ، فَتَزيدُها الْتِماعًا كأنَّها تُريدُ أَنْ تَظْهَرَ بِالْمَظْهَرِ اللّائِقِ بِهِ... وَقَدْ انْدَفَعَتْ تَتَصايَحُ في تَحَسُّسٍ شَديدٍ تُحاوِلُ أَنْ تَكْسَبَ عَطْفَ مَوْلاها وَيَصيحُ بِصَوْتِهِ الجَهورِيِّ: "ما هذِهِ الضَّوْضاءُ"؟!

يُقصد بـ"صك الدين الخارجي":

(أ) صك، بما في ذلك أي إيصال أو كشف حساب، يثبت أو يشكّل التزاماً بسداد قرض أو إيداع أو دفعة سلف أو تمديد ائتمان مماثل (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي تمديد ائتمان بموجب اتفاقية إعادة تمويل أو إعادة جدولة)؛

(ب) التزام مثبت بسند مضمون أو غير مضمون أو ما شابه ذلك من أدلة خطية للمديونية؛ أو

(ج) ضمان ممنوح من المقترض لالتزام فريق ثالث؛

على أن يكون هذا الالتزام في كل حالة:

(أ) خاضعاً لنظام قوانين غير قانون المقترض؛ أو

(ب) قابل للدفع بعملة غير عملة بلد المقترض؛ أو

(ج) قابل للدفع إلى شخص مدرج أو ساكن أو مقيم أو كائن مقره الرئيسي أو مكان عمله الرئيسي خارج بلد المقترض.

يُقصد بـ"التاريخ النهائي للتوافر" التاريخ الواقع بعد ٦٠ (ستين) شهراً من تاريخ توقيع هذا العقد.

يُقصد بـ"تمويل الإرهاب" توفير الأموال أو جمعها، بأي وسيلة كانت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بنية استخدامها أو مع العلم بأنها ستستخدم، كلياً أو جزئياً، من أجل ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في المواد من ١ إلى ٤ من القرار الإطاري لمجلس الاتحاد الأوروبي 2002/475/JHA المؤرخ في ١٣ حزيران ٢٠٠٢ بشأن مكافحة الإرهاب.

يُقصد بـ"السعر الثابت" سعر الفائدة السنوي المحدد من قبل البنك بما يتوافق مع المبادئ المطبقة من وقت لآخر والمحددة من قبل الهيئات الحاكمة في البنك بالنسبة إلى القروض ذات سعر فائدة ثابت والمخصصة بعملة الدفعة والممنوحة وفق الشروط نفسها لسداد الأصل ودفع الفائدة. لا يمكن لهذا السعر أن يكون ذا قيمة سالبة.

يُقصد بـ"الدفعة بسعر ثابت" الدفعة التي ينطبق عليها سعر فائدة ثابت.

يُقصد بـ"السعر المتغير" سعر الفائدة المتغير مع هامش فرق ثابت، أي سعر فائدة سنوية يحدده البنك لكل فترة مرجعية متعاقبة لسعر الفائدة المتغير ويساوي سعر الفائدة ذي الصلة المعتمد بين المصارف زائد الهامش. إذا كان سعر الفائدة المتغير لأي فترة مرجعية تحت الصفر، سيتم تحديده على أنه صفر.

يُقصد بـ"الفترة المرجعية لسعر الفائدة المتغير" كل فترة تمتد بين تاريخ عملية دفع معينة وتاريخ عملية الدفع التالية؛ تبدأ الفترة المرجعية الأولى لسعر الفائدة المتغير من تاريخ صرف الدفعة.

يُقصد بـ"الدفعة بسعر فائدة متغير" الدفعة التي يتم تطبيق عليها سعر فائدة متغير.

يُقصد بـ"الاتفاقية الإطارية" المدلول المحدد لها في الحيثية (ج).

يُقصد بـ"القرض الإطاري" المدلول المحدد لها في الحيثية (أ).

يُقصد بـ"GAAP" مبادئ المحاسبة المقبولة بشكل عام في الجمهورية اللبنانية، بما في ذلك معايير المحاسبة الدولية.

يُقصد بـ"دليل التوريد والمشتريات" دليل التوريد والمشتريات المنشور على الموقع الإلكتروني للبنك[٢]، بصيغته المعدلة من وقت لآخر والذي يبلغ مروجي المشاريع الممولة كلياً أو جزئياً من قبل البنك بالترتيبات التي يتعين اتخاذها لتوريد الأشغال والسلع والخدمات المطلوبة لكل مشروع.

يُقصد بـ"IFRS" معايير المحاسبة الدولية في إطار المعنى الوارد في تنظيم معايير المحاسبة الدولية IAS 1606/2002 حتى الدرجة المنطبقة على البيانات المالية ذات الصلة.

يُقصد بـ"ILO" منظمة العمل الدولية.

يُقصد بـ"معايير منظمة العمل الدولية" أي معاهدة أو اتفاقية أو ميثاق لمنظمة العمل الدولية موقع ومصدق من قبل الجمهورية اللبنانية أو المطبقة فيها والملزمة لها بأي طريقة أخرى، ومعايير العمل الدولية (على النحو المحدد في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل).

---

[٢] http://www.eib.org/attachments/thematic/procurement_en.pdf بصيغته المعدلة والمستكملة من وقت لآخر أو على أي صفحة تحل محلها.

يُقصد بـ"الدفع المسبق القابل للتعويض" عملية دفع مسبق غير تلك المحددة في الفقرتين ٤-٣-أ(٢) (التساوي في التمويل من غير البنك الأوروبي للتثمير) و٤-٣-أ(٤) (عدم القانونية).

يُقصد بـ"مراجعة/تحويل الفائدة" تحديد شروط مالية جديدة بالنسبة إلى سعر الفائدة، وتحديداً سعر الفائدة الأساس نفسه ("مراجعة") أو سعر فائدة أساس مختلف ("التحويل")، الذي يمكن تقديمه للفترة المتبقية من دفعة معينة أو حتى تاريخ مراجعة/تحويل لاحق للفائدة، إن وجد.

يُقصد بـ"تاريخ مراجعة/تحويل الفائدة" التاريخ، الذي يجب أن يكون تاريخ الدفع، المحدد من قبل البنك وفقاً للمادة ١-٢(ج) في الإشعار بالصرف.

يُقصد بـ"اقتراح مراجعة/تحويل الفائدة" اقتراح يتقدم به البنك بموجب المرفق (د).

يُقصد بـ"طلب مراجعة/تحويل الفائدة" إشعار خطي من المقترض، يُسلّم في غضون ما لا يقل عن ٧٥ (خمسة وسبعين) يوماً قبل موعد مراجعة/تحويل الفائدة، للطلب من البنك تقديم اقتراح بمراجعة/تحويل الفائدة إليه. يحدد طلب مراجعة/تحويل الفائدة أيضاً:

(أ) مواعيد الدفع المحددة بما يتوافق مع أحكام المادة ٣-١؛

(ب) قيمة الدفعة التي تنطبق عليها عملية مراجعة/تحويل الفائدة؛

(ج) أي موعد أبعد من ذلك لمراجعة/تحويل الفائدة يتم اختياره بما يتوافق مع المادة ٣-١.

يُقصد بـ"قائمة المفوضين بالتوقيع والحسابات المعتمدة" قائمة، في الشكل والمضمون مقبولة لدى البنك، تحدد: (١) أسماء المفوضين بالتوقيع، مصحوبة بدليل على سلطة التوقيع للأشخاص المذكورين في القائمة مع تحديد ما إذا كان لديهم سلطة توقيع فردية أو مشتركة، (٢) نماذج تواقيع هؤلاء الأشخاص، و(٣) الحساب/الحسابات المصرفية التي يمكن إجراء عمليات الصرف عليها بموجب هذا العقد (المحددة بواسطة رمز IBAN إذا كان البلد مشمولاً بسجل IBAN المنشور بواسطة SWIFT أو بنسق الحساب المناسب بما يتماشى مع الممارسات المصرفية المحلية)، ورمز BIC/SWIFT الخاص بالبنك واسم المستفيد من الحساب/الحسابات المصرفية.

يُقصد بـ"القرض" المبلغ الإجمالي للدفعات التي تُصرف من وقت لآخر من قبل البنك بموجب هذا العقد.

يُقصد بـ"القرض غير المسدد" إجمالي المبالغ التي يصرفها البنك من وقت لآخر بموجب هذا العقد والتي لا تزال غير مسددة.

يُقصد بـ"اضطرابات السوق" أي من الحالات التالية:

(أ) وجود، في رأي البنك المعقول، أحداث أو ظروف تؤثر سلباً على قدرة وصول البنك إلى مصادر تمويله؛

(ب) عدم توافر الأموال، في رأي البنك، من مصادره الاعتيادية للتمويل من أجل تمويل دفعة معينة بالشكل الكافي وبالعملة ذات الصلة و/أو عند تاريخ الاستحقاق ذي الصلة و/أو في ما يتعلق بمواصفات السداد لهذه الدفعة؛

(ج) في ما يتعلق بأي دفعة تكون أو قد تكون فائدتها مستحقة الدفع بسعر متغير:

(أ) تكون تكلفة البنك للحصول على الأموال من مصادر تمويله، على النحو المحدد من قبل البنك، ولفترة مساوية للفترة المرجعية لسعر الفائدة المتغير لهذه الدفعة (أي في سوق المال) زائدة عن السعر ذي الصلة المعتمد بين المصارف؛ أو

(ب) يقرر البنك أن الوسائل الكافية والعادلة غير موجودة لتأكيد السعر ذي الصلة المعتمد بين المصارف والمطبق للعملة ذات الصلة لهذه الدفعة أو أنه من المستحيل تحديد السعر ذي الصلة المعتمد بين المصارف وفقاً للتعريف الوارد في المرفق (ب).

يُقصد بـ"التغيير المادي المضر"، في ما يتعلق بالمقترض، أي حدث أو تغيير في الظروف يؤثر على المقترض، والذي، برأي البنك المعقول:

(أ) يضعف مادياً قدرة المقترض على أداء التزاماته بموجب هذا العقد؛

(ب) يضعف مادياً الوضع أو الاحتمالات المالية للمقترض.

يُقصد بـ"تاريخ الاستحقاق" آخر تاريخ لسداد دفعة محددة وفقاً للمادة ٤-١- ب(د).

يُقصد بـ"القانون النقدي والمالي" القانون النقدي والمالي الفرنسي (*Code monétaire et financier français*).

يُقصد بـ"تبييض الأموال":

(أ) تحويل الممتلكات أو نقلها، مع العلم بأن هذه الممتلكات ناجمة عن نشاط إجرامي أو عن المشاركة في مثل هذا النشاط بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للممتلكات أو مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب مثل هذا النشاط للتهرب من العواقب القانونية لفعلته؛

(ب) إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات أو مصدرها أو مكانها أو طريقة التصرف بها أو نقلها أو الحقوق المتصلة بها أو ملكيتها، مع العلم بأن هذه الممتلكات ناجمة عن نشاط إجرامي أو عن المشاركة في مثل هذا النشاط؛

(ج) حيازة ممتلكات أو استخدامها، مع العلم، وقت استلامها، بأن تلك الممتلكات ناجمة عن نشاط إجرامي أو عن المشاركة في مثل هذا النشاط؛

(د) المشاركة في ارتكاب أي من الإجراءات المذكورة في النقاط السالفة الذكر، والتآمر للمشاركة في ارتكابها ومحاولة ارتكابها والمساعدة على التحريض عليها وتسهيلها وإسداء المشورة بشأنها.

يُقصد بـ"آليات الانتصاف الوطنية لعمليات التوريد" الإجراءات الوطنية اللبنانية المسؤولة عن معالجة الشكاوى المتصلة بعمليات التوريد الخاصة بعقد معين.

يُقصد بـ" منحة مرفق الاستثمار لدول الجوار" المدلول المحدد له في الحيثية (ب).

يُقصد بـ"التمويل من غير البنك الأوروبي للتثمير" أي قرض (باستثناء القرض وأي قروض أخرى مباشرة من البنك إلى المقترض) أو سندات الائتمان أو أي شكل آخر من المديونية المالية أو أي التزام بدفع أو سداد أموال ممنوحة في الأصل إلى المقترض لمدة تفوق ٣ (ثلاث) سنوات.

يُقصد بـ"الدفعة المعلنة" الدفعة التي أصدر البنك بشأنها إشعاراً بالصرف.

يُقصد بـ"تاريخ الدفع" التاريخان نصف السنويين المحددان في الإشعار بالصرف حتى تاريخ مراجعة/تحويل الفائدة، إن وجدت، أو تاريخ الاستحقاق، باستثناء أنه في حال لم يكن هذا التاريخ يوم عمل ذا صلة، فيُقصد به:

(أ) لدفعة بسعر فائدة ثابت، يوم العمل ذا الصلة التالي، من دون تعديل الفائدة المستحقة بموجب المادة ٣-١ باستثناء للحالات التي يتم الدفع فيها بالكامل وفيما يتصل بمراجعة/تحويل الفائدة بما يتوافق مع أحكام المرفق (د)، النقطة (ج)، ولدفع الفائدة الأخيرة فقط عندما يعني ذلك يوم العمل ذا صلة السابق مع التعديل المناسب للفائدة المستحقة بموجب المادة ٣-٤١ و

(ب) لدفعة بسعر فائدة متغير، اليوم التالي، إن وجد، من ذلك الشهر التقويمي الذي هو يوم عمل ذو صلة، أو إذا تعذر ذلك، أقرب يوم سابق الذي هو يوم عمل ذو صلة، وفي سائر الحالات مع التعديل المناسب للفائدة المستحقة بموجب المادة ٣-١.

يُقصد بـ"مبلغ الدفع المسبق" قيمة دفعة معينة يجب دفعها مسبقاً من قبل المقترض وفقاً للمادة ٤-٢-أ أو المادة ٤-٣-أ، حسب الاقتضاء.

يُقصد بـ"تاريخ الدفع المسبق" التاريخ الذي يجب أن يكون تاريخ دفع والذي يقترح المقترض فيه، أو يُطلب منه من قبل البنك، حسب الاقتضاء، إجراء الدفع المسبق لقيمة دفع معينة.

يُقصد بـ"حدث دفع مسبق" أي من الأحداث الوارد وصفها في المادة ٤-٣-أ.

يُقصد بـ"تعويض الدفع المسبق" في ما يتعلق بأي مبلغ أصلي يجب دفعه مسبقاً أو إلغاؤه، المبلغ المقدم من البنك إلى المقترض على أنه القيمة الحالية (التي يتم احتسابها اعتباراً من تاريخ الدفع المسبق أو تاريخ الإلغاء وفقاً للمادة ١-٦-ج(٢)) للزائد، إن وجد، من:

(أ) الفائدة التي تتراكم بعد ذلك على مبلغ الدفع المسبق خلال الفترة الممتدة من تاريخ الدفع المسبق، أو تاريخ الإلغاء وفقاً للمادة ١-٦-ج(٢)، إلى تاريخ مراجعة/تحويل الفائدة، إن وجد، أو من تاريخ الاستحقاق، إذا لم تكن مدفوعة مسبقاً؛ على

(ب) الفائدة التي تتراكم على مدى تلك الفترة، إذا ما تم احتسابها بمعدل إعادة التوزيع، ناقص ٠,١٥% (١٥ نقطة أساس).

يتم احتساب هذه القيمة الحالية بمعدل حسم مساو لمعدل إعادة التوزيع، المطبق اعتباراً من كل تاريخ دفع ذي صلة.

يُقصد بـ"الإشعار بالدفع المسبق" الإشعار الخطي من جانب البنك إلى المقترض وفقاً للمادة ٤-٢-ج.

يُقصد بـ"طلب الدفع المسبق" الطلب الخطي من جانب المقترض إلى البنك من أجل دفع كامل القرض أو جزء منه بشكل مسبق، وذلك بما يتوافق مع المادة ٤-٢-أ.

يُقصد بـ"خطة التوريد" الوثيقة التي تحدد عدد العقود وجدولها الزمني ونوعها وقيمتها وإجراءات التوريد للعقود التي يمولها البنك، فضلاً عن الإجراءات والقيمة العالمية للعقود التي لا يمولها البنك، والتي يتم الوفاء بها وفقاً للنموذج الذي يقدمه البنك.

يُقصد بـ"السلوك المحظور" أي تمويل للإرهاب أو تبييض أموال أو ممارسات محظورة.

يُقصد بـ"الممارسة المحظورة":

(أ) الممارسات القسرية، أي تهديد أو تعريض أي طرف أو ممتلكات طرف ما أو إلحاق الضرر بها بشكل مباشر أو غير مباشر بما يؤثر بصورة سلبية على أعمال هذا الطرف؛

(ب) الممارسات التواطئية، أي اتخاذ ترتيب بين طرفين أو أكثر لتحقيق غرض غير لائق، بما في ذلك التأثير بصورة سلبية على أعمال طرف آخر؛

(ج) الممارسات الفاسدة، أي عرض أو منح أو تلقي أو التماس، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أي شيء ذي قيمة من جانب طرف معين للتأثير بصورة سلبية على أعمال طرف آخر؛

(د) الممارسات الاحتيالية، أي كل فعل أو امتناع عن فعل، بما في ذلك تحريف، يؤدي أو يحاول أن يؤدي عن علم أو عن استهتار إلى تضليل طرف معين من أجل الحصول على منفعة مالية أو منفعة أخرى أو لتفادي التزام معين؛

(ه) الممارسات التعويقية، أي في ما يتعلق بالتحقيق في ممارسات قسرية أو تواطئية أو فاسدة أو احتيالية متصلة بهذا القرض أو المشروع، (١) تدمير أو تزوير أو تغيير أو إخفاء بشكل متعمد أدلة مادية تفيد التحقيق؛ و/أو تهديد أو مضايقة أو تخويف أي طرف لمنعه من الكشف عن معرفته بالمسائل ذات الصلة بالتحقيق أو من متابعة التحقيق، أو (٢) الأفعال التي تعوق بشكل ملموس ممارسة الحقوق التعاقدية المتصلة بالتدقيق أو إمكانية الوصول إلى المعلومات.

يُقصد بـ"المشروع" و "المشاريع" المدلول المحدد له بموجب الحيثية (أ).

يُقصد بـ"خطاب تخصيص المشروع" المدلول المحدد له بموجب الحيثية (أ).

يُقصد بـ"وحدة تنفيذ المشروع" الوحدة المخصصة لتنفيذ المشروع والتي تضم عدداً ملائماً من الموظفين وتعتمد ولاية وموارد بما يرضي البنك، وتكون مسؤولة عن الإدارة العامة للمشاريع وعمليات الصرف وممارسات الحماية البيئية والاجتماعية والإدارة المالية وتقديم التقارير ودعم عمليات التوريد.

يُقصد بـ"إشعار المعلومات الخاصة بالمشروع" الإشعار الذي تم نشره في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي (OJEU) قبل طرح أي مناقصة متصلة بعقد معين.

يُقصد بـ"دليل إجراءات المشروع" دليل الإجراءات البرنامجية المشار إليه في المادة ١-٤-ب(ز)، بصيغته التي قد تعدل مع موافقة خطية مسبقة من البنك.

يُقصد بـ"معدل إعادة التوزيع" سعر الفائدة الثابت المعمول به في يوم احتساب التعويض للقروض بأسعار الفائدة الثابتة بالعملة نفسها والتي تكون لها الشروط نفسها لدفع الفوائد ومواصفات السداد نفسها لتاريخ مراجعة/تحويل الفائدة، إن وجد، أو تاريخ الاستحقاق كالدفعة التي يتم بشأنها اقتراح أو طلب إجراء دفع مسبق. لا يمكن لهذا المعدل أن يكون ذا قيمة سالبة.

يُقصد بـ"يوم العمل ذي الصلة" يوم يكون فيه نظام تسوية آلية التحويل السريع عبر أوروبا في الوقت الحقيقي الإجمالي الذي يستخدم منصة واحدة مشتركة والذي تم إطلاقه في ١٩ تشرين الثاني ٢٠٠٧ (TARGET2) مفتوحاً لتسوية المدفوعات باليورو.

يُقصد بـ"السعر ذي الصلة المعتمد بين المصارف" يوريبور.

يُقصد بـ"تاريخ السداد" كل من تواريخ الدفع المحددة لسداد أصل دفعة معينة في الإشعار بالصرف، بما يتوافق مع المعايير المنصوص عليها في المادة ٤-١.

يُقصد بـ"تاريخ عملية الصرف المؤجلة المطلوبة" المدلول المحدد له في المادة ١-٥-أ(١)(ب).

يُقصد بـ"خطة إعادة الإسكان" الوثيقة التي يصف فيها القيمون على المشاريع آثار التهجير القسري ويحدد الإجراءات التي سيتم اتباعها لتحديد وتقييم والتعويض عن هذه الآثار، فضلاً عن الإجراءات التي يتعين اتخاذها خلال جميع مراحل

التهجير وتوزيع المسؤوليات للاضطلاع بهذه الإجراءات. يجب وضع هذه الوثيقة عند تحديد وجوب حدوث عملية نقل غير طوعية للسكان في أي مشروع.

يُقصد بـ"مراقبة السلامة المرورية" مراجعة منهجية ورسمية لتصاميم المشاريع من أجل تحديد ومعالجة قضايا السلامة المرورية.

يقصد بـ"الأشخاص الخاضعين للعقوبات" الأفراد أو الكيانات أو الهيئات المدرج في قائمة عقوبات أو أكثر.

يُقصد بـ"قوائم العقوبات":

أ. أي تدابير تقييدية اقتصادية ومالية وتجارية وحظر على الأسلحة صادرة عن الاتحاد الأوروبي عملاً بالفصل ٢ من الباب الخامس من معاهدة الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن المادة ٢١٥ من المعاهدة المنظمة لعمل الاتحاد الأوروبي، على النحو المتاح في المواقع الرسمية للاتحاد الأوروبي https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/8442/consolidated-list-sanctions_en، بصيغتها المعدلة والمستكملة من وقت لآخر أو على أي صفحة تحل محلها؛

ب. أي تدابير تقييدية اقتصادية ومالية وتجارية وحظر على الأسلحة صادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملاً بالمادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، على النحو المتاح في الموقع الرسمي للأمم المتحدة https://www.un.org/sc/suborg/en/sanctions/un-sc-consolidated-list، بصيغته المعدلة والمستكملة من وقت لآخر أو على أي صفحة تحل محلها.

يُقصد بـ"تاريخ الصرف المقرر" التاريخ الذي من المقرر فيه صرف دفعة معينة وفقاً للمادة ١-٢-ج.

يُقصد بـ"الضمانة" أي رهن عقاري أو تعهد أو تأمين أو أمانة أو تنازل أو رهن ضمانة أو غير ذلك من حقوق الضمان للتأمين على أي التزام من أي شخص أو أي اتفاق أو ترتيب آخر له تأثير مماثل.

يُقصد بـ"القانون الاجتماعي":

(أ) أي قانون أو قواعد أو أنظمة مطبقة في الجمهورية اللبنانية تتعلق بالمسائل الاجتماعية؛

(ب) أي من معايير منظمة العمل الدولية؛

(ج) أي معاهدات أو اتفاقيات أو عهود للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان موقعة ومصدقة من قبل الجمهورية اللبنانية أو مطبقة فيها وملزمة لها بأي طريقة أخرى.

يُقصد بـ"المسائل الاجتماعية" كلاً أو أياً مما يلي:

(أ) ظروف العمل والعمالة؛

(ب) الصحة والسلامة المهنية؛

(ج) حماية وتفعيل حقوق ومصالح الشعوب الأصلية والأقليات العرقية والفئات المستضعفة؛

(د) التراث الثقافي (المادي وغير المادي)؛

(ه) الصحة العامة والسلامة والأمن؛

(و) إعادة الإسكان غير الطوعية و/أو التهجير الاقتصادي وفقدان سبل كسب العيش؛

(ز) المشاركة العامة وإشراك الجهات المعنية.

يُقصد بـ"الهامش" الهامش الثابت للسعر ذي الصلة المعتمد بين المصارف (سواء زائد أو ناقص) الذي يحدده البنك ويبلغ إلى المقترض في الإشعار بالصرف ذي الصلة أو اقتراح مراجعة/تحويل الفائدة.

يُقصد بـ"الضريبة" أي ضرائب أو اشتراكات أو رسوم أو تعويضات أو موجبات أخرى أو رسوم أخرى من هذا القبيل (بما في ذلك أي غرامة أو فوائد مستحقة نتيجة التقصير أو التأخر في سداد أي من الضرائب المشار إليها أعلاه).

يُقصد بـ"الوصف التقني" المدلول المحدد له بموجب الحيثية (أ).

يُقصد بـ"ملحق السعر الفعلي العالمي" المدلول المحدد له في المادة ٣-٤.

يُقصد بـ"الدفعة" كل عملية صرف تمّ أو سيتم إجراؤها بموجب هذا العقد. وفي حال عدم تقديم إشعار بالصرف، يكون للدفعة المدلول المحدد بموجب المادة ١-٢-ب.

يُقصد بـ"سياسة الشفافية" سياسة الشفافية المعتمدة لدى البنك مع تعديلاتها من وقت لآخر والمتاحة على الموقع الإلكتروني للبنك على العنوان http://www.eib.org/infocentre/publications/all/eib-group-transparency-policy.htm في تاريخه.

يُقصد بـ"آلية التظلم الخاصة بالعمال" آلية تظلم مستقلة يمكن للعمال ومنظماتهم من خلالها التعبير عن أي مخاوف معقولة متصلة بمكان العمل. يجب أن تكون آلية التظلم مجانية وأن يسهل الوصول إليها، وأن تعالج الشكاوى بطريقة فعالة وسريعة من دون خوف من أي انتقام.

المادة ١

القرض وعمليات الصرف

١-١ القرض والتخصيص

١-١-أ قيمة القرض

يعقد البنك، بموجب هذا العقد، ولصالح المقترض الذي يقبل بدوره، الاتفاقية الإطارية البالغة قيمتها ١٥١،١٠٠،٠٠٠ يورو (مائة وواحد وخمسين مليون ومائة ألف يورو) وذلك لتمويل المشاريع ("القرض").

١-١-ب التوافر

يتم تخصيص القرض لمشاريع فردية خلال فترة التخصيص وفقاً لأحكام هذا العقد.

يكون جزء القرض المخصص لمشروع فردي متوافراً للصرف فيما يتعلق بهذا المشروع من تاريخ إصدار خطاب تخصيص المشروع ذي الصلة حتى تاريخ التوافر النهائي.

١-١-ج تقديم المشاريع

يجوز للمقترض، خلال فترة التخصيص فقط، أن يقدم إلى البنك طلب تخصيص. يجب أن يتطابق كل مشروع يتم تقديم طلب تخصيص بشأنه مع المتطلبات التقنية المحددة في المرفق ١-أ.

١-١-د التخصيص

في حال وجود مقترح مشروع مقدم إلى البنك بموجب طلب تخصيص يستوفي المتطلبات المنصوص عليها في المادة ١-١-ج أعلاه، يجب على البنك تقييم هذا المشروع وفقاً للإجراءات التي يتبعها. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على مجلس إدارة البنك الموافقة على جميع المشاريع التي تساوي تكاليفها الاستثمارية أو تزيد عما يعادل ٥٠،٠٠٠،٠٠٠ يورو (خمسين مليون يورو).

في حال وافق البنك على أي مشروع بعد التقييم، يصدر خطاب تخصيص للمشروع يؤكد ما يلي:

(أ) موافقة البنك على المشروع؛

(ب) الجزء من القرض الذي سيخصصه البنك لتمويل المشروع؛

(ج) الوصف الفني لهذا المشروع؛

(د) أي شروط محددة متعلقة بالمشروع مطلوبة من قبل البنك فيما يتعلق بالمشروع ذي الصلة.

يمول البنك ما يصل إلى ٥٠% (خمسين في المائة) من إجمالي التكاليف الإجمالية للمشاريع التي يصدر بشأنها خطاب تخصيص.

١-٢ آلية صرف الأموال

١-٢ - أ الدفعات

يقوم البنك بصرف القرض في ما يصل إلى ٧ (سبع) دفعات. وتوازي قيمة كل دفعة في حدها الأدنى ٢٠،٠٠٠،٠٠٠ يورو (عشرين مليون يورو)، وفي حدها الأقصى ٤٥،٠٠٠،٠٠٠ يورو (خمسة وأربعين مليون يورو) أو (إذا أقل) مجموع الرصيد غير المسحوب من القرض.

١-٢ - ب طلب الصرف

(أ) يجوز للمقترض توجيه طلب صرف إلى البنك من أجل صرف دفعة معينة، يتم استلامها في موعد لا يتجاوز ١٥ (خمسة عشر) يوماً قبل التاريخ النهائي للتوافر. يجب أن يكون طلب الصرف بالشكل المضمن في النموذج الوارد في المرفق (ج) وأن يحدد ما يلي:

(١) قيمة الدفعة باليورو؛

(٢) تاريخ الصرف المفضل للدفعة؛ يجب أن يكون هذا التاريخ المفضل للصرف يوم عمل ذا صلة، يقع بعد ما لا يقل عن ١٥ (خمسة عشر) يوماً من تاريخ طلب الصرف وفي أو قبل التاريخ النهائي للتوافر، على أن يكون مفهوماً أنه على الرغم من التاريخ النهائي للتوافر، يجوز للبنك صرف الدفعة خلال ما يصل إلى ٤ (أربعة) أشهر تقويمية من تاريخ طلب الصرف؛

(٣) ما إذا كانت الدفعة بسعر ثابت أو متغير، كل وفقاً للأحكام ذات الصلة من المادة ٣-١؛

(٤) التواتر الدوري المفضل لسداد الفائدة للدفعة، الذي يتم اختياره وفقاً للمادة ٣-١؛

(٥) الشروط المفضلة لسداد أساس الدفعة التي يتم اختيارها وفقاً للمادة ٤-١؛

(٦) الموعدين الأول والأخير المفضلين لسداد أصل الدين للدفعة؛

(٧) خيار المقترض بشأن تاريخ مراجعة/تحويل الفائدة، إن وجد، للدفعة؛

(٨) الحساب المصرفي الذي يجب صرف الدفعة فيه بما يتوافق مع المادة ١-٢ – د.

(ب) إذا كان البنك، بناء على طلب من المقترض، قد زوّد المقترض، قبل تقديم طلب الصرف، بسعر فائدة ثابت غير ملزم أو حساب للهامش الذي يجب تطبيقه على الدفعة، يجوز للمقترض أيضاً، ووفقاً لما يراه مناسباً، تحديد هذا الحساب في طلب الصرف، وذلك يعني:

(١) في حالة الدفعة بسعر ثابت، سعر الفائدة الثابت السابق ذكره والمحتسب مسبقاً من قبل البنك؛ أو

(٢) في حالة الدفعة بسعر متغير، الهامش السابق ذكره والمحتسب مسبقاً من قبل البنك،

وهو ينطبق على الدفعة حتى تاريخ الاستحقاق أو حتى تاريخ مراجعة/تحويل الفائدة، إن وجد.

(ج) يتم توقيع كل طلب صرف بشخص مفوّض بالتوقيع يتمتع بحق فردي في التمثيل أو المزيد من الأشخاص المفوضين بالتوقيع الذين يتمتعون بحق مشترك في التمثيل.

(د) مع مراعاة المادة ١-٢ - ج(ب)، يكون كل طلب صرف لا رجعة فيه.

١-٢ - ج الإشعار بالصرف

(أ) قبل ما لا يقل عن ١٠ (عشرة) أيام من تاريخ الصرف المقرر المقترح لدفعة معينة، ينبغي للبنك، في حال توافق طلب الصرف مع هذه المادة ١-٢، إرسال إشعار بالصرف إلى المقترض يحدد ما يلي:

(١) قيمة الدفعة باليورو؛

(٢) تاريخ الصرف المقرر؛

(٣) سعر الفائدة الأساس للدفعة، وهو: (١) دفعة بسعر ثابت؛ أو (٢) دفعة بسعر متغير وذلك وفقاً لأحكام المادة ٣-١ ذات الصلة؛

(٤) تواريخ الدفع وتاريخ دفع الفائدة الأولى للدفعة؛

(٥) شروط سداد أساس الدفعة بما يتوافق مع أحكام المادة ٤-١؛

(٦) مواعيد السداد والموعدان الأول والأخير لسداد أصل الدين للدفعة؛

(٧) تاريخ مراجعة/تحويل الفائدة، في حال طلب من المقترض، للدفعة؛ و

(٨) للدفعة بسعر ثابت السعر الثابت وللدفعة بسعر متغير الهامش المطبق على الدفعة حتى تاريخ مراجعة/تحويل الفائدة، إن وجد أو حتى تاريخ الاستحقاق.

(ب) إذا لم يعكس عنصر واحد أو أكثر من العناصر المحددة في الإشعار بالصرف العنصر المقابل، إن وجد، في طلب الصرف، يجوز للمقترض بعد تسلم الإشعار بالصرف إلغاء طلب الصرف بموجب إشعار خطي يوجه إلى البنك على أن يتم تسلمه في موعد لا يتجاوز الساعة ١٢:٠٠ بتوقيت لوكسمبورغ في يوم العمل التالي وبناء على ذلك، ينتفي مفعول طلب الصرف والإشعار بالصرف. إذا لم يلغ المقترض خطياً طلب الصرف خلال هذه الفترة، يُعتبر المقترض وكأنه قد قبل سائر العناصر المحددة في الإشعار بالصرف.

(ج) إذا كان المقترض قد قدم إلى البنك طلب صرف لم يحدد فيه سعر الفائدة الثابت أو الهامش على النحو المبين في المادة ١-٢ - ب(ب)، يُعتبر المقترض وكأنه قد وافق مسبقاً على سعر الفائدة الثابت أو الهامش على النحو المحدد لاحقاً في الإشعار بالصرف.

١-٢ – د حساب الصرف

يتم صرف الأموال لحساب الصرف المحدد في طلب الصرف ذي الصلة، على أن يكون حساب الصرف هذا مقبولاً لدى البنك.

من دون الإخلال بالمادة ٥-٢(ه)، يقر المقترض بأن المدفوعات التي يتم إجراؤها لحساب صرف مبلغ عنه من قبل المقترض تشكل عمليات صرف بموجب هذا العقد كما لو كانت قد أجريت لحساب البنك الخاص بالمقترض.

لا يجوز تحديد سوى حساب واحد فقط لكل دفعة.

١-٣ عملة الصرف

يقوم البنك بصرف كل دفعة باليورو.

١-٤ شروط الصرف

١-٤ – أ شرط سابق لأول طلب صرف

قبل تقديم أي طلب صرف من قبل المقترض، يجب أن يكون البنك قد استلم من المقترض قائمة المفوضين بالتوقيع والحسابات المعتمدة في الشكل والمضمون المقبولين لدى البنك. أي طلب صرف يقدمه المقترض من دون استلام الوثائق المذكورة أعلاه من قبل البنك وبما يرضيه يعتبر وكأنه لم يتم.

١-٤-ب الدفعة الأولى

يكون صرف الدفعة الأولى بموجب المادة ١-٢ مشروطاً باستلام البنك في الشكل والمضمون المقبولين لديه، في أو قبل التاريخ الواقع ١٠ (عشرة) أيام عمل قبل تاريخ الصرف المقرر (وفي حالات التأجيل بموجب المادة ١-٥، تاريخ عملية الصرف المؤجلة المطلوبة أو الموعد المتفق عليه لعملية الصرف المؤجلة، على التوالي) للوثائق أو الأدلة التالية:

أ. دليل على أن المقترض قد حصل على سائر الموافقات المطلوبة في ما يتصل بهذا العقد والمشاريع؛
ب. دليل على أنه قد تم التصديق على هذا العقد من قبل برلمان الجمهورية اللبنانية؛
ج. رأي قانوني بشأن تنفيذ عقد التمويل بحسب الأصول من قبل المقترض وقانونيته وإنفاذه من قبل المقترض وبشأن الوثائق ذات الصلة الصادرة عن وزارة العدل في الجمهورية اللبنانية وتأكيد الأخيرة (١) أنه قد تم اتخاذ أي إجراء ضروري للحصول على إعفاء من الضرائب لسائر عمليات دفع أصل الدين والفوائد وغيرها من المبالغ المستحقة بموجب هذا العقد والسماح بدفع سائر هذه المبالغ الإجمالية من دون حسم الضرائب من المصدر و(٢) أنه قد تم الحصول على أي موافقات لازمة بشأن مراقبة عمليات الصرف للسماح باستلام الأموال المصروفة بموجب هذا العقد وسدادها ودفع الفوائد وسائر المبالغ الأخرى المستحقة بموجب هذا العقد؛
د. رأي بشأن القدرات والصلاحية موجه إلى البنك من قبل مستشار قانوني مستقل يوافق عليه البنك؛
ه. نسخة نهائية عن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية؛
و. إنشاء وحدة لتنفيذ المشروع ضمن مجلس الإنماء والإعمار؛
ز. نشر إشعار معلومات خاصة بالمشروع في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي (OJEU) قبل طرح أي مناقصة متصلة بالعقود المبرمة لتنفيذ المشاريع؛
ح. نسخة عن دليل إجراءات المشروع.

١-٤ – ج سائر الدفعات

يكون صرف كل دفعة وفقاً للمادة ١-٢، بما في ذلك الدفعة الأولى، مشروطاً بما يلي:

(أ) استلام البنك بالشكل والمضمون المقبولين لديه، في أو قبل التاريخ الواقع قبل ١٠ (عشرة) أيام عمل من تاريخ الصرف المقرر للدفعة المقترحة (وفي حال التأجيل بموجب المادة ١-٥، تاريخ عملية الصرف المؤجلة المطلوبة أو الموعد المتفق عليه لعملية الصرف المؤجلة، على التوالي) ، الوثائق أو الأدلة التالية:

(١) شهادة من المقترض في الشكل المضمن في المرفق (م-١)، موقعة من قبل ممثل مفوض عن المقترض ومؤرخة في موعد أقصاه ٣٠ (ثلاثين) يوماً قبل تاريخ الصرف المقرر (وفي حال التأجيل بموجب المادة ١-٥، تاريخ عملية الصرف المؤجلة المطلوبة أو الموعد المتفق عليه لعملية الصرف المؤجلة، على التوالي)؛

(٢) صور عن العقود بناء على طلب البنك والتي تثبت أن النفقات (بعد خصم الضرائب والرسوم المستحقة في لبنان) المتكبدة من قبل المقترض في ما يتصل بالبنود المحددة في الوصف التقني

ودليل اجراءات المشروع على أنها نفقات مؤهلة للتمويل بموجب القرض. وينبغي أن تكون هذه العقود قد نفذت إستناداً إلى الشروط التي يرضى عنها البنك وبما يتماشى مع دليل التوريد المشتريات (على أن يُشار إلى كافة النفقات الواردة في هذه البنود بـ"النفقات المؤهلة") لقيمة إجمالية دنيا تساوي أو تتجاوز ضعف قيمة الدفعة التي ستتم صرفها من قبل البنك بموجب هذا القرض؛ شرط أن يقوم البنك، إثر تقديم أدلة مرضية لديه بأن ثمة نفقات مؤهلة يستحق دفعها في غضون ستة (٦) أشهر من تاريخ الصرف المقرر، بالتعامل مع هذه النفقات على أنها قد تمت بالفعل؛ لغرض احتساب القيمة المقابلة باليورو لكل نفقة مؤهلة متكبدة بعملة أخرى، يستخدم البنك سعر الفائدة الذي ينشره البنك المركزي الأوروبي في فرانكفورت في اليوم الثلاثين قبل تاريخ الصرف المقرر؛

(٣) بخلاف ما يتعلق بصرف الدفعة الأولى، إثبات أن المقترض قد أنفق (بعد خصم الضرائب والرسوم المستحقة في لبنان) مبلغاً لا يقل عن ٧٠% (سبعين في المائة) من الدفعة السابقة وعند الانطباق، ١٠٠% من كافة الدفعات الأخرى السابقة؛

(٤) نسخة من أي تفويض آخر أو وثيقة أو راي أو ضمانة أخرى يكون البنك قد قام بإشعار المقترض عن ضرورتها أو رغبته في الحصول عليها في ما يتعلق بإبرام العقد وأدائه والمعاملات التي ينص عليها او قانونية وصلاحية وقابلية تنفيذ العقد؛

(٥) نشر خطاب تخصيص للمشروع واستيفاء جميع الشروط (إن وجدت) المضمنة فيه؛

(٦) بيان خطي من المقترض يؤكد أنه قد تم الالتزام بموارد الموازنة الخاصة به وأي تمويل آخر مطلوب للمشاريع من أجل تمويل المشاريع؛

(٧) خطة توريد محدثة للمشاريع؛

(٨) إجراء مراقبة للسلامة المرورية فيما يتعلق بالخطط والمشاريع التي تم طلب صرف الأموال من أجلها؛

(٩) إذا لزم الأمر فيما يتعلق بالخطط والمشاريع التي تم طلب صرف الأموال من أجلها، نسخة عن دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، وخطة إعادة الإسكان، وتقييم التنوع البيولوجي على النحو الذي وافقت عليه السلطات المختصة، فضلاً عن دليل على أن هذه الخطط والمشاريع لا تنطوي على أي تأثير سلبي على التنوع البيولوجي أو أنه سيتم اتخاذ تدابير التخفيف المناسبة.

(ب) أنه في تاريخ الصرف المقرر للدفعة المقترحة (وفي حال التأجيل بموجب المادة ١-٥، تاريخ عملية الصرف المؤجلة المطلوبة أو الموعد المتفق عليه لعملية الصرف المؤجلة، على التوالي):

(١) الإقرارات والضمانات التي تتكرر عملاً بالمادة ٦-١٠ صحيحة من جميع النواحي؛ و

(٢) ما من حدث أو ظرف يشكل أو قد يشكل مع مرور الوقت أو من خلال إشعار بموجب هذا العقد:

(أ) حدث تقصير، أو

(ب) حدث دفع مسبق،

قد وقع ولا يزال واقعاً من دون علاج أو إلغاء أو قد ينشأ عن صرف الدفعة المقترحة.

١-٥ تأجيل الصرف

١-٥ ـ أ أسباب التأجيل

١-٥-أ(١) بناء على طلب المقترض

يجوز للمقترض إرسال طلب خطي إلى البنك لطلب تأجيل صرف الدفعة موضوع الإشعار. يجب استلام الطلب الخطي من قبل البنك قبل عشرة (١٠) أيام عمل على الأقل من تاريخ الصرف المقرر للدفعة موضوع الإشعار ويجب أن يحدد الطلب:

(أ) ما إذا كان المقترض يرغب في تأجيل الصرف بشكل كلي أو جزئي وإذا كان بشكل جزئي، المبلغ الذي يجب تأجيله؛

(ب) التاريخ الذي يرغب المقترض في تأجيل صرف المبلغ المذكور أعلاه إليه ("تاريخ عملية الصرف المؤجلة المطلوبة")، والذي يجب أن يكون تاريخاً

(١) يقع في موعد لا يتجاوز ٦ (ستة) أشهر من تاريخ الصرف المقرر؛

(٢) يقع في موعد لا يتجاوز ٣٠ (ثلاثين) يوماً قبل تاريخ السداد الأول؛

(٣) يقع في موعد لا يتجاوز التاريخ النهائي للتوافر.

عند استلام مثل هذا الطلب الخطي، يتوجب على البنك تأجيل صرف المبلغ ذي الصلة حتى تاريخ عملية الصرف المؤجلة المطلوبة.

١-٥-أ(٢) عدم استيفاء شروط عملية الصرف

(أ) يتم تأجيل صرف أي دفعة موضوع إشعار في حال عم استيفاء أي من شروط عملية صرف تلك الدفعة المشار إليها في المادة ١-٤ سواء:

(١) في التاريخ المحدد للوفاء بهذا الشرط في المادة ١-٤؛

(٢) في التاريخ المقرر لصرفها (أو، في حال تأجيل تاريخ الصرف المقرر مسبقاً، التاريخ المتوقع للصرف).

(ب) يتفق البنك والمقترض على التاريخ الذي يتم فيه إرجاء صرف هذه الدفعة موضوع الإشعار إليه ("الموعد المتفق عليه لعملية الصرف المؤجلة") الذي يجب أن يكون تاريخاً:

(١) يقع في موعد لا يقل عن ١٠ (عشرة) أيام عمل بعد استيفاء جميع شروط الصرف؛

(٢) يقع في موعد لا يتجاوز التاريخ النهائي للتوافر.

(ج) من دون المساس بحق البنك في تعليق و/أو إلغاء الجزء غير المصروف من القرض بشكل كلي أو جزئي وفقاً للمادة ١-٦-ب، يجب على البنك تأجيل صرف هذه الدفعة موضوع الإشعار حتى الموعد المتفق عليه لعملية الصرف المؤجلة.

١-٥-أ(٣) التعويض عن التأجيل

إذا تم تأجيل صرف دفعة موضوع إشعار وفقاً للفقرات ١-٥-أ(١) أو ١-٥-أ(٢) أعلاه، يجب على المقترض سداد التعويض عن التأجيل.

١-٥ – ب إلغاء عملية صرف مؤجلة لـ٦ (ستة) أشهر

في حال تأجيل عملية صرف لأكثر من ٦ (ستة) أشهر في الإجمال وفقاً للمادة ١-٥-أ، يجوز للبنك إشعار المقترض خطياً بإلغاء عملية الصرف هذه وأن هذا الإلغاء يصبح نافذاً في تاريخ الإشعار الخطي. يظل المبلغ الملغى من قبل البنك وفقاً لهذه المادة ١-٥-ب متاحاً للصرف بموجب المادة ١-٢.

١-٦ الإلغاء والتعليق

١-٦-أ حق المقترض في الإلغاء

يجوز للمقترض إرسال إشعار خطي إلى البنك يطلب بموجبه إلغاء الجزء غير المصروف من القرض. هذا الإشعار الخطي:

(أ) يجب أن يحدد ما إذا كان المقرض يرغب في إلغاء الجزء غير المصروف من القرض بشكل كلي أو جزئي، وإذا كان بشكل جزئي، المبلغ الذي يود إلغاءه؛

(ب) يجب ألا يكون له أي أثر في ما يتعلق (١) بأي دفعة موضوع إشعار يكون تاريخ صرفها المقرر واقعاً خلال ١٠ (عشرة) أيام عمل من تاريخ الإشعار أو (٢) بأي دفعة يكون قد تم تقديم طلب بصرفها لكن من دون إصدار إشعار بالصرف.

عند استلام هذا الإشعار الخطي، يقوم البنك بإلغاء الجزء غير المصروف من القرض موضوع الإشعار بمفعول مباشر.

١-٦-ب حق البنك في التعليق والإلغاء

يجوز للبنك في أي من أوقات وقوع الأحداث التالية، إشعار المقترض خطياً بتعليق و/أو إلغاء الجزء غير المصروف من القرض (باستثناء عند وقوع اضطرابات في السوق) بشكل كلي أو جزئي:

(أ) حدث دفع مسبق؛

(ب) حدث تقصير؛

(ج) أي حدث أو ظرف من شأنه، مع مرور الوقت أو من خلال إشعار بموجب هذا العقد، أن يشكل حدث دفع مسبق أو حدث تقصير؛

(د) اضطرابات في السوق شرط ألا يكون البنك قد أصدر إشعاراً بالصرف.

يتم تعليق و/أو إلغاء الجزء ذي الصلة غير المصروف من القرض بمفعول مباشر بتاريخ هذا الإشعار الخطي. يستمرّ أي تعليق حتى قيام البنك بإنهاء التعليق أو إلغاء المبلغ المعلّق.

١-٦ - ج التعويض عن تعليق وإلغاء دفعة معينة

١-٦ – ج(١) التعليق

في حال قيام البنك بتعليق دفعة موضوع إشعار، سواء بسبب حدث دفع مسبق قابل للتعويض أو أي حدث تقصير، يدفع المقترض للبنك تعويضاً عن التأجيل يحتسب بناءً على قيمة عملية الصرف المعلقة.

١-٦ – ج(٢) الإلغاء

(أ) في حال إلغاء دفعة بسعر ثابت تكون موضوع إشعار:

(١) من قبل المقترض، وفقاً للمادة ١-٦ – أ؛

(٢) من قبل البنك عقب حدث دفع مسبق قابل للتعويض أو بموجب المادة ١-٥-ب،

وجب على المقترض الدفع إلى البنك تعويض الدفع المسبق. يُحتسب التعويض على أساس اعتبار أن المبلغ الملغى قد تم صرفه وسداده في تاريخ الصرف المقرر، أو في حال كان صرف الدفعة حالياً مؤجلاً أو معلقاً، في تاريخ الإشعار بالإلغاء.

(ب) في حال قيام البنك بإلغاء دفعة تكون موضوع إشعار إثر وقوع حدث تقصير، يقوم المقترض بالتعويض للبنك بموجب المادة ١٠-٣.

(ج) باستثناء الحالات (أ) أو (ب) أعلاه، لا يتم دفع أي تعويض دفع مسبق عند إلغاء أي دفعة.

١-٧ <u>الإلغاء بعد انتهاء مدة القرض</u>

في اليوم التالي للتاريخ النهائي للتوافر، وما لم يتم الاتفاق بشكل محدد على خلاف ذلك خطياً من قبل البنك، يتم إلغاء الجزء من القرض الذي لم يصدر بشأنه أي طلب صرف وفقاً للمادة ١-٢ – ب بشكل تلقائي، من دون أي إشعار يوجه من قبل البنك إلى المقترض ومن دون أي مسؤولية تنشأ من جانب أي من الفريقين.

١-٨ <u>رسم التقييم</u>

يأذن المقترض للبنك بالاحتفاظ من الدفعة الأولى برسم التقييم بناءً على التقييم الذي يجريه البنك فيما يتعلق بالقرض الإطاري. وتكون قيمة هذا الرسم ٥٠،٠٠٠ يورو (خمسين ألف يورو). تتم معاملة المبلغ الذي يحتفظ به البنك من الدفعة الأولى لدفع رسم التقييم على أنه مصروف من قبل البنك. في حال عدم صرف أي مبالغ، يتوجب على المقترض تسديد رسم التقييم للبنك في التاريخ النهائي للتوافر؛ أو في حال إلغاء القرض بالكامل بموجب المادة ١-٦ قبل التاريخ النهائي للتوافر، بتاريخ هذا الإلغاء.

١-٩ <u>المبالغ المستحقة بموجب المادتين ١-٥ و١-٦</u>

يجب دفع المبالغ المستحقة بموجب المادتين ١-٥ و١-٦ باليورو. وهي تستحق الدفع في غضون ١٥ (خمسة عشر) يوماً من تاريخ استلام المقترض لطلب البنك أو خلال أي فترة أطول يتم تحديدها في طلب البنك.

<u>المادة ٢</u>
<u>القرض</u>

٢-١ <u>مبلغ القرض</u>

يشمل القرض المبلغ الإجمالي للدفعات المصروفة من قبل البنك بموجب القرض، على النحو المؤكد من قبل البنك وفقاً للمادة ٢-٣.

٢-٢ عملة السداد والفائدة وغيرها من الرسوم

يتم دفع الفائدة وعمليات السداد وغيرها من الرسوم المستحقة عن كل دفعة من قبل المقترض باليورو.

يتم دفع أي مبالغ أخرى بالعملة التي يحددها البنك مع الأخذ بعين الاعتبار عملة النفقات التي سيتم تسديدها بواسطة تلك الدفعة.

٢-٣ التأكيد من جانب البنك

يقوم البنك بتسليم المقترض جدول الاستهلاك المشار إليه في المادة ٤-١، إذا كان ذلك مناسباً، والذي يبين تاريخ الصرف والعملة والمبلغ المصروف وشروط السداد وسعر الفائدة لهذا الدفعة.

المادة ٣

الفائدة

٣-١ سعر الفائدة

٣-١ - أ الدفعات بسعر فائدة ثابت

يدفع المقترض الفائدة على الرصيد غير المسدد من كل دفعة بسعر فائدة ثابت بالسعر الثابت بشكل نصف سنوي ومتأخر في تواريخ الدفع ذات الصلة المحددة في الإشعار بالصرف، وذلك بدءاً من تاريخ الدفع الأول الذي يلي تاريخ صرف الدفعة. إذا كانت الفترة الممتدة من تاريخ الصرف إلى تاريخ الدفع الأول هي ١٥ (خمسة عشر) يوماً أو أقل، يتم تأجيل دفع الفوائد المستحقة خلال تلك الفترة إلى تاريخ الدفع التالي.

تُحتسب الفائدة على أساس المادة ٥-١ (أ).

٣-١ - ب الدفعات بسعر فائدة متغير

~~يدفع المقترض الفائدة على الرصيد غير المسدد من كل دفعة بسعر فائدة متغير بالسعر المتغير بشكل نصف سنوي~~ ومتأخر في تواريخ الدفع ذات الصلة المحددة في الإشعار بالصرف، وذلك بدءاً من تاريخ الدفع الأول الذي يلي تاريخ صرف الدفعة. إذا كانت الفترة الممتدة من تاريخ الصرف إلى تاريخ الدفع الأول هي ١٥ (خمسة عشر) يوماً أو أقل، يتم تأجيل دفع الفوائد المستحقة خلال تلك الفترة إلى تاريخ الدفع التالي.

يقوم البنك بإشعار المقترض بسعر الفائدة المتغير في غضون ١٠(عشرة) أيام بعد بداية كل فترة مرجعية لسعر الفائدة المتغير.

في حال عملاً بالمادتين ١-٥ و١-٦ يتم صرف أي دفعة بسعر فائدة متغير بعد تاريخ الصرف المقرر، يُطبق السعر ذو الصلة المعتمد بين المصارف على أول فترة مرجعية لسعر الفائدة المتغير تطبق كما لو كانت عملية الصرف قد تمّت في التاريخ المقرر.

تُحتسب الفائدة المتصلة بكل فترة مرجعية لسعر الفائدة المتغير على أساس المادة ٥-١ (ب).

٣-١ – ج مراجعة أو تحويل الدفعات

حين يتخذ المقترض خياراً بمراجعة أو تحويل أساس سعر الفائدة على دفعة معينة، يجب عليه، من تاريخ مراجعة/تحويل الفائدة الفعلي (بما يتوافق مع الإجراءات المنصوص عليها في المرفق (د)) دفع فائدة بمعدل محدد وفقاً لأحكام المرفق (د).

٣-٢ الفائدة على المبالغ المستحقة والغير مسددة

من دون الإخلال بأحكام المادة ١٠ وعلى سبيل الاستثناء من المادة ٣-١، في حال تعذر على المقترض دفع أي مبلغ مستحق بموجب العقد في تاريخ استحقاقه، تتراكم الفائدة على أي مبلغ مستحق وغير مسدد وفقاً لأحكام هذا العقد من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ الدفع بمعدل سنوي يساوي:

(أ) للمبالغ المستحقة والغير مسددة بموجب دفعات بسعر فائدة متغير، سعر الفائدة المتغير المعمول به زائد ٢% (٢٠٠ (مائتي) نقطة أساس)؛

(ب) للمبالغ المستحقة والغير مسددة بموجب دفعات بسعر فائدة ثابت، المستوى الأعلى من (١) سعر الفائدة الثابت المعمول به زائد ٢% (٢٠٠ (مائتي) نقطة أساس) أو (٢) سعر الفائدة ذي الصلة المعتمد بين المصارف زائد ٢% (٢٠٠ (مائتي) نقطة أساس)؛

(ج) للمبالغ المستحقة والغير مسددة غير المندرجة تحت البند (أ) أو (ب) أعلاه، سعر الفائدة ذي الصلة المعتمد بين المصارف زائد ٢% (٢٠٠ (مائتي) نقطة أساس)

وتكون مستحقة الدفع بناء على طلب من البنك. لأغراض تتعلق بتحديد سعر الفائدة ذي الصلة المعتمد بين المصارف في ما يتعلق بهذه المادة ٣-٢، تكون الفترات ذات الصلة بموجب المدلول المحدد لها في المرفق (ب) فترات متعاقبة من شهر واحد تبدأ في تاريخ الاستحقاق.

إذا كان مجموع المبلغ المستحق والغير مسدد بعملة غير عملة القرض، يُطبّق المعدل السنوي التالي، أي سعر الفائدة ذو الصلة المعتمد بين المصارف الذي يستبقيه البنك عادة للمعاملات التي تتم بتلك العملة زائد ٢% (٢٠٠ (مائتي) نقطة أساس) وهو يُحتسب وفقاً لممارسات السوق لأي معدل من هذا القبيل.

من دون الإخلال بفورية الاستحقاق ووجوب الدفع، حيث تستحق الفائدة على المبلغ المتأخر لمدة سنة كاملة على الأقل بالمعنى المقصود في المادة ١٣٤٣-٢ من القانون المدني، يجوز إضافة الفائدة على المبلغ المتأخر، بناء على طلب البنك، مع المبلغ المتأخر.

٣-٣ <u>اضطرابات السوق</u>

في حال وقوع، في أي وقت (١) من تاريخ إصدار البنك للإشعار بالصرف المتعلق بدفعة معينة و(٢) حتى التاريخ الواقع قبل ٣٠ (ثلاثين) يوماً تقويمياً من تاريخ الصرف المقرر، اضطرابات في السوق، يكون سعر الفائدة المطبق على هذه الدفعة موضوع الإشعار حتى تاريخ الاستحقاق أو تاريخ مراجعة/تحويل الفائدة إن وجد، سعر الفائدة (المعبر عنه كنسبة مئوية سنوية) الذي يتم تحديده من قبل البنك ليكون التكلفة الشاملة للبنك لتمويل الدفعة ذات الصلة على أساس المعدل المرجعي المعمول به عندها والمعتمد داخلياً لدى البنك أو طريقة تحديد بديلة للمعدل يتم تحديدها بشكل معقول من قبل البنك.

يتمتع المقترض بالحق في رفض صرف كهذا خطياً ضمن المهلة المحددة في الإشعار ويتحمل الرسوم الناجمة عن ذلك، إن وجدت، وفي هذه الحالة لا يجوز للبنك الشروع بعملية الصرف ويظل القرض المقابل متاحاً للصرف بموجب المادة ١-٢-ب. في حال عدم رفض المقترض عملية الصرف في الوقت المناسب، يتفق الفريقان على أن تكون عملية الصرف وشروطها ملزمة لكلا الفريقين بشكل كامل.

لا يعود الهامش أو سعر الفائدة الثابت الذي تم إشعاره من قبل البنك في الإشعار بالصرف قابلاً للتطبيق.

٣-٤ <u>السعر الفعلي العالمي</u>

كما هو محدد للمقترض في المرفق (و) ("ملحق السعر الفعلي العالمي")، يقر الفريقان بأنه سيتم تحديد السعر الفعلي العالمي المطبق على كل دفعة بما يتوافق مع المادة L.313-4 من القانون النقدي والمالي، والمواد L.314-1 وما يليها من قانون حماية المستهلك والأنظمة المعمول بها، فضلاً عن أحكام ملحق السعر الفعلي العالمي.

يقوم البنك بإبلاغ المقترض بالسعر الفعلي العالمي المنطبق على الدفعة في الوقت الذي يقوم بإبلاغه عن سعر الفائدة الثابت أو الهامش المضمنين لاحقاً في طلب الصرف وفقاً للمادة ١-٢-ب(ب).

كما يبلغ البنك المقترض بسعر الفترة المنقح والسعر الفعلي العالمي في الظروف التالية:

(أ) في حال حدوث اضطرابات في السوق، فتتم عندئذ الإشارة إلى سعر الفترة الجديد والسعر الفعلي العالمي المنطبق على هذه الدفعة في الإشعار المشار إليه في المادة ٣-٣ أعلاه؛ و

(ب) في حال مراجعة/تحويل الفائدة، فتتم عندئذ الإشارة إلى سعر الفترة الجديد والسعر الفعلي العالمي المنطبق على هذه الدفعة في اقتراح مراجعة/تحويل الفائدة.

المادة ٤

السداد

٤-١ السداد العادي

٤-١ – أ يسدّد المقترض كل دفعة عبر عدة دفعات، في تواريخ الدفع المحددة ضمن الإشعار بالصرف وفقاً لجدول الاستهلاك المقدم وفقاً للمادة ٢-٣.

٤-١ - ب يتم وضع كل جدول استهلاك على أساس:

(أ) في حالة الدفعة بسعر الفائدة الثابت من دون تاريخ مراجعة/تحويل للفائدة، يتم السداد بشكل نصف سنوي عبر أقساط متساوية من أصل الدين أو أقساط ثابتة من أصل الدين والفائدة؛

(ب) في حالة الدفعة بسعر الفائدة الثابت مع تاريخ مراجعة/تحويل للفائدة أو دفعة بسعر فائدة متغير، يتم السداد عبر أقساط نصف سنوية متساوية من أصل الدين؛

(ج) يكون تاريخ السداد الأول لكل دفعة تاريخ دفع يقع في ما لا يقل عن ٣٠ (ثلاثين) يوماً من تاريخ الصرف المقرر وفي موعد لا يتجاوز تاريخ الدفع الأول مباشرة بعد الذكرى الخامسة لتاريخ الصرف المقرر للدفعة؛ و

(د) يكون تاريخ السداد الأخير من كل دفعة تاريخ دفع يقع في ما لا يقل عن ٤ (أربع) سنوات ولا يتجاوز ١٨ (ثماني عشرة) سنة من تاريخ الصرف المقرر.

٤-٢ السداد المسبق الطوعي

٤-٢ - أ خيار السداد المسبق

مع مراعاة المواد ٤-٢ - ب و٤-٢ – ج و٤-٤، يجوز للمقترض دفع كل أو جزء من أي دفعة بشكل مسبق، بالإضافة إلى الفوائد المستحقة والتعويضات إن وجدت، وذلك عند تقديم إشعار بالدفع المسبق مع إشعار مسبق لا يقل عن ٣٠ (ثلاثين) يوماً تقويمياً يحدد

(أ) مبلغ الدفع المسبق؛
(ب) تاريخ الدفع المسبق؛
(ج) عند الاقتضاء، خيار تطبيق طريقة مبلغ الدفع المسبق وفقاً للمادة ٥-٥- ج(١)؛
(د) رقم العقد.

يكون الإشعار بالدفع المسبق ملزماً وغير قابل للنقض.

٤-٢ – ب تعويض الدفع المسبق

٤-٢ – ب(١) الدفعات بسعر الفائدة الثابت

وفقاً للمادة ٤-٢ – ب(٣) أدناه، في حال قيام المقترض بدفع دفعة بسعر فائدة ثابت بشكل مسبق، فهو يدفع للبنك في تاريخ الدفع المسبق تعويض الدفع المسبق المتصل بالدفعة بسعر الفائدة الثابت التي يتم دفعها بشكل مسبق.

٤-٢ – ب(٢) الدفعات بسعر الفائدة المتغير

وفقاً للمادة ٤-٢ – ب(٣) أدناه، يجوز للمقترض دفع دفعة بسعر فائدة متغير بشكل مسبق من دون دفع تعويض في أي تاريخ دفع ذي صلة.

٤-٢ – ب(٣) المراجعة/التحويل

ما لم يقبل المقترض خطياً بسعر فائدة ثابت في ما يتعلق باقتراح مراجعة/تحويل للفائدة، يتم الدفع المسبق لأي دفعة في موعد مراجعة/تحويل الفائدة من دون تعويض، على النحو المبلغ عنه بموجب المادة ١-٢ – ج(أ)(٨)، أو وفقاً للمرفق (د).

٤-٢ – ج آليات الدفع المسبق

عند تقدم المقترض بطلب دفع مسبق من البنك، يقوم البنك بإشعار المقترض، في موعد أقصاه ١٥ (خمسة عشر) يوماً قبل تاريخ الدفع المسبق، عن مبلغ الدفع المسبق، والفوائد المستحقة الناجمة عن ذلك والتعويض المستحق بموجب المادة

٤-٢ - ب أو، حسب مقتضى الحال، عن عدم وجود أي تعويض وعن طريقة تطبيق مبلغ الدفع المسبق وفي حال وجود تعويض، الموعد النهائي لجواز قبول البنك الإشعار بالدفع المسبق.

في حال قبول المقترض الإشعار بالدفع المسبق في موعد لا يتجاوز الموعد النهائي (إن وجد) المحدد في إشعار الدفع المسبق، يتوجب عليه مداد الدفع المسبق. وفي أي حالة أخرى، لا يجوز للمقترض سداد الدفع المسبق.

يقوم المقترض بإرفاق الدفع المسبق بدفع الفوائد المستحقة والتعويضات، إن وجدت، وذلك بسبب مبلغ الدفع المسبق على النحو المحدد في الإشعار بالدفع المسبق.

٤-٢ – ج الرسم الإداري

إذا قام المقترض بتسديد دفعة بشكل مسبق في تاريخ غير تاريخ الدفع ذي الصلة، أو في حال قبول البنك بشكل استثنائي، وبناءً فقط على تقديره، طلباً بالدفع المسبق مع إشعار مسبق لا تقل مدته عن ٣٠ (ثلاثين) يوماً تقويمياً، يتعين على المقترض تسديد رسم إداري للبنك بالقيمة التي يبلغه بها البنك.

٤-٣ <u>الدفع المسبق الإلزامي</u>

٤-٣ – أ أسباب الدفع المسبق

٤-٣ – أ(١) خفض تكلفة المشروع

في حال انخفاض التكلفة الإجمالية للمشاريع عن الرقم الوارد في الحيثية (ب) بحيث يتجاوز القرض ٥٠% (خمسين في المائة) من هذه التكلفة، يجوز للبنك على الفور، ومن خلال إشعار للمقترض، إلغاء الدفعة المصروفة من القرض و/أو المطالبة بدفع القرض بشكل مسبق بما يصل إلى المبلغ الذي يتجاوز به القرض ٥٠% (خمسين في المائة) من التكلفة الإجمالية للمشاريع، جنباً إلى جنب مع الفوائد المتراكمة وجميع المبالغ الأخرى المستحقة والمعلقة في إطار هذا العقد فيما يتعلق بنسبة القرض غير المسدد الذي يجب دفعه بشكل مسبق. يقوم المقترض بدفع المبلغ المطلوب في الموعد المحدد من قبل البنك، على أن يقع هذا التاريخ في موعد لا يقل عن ٣٠ (ثلاثين) يوماً من تاريخ الطلب.

٤-٣ – أ(٢) التساوي في التمويل من غير البنك الأوروبي للتثمير

في حال قيام المقترض بالدفع مسبقاً بشكل طوعي (لتجنب الشك، يجدر بالدفع المسبق أن يشمل إعادة الشراء أو الإلغاء عند الاقتضاء) لجزء من أو كامل أي تمويل آخر من غير البنك الأوروبي للتثمير وعدم إجراء هذا الدفع المسبق من حصيلة قرض أو أي دين تكون مهلته مساوية على الأقل مع المدة المتبقية من التمويل المقدم من غير البنك الأوروبي للتثمير المدفوع مسبقاً، يجوز للبنك، بعد إشعار المقترض، إلغاء الجزء غير المصروف من القرض والمطالبة بالدفع المسبق للقرض غير المسدد، جنباً إلى جنب مع الفوائد المتراكمة وجميع المبالغ الأخرى المستحقة والمعلقة في إطار هذا العقد فيما يتعلق بنسبة القرض غير المسدد الذي يجب دفعه بشكل مسبق. تكون نسبة القرض غير المسدد التي قد يطلب البنك دفعها بشكل مسبق نفسها النسبة التي يحملها المبلغ المدفوع مسبقاً من التمويل من غير البنك الأوروبي للتثمير للمبالغ المستحقة من مجمل التمويل من غير البنك الأوروبي للتثمير.

يقوم المقترض بدفع المبلغ المطلوب في الموعد المحدد من قبل البنك على أن يقع هذا التاريخ في ما لا يقل عن ٣٠ (ثلاثين) يوماً من تاريخ الطلب.

٤-٣ – أ(٣) تعديل القانون

يقوم المقترض بإبلاغ البنك على الفور إذا ما حدث تعديل للقانون أو احتمال حدوث ذلك. في مثل هذه الحالة، أو إذا كان لدى البنك سبب معقول للاعتقاد بأن ثمة تعديل للقانون قد حدث أو على وشك أن يحدث، يجوز للبنك أن يطلب من المقترض التشاور معه. يجب أن يتم هذا التشاور خلال ٣٠ (ثلاثين) يوماً من تاريخ طلب البنك. في حال، بعد مضي ٣٠ (ثلاثين) يوماً من تاريخ طلب التشاور هذا، يرى البنك بشكل معقول أن آثار تعديل القانون لا يمكن أن تخفف بالشكل الذي يراه مناسباً، يجوز له بعد إشعار المقترض، إلغاء الجزء غير المصروف من القرض والمطالبة بدفع القرض غير المسدد بشكل مسبق، بالإضافة إلى الفوائد المستحقة وسائر المبالغ المستحقة الأخرى بموجب هذا العقد.

يقوم المقترض بدفع المبلغ المطلوب في الموعد المحدد من قبل البنك على أن يقع هذا التاريخ في ما لا يقل عن ٣٠ (ثلاثين) يوماً من تاريخ الطلب.

لأغراض تتعلق بهذه المادة، يقصد بتعبير "تعديل القانون" عملية سن أي قانون أو قاعدة أو نظام أو إصداره أو تنفيذه أو تصديقه أو تغييره أو تعديله (أو في التطبيق أو التفسير الرسمي لأي قانون أو قاعدة أو نظام) التي تحدث بعد تاريخ هذا العقد والتي ستعيق مادياً بحسب رأي البنك قدرة المقترض على أداء التزاماته بموجب هذا العقد.

٤-٣ – أ(٤) عدم القانونية

في حال:

(أ) أصبح من غير قانوني في أي ولاية قضائية مطبقة في الاتحاد الأوروبي أو الجمهورية اللبنانية أن يفي البنك بأي من التزاماته على النحو المتوخى في هذا العقد أو تمويل أو الحفاظ على قرض؛ أو

(ب) كانت الاتفاقية الإطارية أو الولاية أو ضمانة الاتحاد الأوروبي:

(١) لم تعد صالحة أو نافذة بالكامل؛

(٢) غير نافذة وفقاً لأحكامها أو تُعتبر من قبل المقترض غير نافذة وفقاً لأحكامها،

(٣) في ما يتعلق بالاتفاقية الإطارية، مرفوضة من قبل المقترض أو غير ملزمة له بأي وجه من الوجوه؛

(٤) في ما يتعلق بضمانة الاتحاد الأوروبي، إذا لم يتم استيفاء الشروط المتصلة بالتغطية بموجب ضمان الاتحاد الأوروبي؛

يقوم البنك بإشعار المقترض في أسرع وقت ممكن ويجوز للبنك على الفور (١) تعليق أو إلغاء الجزء غير المصروف من القرض و/أو (٢) المطالبة بالدفع المسبق للقرض غير المسدد بالإضافة إلى الفوائد المستحقة وسائر المبالغ المستحقة الأخرى بموجب هذا العقد في التاريخ المحدد من قبل البنك في إشعاره الموجه إلى المقترض.

٤-٣ – ب آليات الدفع المسبق

أي مبلغ مطلوب من قبل البنك عملاً بالمادة ٤-٣ - أ، جنباً إلى جنب مع أي فائدة أو مبالغ أخرى مستحقة أو معلقة بموجب هذا العقد، بما في ذلك، على سبيل المثال وليس الحصر، أي تعويض مستحق بموجب المادة ٤-٣ – ج، يدفع في التاريخ المبين من قبل البنك في إشعار الطلب.

٤-٣- ج تعويض الدفع المسبق

في حال وجود حدث دفع مسبق قابل للتعويض، يتم تحديد التعويض، إن وجد، وفقاً للمادة ٤-٢ – ب.

٤-٤ مسائل عامة

٤-٤-أ عدم المساس بالمادة ١٠

لا تمس هذه المادة ٤ بأحكام المادة ١٠.

٤-٤-ب عدم جواز إعادة الاقتراض

لا يجوز إعادة اقتراض مبلغ مسدد أو مدفوع مسبقاً.

المادة ٥

عمليات الدفع

٥-١ احتساب السداد العائد لكسور السنة

يجب احتساب كل مبلغ يستحق بموجب فائدة أو تعويض أو أي رسم آخر على المقترض بموجب هذا العقد وعائد لكسور السنة، على أساس ما يلي:

(أ) في ما يتعلق بالفوائد والتعويضات المستحقة بموجب دفعة بسعر فائدة ثابت، على أساس سنة مؤلفة من ٣٦٠ (ثلاث مائة وستين) يوماً وشهر مؤلف من ٣٠ (ثلاثين) يوماً؛

(ب) في ما يتعلق بالفوائد والتعويضات المستحقة بموجب دفعة بسعر فائدة متغير، على أساس سنة مؤلفة من ٣٦٠ (ثلاث مائة وستين) يوماً وعدد الأيام المنقضية؛

٥-٢ وقت ومكان الدفع

(أ) ما لم يتم تحديد خلاف ذلك في هذا العقد أو في طلب البنك، تكون سائر المبالغ الأخرى غير الفوائد والتعويضات وأصل الدين مستوجبة الدفع في غضون ١٥ (خمسة عشر) يوماً من استلام المقترض لطلب البنك.

(ب) يُدفع كل مبلغ متوجب على المقترض بموجب هذا العقد في الحساب الذي يبلغ البنك المقترض به. يحدد البنك الحساب قبل ما لا يقل عن ١٥ (خمسة عشر) يوماً من تاريخ استحقاق عملية الدفع الأولى من قبل المقترض ويبلغ هذا الأخير بأي تغيير في الحساب قبل ما لا يقل عن ١٥ (خمسة عشر يوماً) من تاريخ عملية الدفع الأولى التي ينطبق عليها التغيير. لا تطبق مهلة الإشعار هذه في حالة الدفع بموجب المادة ١٠.

(ج) يشير المقترض في كل دفعة يسددها بموجب هذا العقد رقم العقد.

(د) يُعتبر كل مبلغ مستحق على المقترض مدفوعاً ما إن يستلمه البنك.

(ه) تتم أي عمليات صرف من قبل أو دفع إلى البنك بموجب هذا العقد باستخدام الحسابات المقبولة لدى البنك. يعتبر أي حساب مفتوح باسم المقترض لدى مؤسسة مالية مرخصة حسب الأصول في الجمهورية اللبنانية مقبولاً لدى البنك.

٥-٣ عدم التقاص من قبل المقترض

يتم احتساب سائر عمليات الدفع التي يقوم بها المقترض بموجب هذا العقد من دون (وبلا أي خصم من أجل) تقاص أو ادعاء مقابل.

٥-٤ اختلال أنظمة الدفع

إذا إما حدد البنك (وفقاً لما يراه مناسباً) وقوع اختلال أو تم إشعار البنك من قبل المقترض بحدوث اختلال:

(أ) يجوز للبنك، ويجب عليه إن طُلب منه من قبل المقترض ذلك، التشاور مع المقترض بهدف الاتفاق معه على مثل هذه التغييرات في تنفيذ أو إدارة العقد إذا ما رأى البنك أن ذلك ضروري في هذه الظروف؛

(ب) لا يكون البنك ملزماً بالتشاور مع المقترض في ما يتعلق بأي تغييرات مذكورة في الفقرة (أ) في حال، وبحسب رأيه الخاص، ليس عملياً القيام بذلك في ظل الظروف السائدة، وعلى أي حال، لن يكون ملزماً بالموافقة على مثل هذه التغييرات؛ و

(ج) لا يتحمل البنك مسؤولية أي أضرار أو تكاليف أو خسائر ناتجة عن اختلال أو اتخاذ أو عدم اتخاذ أي إجراء عملاً بـ أو في ما يتعلق بهذه المادة ٥-٤.

٥-٥ تطبيق المبالغ التي يتم تلقيها

٥-٥-أ مسائل عامة

تؤدي المبالغ المستلمة من المقترض إلى الوفاء بالتزاماته المالية فقط في حال استلامها وفقاً لأحكام هذا العقد.

٥-٥-ب عمليات الدفع الجزئية

في حال استلام البنك دفعة غير كافية لسائر المبالغ المستحقة والواجبة السداد عندها من قبل المقترض بموجب هذا العقد، يقوم البنك بتطبيق هذه الدفعة على أو في اتجاه دفع:

(أ) أولاً، على أو في اتجاه دفع تناسبي لأي من الرسوم والتكاليف والتعويضات والمصاريف غير المدفوعة المستحقة بموجب هذا العقد؛

(ب) ثانياً، على أو في اتجاه دفع أي من الفوائد المستحقة ولكن غير المدفوعة بموجب هذا العقد؛

(ج) ثالثاً، على أو في اتجاه دفع أي مبلغ من أصل الدين الواجب ولكن غير المدفوع بموجب هذا العقد؛ و

(د) رابعاً، على أو في اتجاه دفع أي مبلغ آخر مستحق ولكن غير مدفوع بموجب هذا العقد.

٥-٥-ج تخصيص المبالغ المتعلقة بالدفعات

(أ) في الحالات التالية:

(١) دفع مسبق جزئي طوعي للدفعة التي تخضع لسداد على عدة أقساط، يطبق مبلغ الدفع المسبق بشكل تناسبي على كل دفعة مستحقة، أو، بناء على طلب المقترض، بالترتيب المعاكس للاستحقاق،

(٢) دفع مسبق جزئي إلزامي للدفعة التي تخضع لسداد على عدة أقساط، يطبق مبلغ الدفع المسبق للحد من الأقساط المستحقة بالترتيب المعاكس للاستحقاق.

(ب) تؤدي المبالغ المستلمة من قبل البنك بعد طلب بموجب المادة ١٠-١ والمطبقة على دفعة معينة إلى تقليل الأقساط المستحقة بالترتيب المعاكس للاستحقاق. يجوز للبنك تطبيق المبالغ المستلمة بين الدفعات وفقاً لما يراه مناسباً.

(ج) في حال استلام مبالغ لا يمكن تحديدها على أنها تنطبق على دفعة معينة، ولم يتم الاتفاق بشأنها بين البنك والمقترض على تطبيقها، يجوز للبنك تطبيقها بين الدفعات وفقاً لما يراه مناسباً.

المادة ٦

تعهدات وإقرارات المقترض

تظلّ التعهدات في هذا المادة ٦ سارية المفعول منذ تاريخ هذا العقد وطالما يظل أي مبلغ مستحقاً بموجب هذا العقد أو طالما يكون العقد ساري المفعول.

٦-١ استخدام القرض وتوافر الأموال الأخرى

يستخدم المقترض المبالغ التي يقترضها بموجب هذا العقد من أجل تنفيذ المشاريع وتمويل المكونات الموافق عليها من قبل البنك بما يتوافق مع خطابات تخصيص المشروع ذات الصلة.

يحرص المقترض على توافر الأموال الأخرى المدرجة في الحيثية (ب) وأن يتم إنفاق هذه الأموال، بالقدر المطلوب، على تمويل المشاريع.

٦-٢ إنجاز المشاريع

يقوم المقترض بتنفيذ المشاريع وفقاً للوصف التقني بصيغته المعدلة من وقت لآخر بموافقة البنك وخطابات تخصيص المشروع ذات الصلة، واستكمالها بحلول الموعد النهائي المحدد فيه.

٦-٣ زيادة تكلفة المشاريع

إذا تجاوزت التكلفة الإجمالية لمشروع معين المبلغ المقدر المبين في الحيثية (ب)، يحصل المقترض على الأموال اللازمة من أجل تمويل التكلفة الزائدة من دون اللجوء إلى البنك، وذلك للسماح باستكمال المشروع وفقاً للمعايير الواردة في الوصف التقني. يتم إبلاغ البنك عن خطط تمويل التكاليف الزائدة من دون إبطاء.

٦-٤ إجراءات التوريد

يجب على المقترض توريد المعدات وتوفير الخدمات وتلزيم الأشغال للمشاريع عن طريق إجراءات التوريد التي تراعي، بما يرضي البنك، معايير التوفير والفعالية/ وفي حالة العقود العامة، مبادئ الشفافية والمساواة في المعاملة وعدم التمييز على أساس الجنسية وتتوافق مع دليل التوريد الخاص بالبنك والمعمول به في تاريخ توريد هذا العقد.

٦-٥ الاستمرار بتعهدات المشروع

يتولى المقترض:

(أ) الصيانة: صيانة وإصلاح وتأهيل وتجديد جميع الممتلكات التي تشكل جزءاً من المشاريع على النحو المطلوب لإبقائها في حالة جيدة؛

(ب) أصول المشاريع: ما لم يكن البنك قد أعطى موافقته الخطية المسبقة، الاحتفاظ بحق ملكية جميع أو مجمل الأصول التي تتضمنها المشاريع، أو حسب الاقتضاء، استبدال وتجديد هذه الأصول والمحافظة على تشغيل المشاريع بشكل مستمر بما يتوافق مع الغرض الأصلي منها؛ وذلك شرط ألا يحجب البنك موافقته إلا عندما يكون الإجراء المقترح قد يؤدي إلى الإضرار بمصالح البنك كمقرض للمقترض أو جعل المشاريع غير مؤهلة للتمويل من قبل البنك بموجب نظامه الأساسي أو بموجب المادة ٣٠٩ من المعاهدة المنظمة لعمل الاتحاد الأوروبي؛

(ج) التأمين: التأمين على سائر الأعمال والممتلكات التي تشكل جزءاً من المشاريع مع شركات تأمين من الدرجة الأولى وفقاً لأشمل الممارسات ذات الصلة في هذا المجال؛

(د) الحقوق والتراخيص: الإبقاء على جميع حقوق الارتفاق أو الاستخدام وجميع التراخيص اللازمة لتنفيذ المشاريع وتشغيلها؛ و

(ه) البيئة:

(١) تنفيذ المشاريع وتشغيلها وفقاً للقانون البيئي؛

(٢) تنفيذ المشاريع وتشغيلها وفقاً للمعايير البيئية والاجتماعية؛

(٣) تنفيذ التوصيات البيئية والاجتماعية الصادرة عن دراسة جدوى المشاريع؛

(٣) الحصول على الموافقات البيئية أو الاجتماعية المطلوبة للمشاريع والحفاظ عليها والامتثال لها.

٦-٦ التعهدات الخاصة بالمشاريع

يتولى المقترض، في كل حالة، وبما يرضي البنك من حيث الشكل والمضمون:

(أ) الحفاظ على وحدة لتنفيذ المشروع حتى يتم الانتهاء من المشاريع وفقاً للوصف التقني وشروط هذا العقد؛
(ب) اعداد دراسات جدوى تمهيدية على اقسام الطرق المقترحة وفقا للمنهجية المتفقة مع البنك وبما يرضي البنك.
(ج) تنفيذ المشاريع بما يتوافق مع إطار الإدارة البيئية والاجتماعية؛
(د) إنشاء والحفاظ على آلية لشكاوى العمال في المشاريع؛
(ه) إعداد والحفاظ على آلية انتصاف وطنية للتوريد؛
(و) التعاقد مع خبراء استشاريين مؤهلين مستقلين بما يتوافق مع دفاتر الشروط والاختصاصات المعتمدة من قبل البنك، وذلك لمساعدة المقترض على تصميم مختلف مكونات كل مشروع والإشراف عليها؛
(ز) وضع، ومن ثم تحديث على الأقل كل ستة أشهر، خطة صرف وخطة توريد للمشاريع على أساس طلبات التخصيص التي يوافق عليها البنك ومتطلبات التمويل المقابلة لها؛
(ح) إبلاغ البنك على الفور بأي تغييرات تطرأ على خطة التوريد الأولية؛
(ط) عدم إجراء أي تعديل جوهري على العقود الممولة من القرض من دون التشاور بشكل مسبق مع البنك؛
(ي) اعتماد تدابير مناسبة للتصدي لأي تضارب مصالح محتمل، حيث يكون مالكو الشركات التي تقدم عروضاً للمناقصات المتصلة بالمشاريع شركاء مقربين أو أفراد من أسرة موظف مسؤول كبير لدى المقترض أو وكيل له.

٦-٧ الامتثال للقوانين

يمتثل المقترض من كافة النواحي لسائر القوانين والأنظمة التي يخضع لها هو أو تخضع لها المشاريع.

٦-٨ الملفات والسجلات

يجب على المقترض التأكد من أنه قد احتفظ وسيظل يحتفظ بملفات وسجلات المحاسبة الملائمة، على أن يتم فيها إدخال كامل المعاملات المالية الصحيحة والأصول المتعلقة بالمشروع، بما في ذلك النفقات المتصلة بالمشاريع، وذلك وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً كما هي سارية من وقت لآخر.

٦-٩ التعهد بالنزاهة

(أ) السلوك المحظور:

(١) لا يجوز للمقترض المشاركة في أي سلوك محظور فيما يتصل بالمشاريع، أو أي إجراءات متعلقة بالمناقصات المطروحة للمشاريع، أو أي معاملة ينص عليها العقد (كما لا يجوز أن يأذن أو يسمح لأي شخص آخر يتصرف بالنيابة عنه) بالمشاركة في أي سلوك محظور من هذا القبيل.

(٢) يتعهد المقترض باتخاذ الإجراءات التي يوصي بها البنك بشكل معقول للتحقيق في أي حادث مزعوم أو مشتبه به بشأن أي سلوك محظور.

(٣) يتعهد المقترض بالتأكد من أن العقود الممولة بموجب هذا القرض تتضمن الأحكام اللازمة لتمكين المقترض من التحقيق في أو وضع حد لأي حادث مزعوم أو مشتبه به لأي سلوك محظور فيما يتعلق بالمشاريع.

(ب) العقوبات: لا يجوز للمقترض:

(١) الدخول في علاقة عمل مع أي شخص خاضع لعقوبة؛ أو

(٢) إتاحة أي أموال بشكل مباشر أو لصالح أي شخص خاضع لعقوبة؛

(ج) إدارة المقترض: يتعهد المقترض بأن يتخذ في غضون فترة زمنية معقولة التدابير المناسبة فيما يتعلق بأي من وكلائه أو موظفيه الذين:

(١) يخضعون لأي عقوبة؛ أو

(٢) يخضعون لحكم قضائي نهائي لا رجعة فيه فيما يتعلق بسلوك محظور مرتكب أثناء ممارستهم لواجباتهم المهنية،

من أجل ضمان تعليق أو تسريح أو استبعاد هذا الشخص بأي شكل من الأشكال من أي نشاط للمقترض فيما يتعلق بالقرض والمشاريع.

(د) الحقوق المتعلقة بنزاهة عملية التدقيق في الحسابات: يحرص المقترض، وفقاً لتوجيهات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالتوريد، أن تنص جميع العقود التي سيتم تلزيمها في إطار المشاريع بعد تاريخ توقيع هذا العقد على ما يلي:

(١) اشتراط قيام المتعهد المعني بإبلاغ البنك في أسرع وقت ممكن بأي ادعاء أو شكوى أو معلومات بشأن أي سلوكيات محظورة ذات صلة بالمشاريع؛

(٢) اشتراط قيام المتعهد المعني بحفظ الملفات والسجلات لجميع المعاملات المالية والنفقات المتصلة بالمشاريع؛ و

(٣) حق البنك، فيما يتعلق بأي سلوك محظور مزعوم، في مراجعة ملفات وسجلات المتعهد المعني المتصلة بالمشاريع وإجراء نسخ من هذه الوثائق إلى الحد الذي يسمح به القانون.

(ه) سياسة "اعرف عميلك": يجب على المقترض تزويد البنك بأي من المعلومات أو الوثائق الأخرى المتعلقة بمسائل العناية الواجبة بالعملاء على النحو المطلوب من البنك بشكل معقول وفي غضون فترة زمنية معقولة.

٦-١٠ الإقرارات والضمانات العامة

يقرّ المقترض ويضمن للبنك:

(أ) أنه يتمتع بالقدرة على تنفيذ وتسليم وأداء التزاماته بموجب هذا العقد واتخاذ سائر الخطوات الضرورية للسماح بتنفيذ وتسليم وأداء هذه الالتزامات من قبله؛

(ب) يشكل هذا العقد التزاماته الصالحة من الناحية القانونية والملزمة والقابلة للتنفيذ؛

(ج) أن تنفيذ وتسليم وأداء التزاماته بموجب وبما يتوافق مع أحكام هذا العقد لا ولن:

(١) يخالف أو يتعارض مع أي قانون أو نظام أساسي أو قاعدة أو تشريع أو أي حكم أو قرار أو تصريح يخضع له؛

(٢) يخالف أو يتعارض مع أي اتفاق أو صك آخر ملزم له والذي من المعقول توقع أن يكون له تأثير سلبي جوهري على قدرته على أداء التزاماته بموجب هذا العقد؛

(د) لم يحدث أي تغيير مادي مضرّ منذ ٢٦ حزيران ٢٠١٨؛

(ه) لم يُسجّل أي حدث أو ظرف يشكل حالة تقصير أو يتواصل من دون معالجة أو إلغاء؛

(و) عدم وجود أي دعاوى قضائية أو إجراءات تحكيم أو إجراءات إدارية أو تحقيقات حالية على حد علمه وشيكة أو معلقة أمام أي محكمة أو هيئة تحكيم أو وكالة، أسفرت أو قد تسفر عن تغيير مادي مضرّ، وعدم وجود أي حكم أو قرار عالق ضده؛

(ز) أنه قد حصل على جميع التراخيص اللازمة لتنفيذ هذا العقد والامتثال بصورة قانونية لالتزاماته بموجبه، وأن المشاريع وجميع هذه التراخيص سارية المفعول ومقبولة كبيّنة؛

(ح) تُعتبر التزاماته بالدفع بموجب هذا العقد كحد أدنى مساوية في حق الدفع مع سائر الالتزامات الحالية والمستقبلية الأخرى غير المضمونة وغير الثانوية بموجب أي من صكوك الدين الخاصة به باستثناء الالتزامات المفضلة إلزامياً بموجب القانون الذي يخضع له بشكل عام؛

(ط) امتثاله للمادة ٦-٥- ه وأنه على حد علمه واعتقاده (بعد إجراء التحقيق المناسب والدقيق) لم يتم رفع أو التهديد برفع أي ادعاء بيئي او اجتماعي ضده؛

(ي) امتثاله لجميع التعهدات بموجب هذه المادة ٦؛

(ك) على حد علمه، عدم وجود أي أموال مستثمرة في المشاريع من قبل المقترض من مصدر غير مشروع، بما في ذلك تبييض الأموال أو الاتصال بتمويل الإرهاب؛

(ل) عدم ارتكابه أو تفكيره هو أو موظفيه او وكلائه او أي شخص آخر يتصرف بالنيابة عنه أو باسمه أو خاضع لولايته أو إدارته بارتكاب:

(١) أي سلوك محظور متصل بالمشاريع أو أي معاملة ينص عليها العقد؛ أو

(٢) أي نشاط غير مشروع يتصل بتمويل الإرهاب أوتبييض الأموال؛

(م) عدم انطواء المشاريع (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، عمليات التفاوض وإرساء العقود وأداء العقود الممولة أو التي سيتم تمويلها من القرض) على أي سلوك محظور أو التسبب به؛ و

(ن) عدم منحه أي ضمان لأداء أي صك دين خارجي أو أي تفضيل أو أولوية فيما يتعلق بذلك منذ تاريخ توقيع هذا العقد.

تبقى الإقرارات والضمانات المنصوص عليها أعلاه بعد تنفيذ هذا العقد وتُعتبر متكررة في كل طلب صرف وتاريخ صرف مقرر وكل تاريخ دفع.

المادة ٧
الضمانات

٧-١ الترتيب بالتساوي

يضمن المقترض أن التزاماته بالدفع بموجب هذا العقد تُعتبر وستُعتبر كحد أدنى مساوية في حق الدفع مع سائر الالتزامات الحالية والمستقبلية الأخرى غير المضمونة وغير الثانوية بموجب أي من صكوك الدين الخارجي.

على وجه الخصوص، في حال طلب البنك بموجب المادة ١٠-١ أو في حال حدوث أو استمرار حدث أو احتمال حدوث تقصير بموجب أي صك دين خارجي غير مضمون وغير ثانوي للمقترض أو أي من وكالاته أو أدواته، لا يقوم المقترض (أو يسمح) بأي دفع في ما يتعلق بأي صك دين خارجي من هذا النوع (سواء كان بموجب مواعيد منتظمة أو غير ذلك) من دون دفع في الوقت نفسه، أو وضع جانباً في حساب مخصص للدفع في تاريخ الدفع اللاحق مبلغاً يساوي النسبة نفسها من الدين المستحق بموجب هذا العقد مثل النسبة التي تتكبدها عملية الدفع بموجب صك الدين الخارجي لمجموع الديون المستحقة بموجب هذا الصك. لهذا الغرض، يتم تجاهل أي دفع لصك دين خارجي يتم من عائدات إصدار صك آخر، يكون إلى حد كبير الأشخاص أنفسهم الذين لديهم مطالب بموجب صك الدين الخارجي قد دخلوا فيه.

٧-٢ ضمانات إضافية

في حال تقديم المقترض إلى فريق ثالث أي ضمانة لأداء أي صك دين خارجي أو أي أفضلية أو أولوية في هذا الشأن، يقوم المقترض، بناءً على طلب البنك، بتزويد البنك بضمانة موازية لأداء التزاماته بموجب هذا العقد أو منح أفضلية أو أولوية معادلة للبنك.

٧-٣ فقرات من خلال الإدراج

في حال عقد المقترض مع أي مقرض مالي متوسط أو طويل الأجل اتفاقية تمويل تتضمن تعهداً أو بنداً آخر غير منصوص عليه في هذا العقد أو أكثر محاباة للمقرض المالي المعني من الأحكام المقابلة في هذا العقد، يقوم المقترض بإبلاغ ذلك البنك، وبناء على طلب من البنك، تنفيذ اتفاقية لتعديل هذا العقد لكي ينص على بند مواز لمصلحة البنك.

المادة ٨
المعلومات والزيارات

٨-١ المعلومات المتعلقة بالمشاريع

يقوم المقترض:

(أ) بتقديم إلى البنك:

(١) المعلومات من حيث المضمون والشكل، وفي الأوقات المحددة في المرفق (أ-٣)، المضمنة في خطاب تخصيص المشروع (بقدر ما يمكن انطباق ذلك) أو على النحو المتفق عليه خلافاً لذلك من وقت لآخر من قبل الفريقين في هذا العقد؛

(٢) أي معلومات من هذا القبيل أو وثيقة أخرى قد يطلبها البنك على نحو معقول في غضون فترة زمنية معقولة بشأن التمويل والتوريد والتنفيذ والتشغيل والمسائل البيئية المتعلقة بالمشاريع؛

وذلك دائماً شرط أن يكون بمقدور البنك، في حال عدم تسليم هذه المعلومات أو الوثائق إليه في الوقت المحدد، وعدم إقدام المقترض على تصحيح هذا الإغفال ضمن فترة زمنية معقولة، محددة من قبل البنك خطياً، معالجة النقص، إلى أقصى حد ممكن، من خلال تعيين موظفيه أو مستشار أو أي فريق ثالث، على نفقة المقترض وأن يزود المقترض هؤلاء الأشخاص بكل المساعدة اللازمة لهذا الغرض؛

(ب) تقديم، للحصول على موافقة البنك، من دون تأخير أي تغيير مادي يطرأ على المشاريع، مع مراعاة الكشوفات التي يجريها البنك في ما يتعلق بالمشاريع قبل توقيع هذا العقد، من جهة، من بين جملة أمور أخرى، السعر أوالتصميم أو الخطط أو الجدول الزمني لبرنامج إنفاق أو خطة تمويل المشاريع؛

(ج) إبلاغ البنك بأقصى سرعة ممكنة:

(١) عن أي إجراء أو احتجاج أو أي اعتراض يتم من قبل أي فريق ثالث أو أي شكوى حقيقية يستلمها المقترض أو أي ادعاء بيئي او اجتماعي يكون قد تم التقدم به على حد علمه أو لا يزال معلقاً أو موجهاً ضده في ما يتعلق بالمسائل البيئية أو غيرها من المسائل التي تؤثر على المشاريع؛

(٢) عن أي حقيقة أو حدث يعلم به المقترض، قد يضر بشكل كبير أو يؤثر على شروط تنفيذ المشاريع او تشغيلها؛

(٣) عن عدم امتثاله لأي معيار بيئي واجتماعي؛

(٤) عن أي تعليق أو إلغاء أو تعديل لأي موافقة بيئية أو اجتماعية؛

(٥) عن أي ادعاء أو شكوى حقيقية فيما يتعلق بأي سلوك محظور يتعلق بالمشاريع؛

(٦) في حال معرفته بأي حقيقة أو معلومات تؤكد أو توحي بشكل معقول أن (أ) أي سلوك محظور قد حدث فيما يتعلق بالمشاريع، أو (ب) أن أياً من الأموال المستثمرة في المشاريع معتمدة من مصدر غير مشروع؛

(٧) في حال خضوع أي وكيل أو موظف لدى المقترض لعقوبة أو لحكم نهائي لا رجعة فيه فيما يتعلق بجريمة جنائية تتعلق بسلوك محظور مرتكب أثناء ممارسته لواجباته المهنية؛

(٨) في حال خضوع أي وكيل أو موظف لدى المقترض لعقوبة أو تهمة أو حكم رسمي بأي شكل آخر فيما يتعلق بجريمة جنائية متصلة بسلوك محظور مرتكب أثناء ممارسته لواجباته المهنية؛

وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها في ما يتعلق بهذه المسائل.

(د) تزويد البنك، بناء على طلبه:

(١) شهادة من شركات التأمين التي يتعامل معها تثبت وفاءه بمتطلبات المادة ٦-٥- ج؛

(٢) سنوياً، قائمة بالسياسات النافذة التي تغطي الممتلكات المؤمن عليها والتي تشكل جزءاً من المشاريع، مع تأكيد على دفع الأقساط الحالية.

(ه) التّعهد بـ:

(١) الاحتفاظ في موقع واحد، للتفتيش خلال ٦ (ست) سنوات من إبرام كل عقد ممول عن طريق القرض، كامل شروط العقد نفسه، فضلاً عن سائر الوثائق المادية المتعلقة بعمليات التوريد وتنفيذ العقد؛

(٢) ضمان إمكانية تزويد البنك بالوثائق التعاقدية التي يتعين على المتعهد الاحتفاظ بها بموجب عقد التوريد و/أو تمكين البنك من تفتيشها.

٨-٣ المعلومات المتعلقة بالمقترض

يقوم المقترض:

(أ) بتقديم للبنك من وقت لآخر، شهادات امتثال لتعهدات المادة ٦ على النحو الذي يراه البنك ضرورياً، وأي من المعلومات أو الوثائق الأخرى المتعلقة بمسائل العناية الواجبة بالعملاء على النحو المطلوب من البنك بشكل معقول وفي غضون فترة زمنية معقولة؛ و

(ب) إبلاغ البنك فوراً عن:

(١) أي أمر يجبره على الدفع بشكل مسبق أي دين مالي أو تمويل من الاتحاد الأوروبي؛

(٢) أي حدث أو قرار يشكل أو قد يؤدي إلى وجوب إجراء دفع مسبق؛

(٣) أي نية من جانبه لمنح أي ضمانة على أي من أصول المشاريع لصالح فريق ثالث؛

(٤) أي نية من جانبه للتخلي عن ملكية أي مكون مادي من مكونات المشاريع؛

(٥) أي أمر أو حدث قد يحول، في حدود المعقول، دون الوفاء بشكل كبير بأي التزام للمقترض بموجب هذا العقد؛

(٦) أي حدث تقصير يكون قد حدث أو وشيكاً أو متوقعاً؛

(٧) ضمن الحد الذي يسمح به القانون، أي دعوى قضائية أو إجراءات تحكيمية أو إدارية أو تحقيقات تجريها محكمة أو إدارة أو سلطة عامة مشابهه، تكون على حد علمه واعتقاده، حالية أو وشيكة أو معلقة ضد المقترض أو وكلائه أو موظفيه فيما يتعلق بسلوك محظور متصل بالقرض أو المشاريع؛

(٨) أي تدبير يتخذه المقترض عملاً بالمادة ٦-٩-ج من هذا العقد؛

(٩) أي أمر أو حدث يؤدي إلى خضوع أي من وكلائه أو موظفيه لعقوبة؛

(١٠) أي دعاوى قضائية أو تحكيمية أو إدارية أو تحقيقات حالية أو وشيكة أو معلقة قد تؤدي إلى حدوث تغيير مادي مضر إذا ما تم الحكم فيها؛

٨-٣ الزيارات من قبل البنك

يسمح المقترض للأشخاص المعينين من قبل البنك، فضلاً عن الأشخاص المعينين من قبل مؤسسات وهيئات أخرى تابعة للاتحاد الأوروبي، عندما تتطلب ذلك الأحكام الإلزامية ذات الصلة في قانون الاتحاد الأوروبي، بـ:

(أ) زيارة المواقع والمنشآت والأشغال التي يشتمل عليها المشاريع؛

(ب) إجراء مقابلات مع ممثلي المقترض و/أو مجلس الإنماء والإعمار وعدم عرقلة الاتصالات مع أي شخص آخر معني بالقرض أو المشاريع أو يتأثر بها؛ و

(ج) مراجعة ملفات وسجلات المقترض و/أو مجلس الإنماء والإعمار المتصلة بالقرض و/أو المشاريع، والقدرة على إجراء نسخ عن الوثائق ذات الصلة بالحد الذي يسمح به القانون.

يزود المقترض البنك، أو يضمن تزويد البنك، بكل ما يلزم من مساعدة للأغراض المبينة في هذه المادة.

يقبل المقترض احتمال اضطرار البنك إلى الكشف عن مثل هذه المعلومات المتعلقة بالمقترض والمشاريع لأي مؤسسة أو هيئة مختصة تابعة للاتحاد الأوروبي، على النحو اللازم للاضطلاع بمهامها بما يتوافق مع قوانين الاتحاد الأوروبي.

٨-٤ التحقيقات والمعلومات

على الرغم من الالتزامات الواردة في المادتين ٦ و٨ أعلاه، يتعهد المقترض بما يلي:

(أ) اتخاذ الإجراءات التي يطلبها البنك بشكل معقول للتحقيق في و/أو إنهاء أي عمل مزعوم أو مشتبه به تكون طبيعته مبينة في المادة ٦-٩ (*التعهد بالنزاهة*)؛

(ب) إبلاغ البنك عن التدابير المتخذة للحصول على تعويضات من الأشخاص المسؤولين عن أي خسارة ناجمة عن أي فعل من هذا القبيل؛ و

(ج) تسهيل أي عملية تدقيق و/أو تحقيق، بما في ذلك تلك المتصلة بالمتعهدين والخبراء الاستشاريين والموردين، والتي قد يقوم بها البنك أو المؤسسات/الجهات الأخرى التابعة للاتحاد الأوروبي والمشار إليها في الفقرة ٨-٣ (الزيارات من قبل البنك) أعلاه بشأن أي فعل من هذا القبيل.

المادة ٩

الرسوم والمصاريف

٩-١ الضرائب والرسوم والتكاليف

يقوم المقترض بدفع سائر الضرائب والرسوم والتكاليف وغيرها من المستحقات أياً كان نوعها، بما في ذلك رسوم الطوابع ورسوم التسجيل، التي تنشأ عن تنفيذ هذا العقد أو أي وثيقة ذات صلة، وفي إنشاء أو تسجيل أو إنفاذ أي ضمانة للقرض ضمن الحد المعمول به.

يدفع المقترض كامل أصل الدين والفوائد والتعويضات والمبالغ الأخرى المستحقة بموجب هذا العقد بشكل إجمالي، من دون خصم أي مستحقات وطنية أو محلية على الإطلاق تكون مطلوبة بموجب القانون أو أي اتفاق مع هيئة حكومية أو غير ذلك. في حال اضطر المقترض إلى القيام بأي خصم من هذا القبيل، فهو يزيد الدفعة المسددة إلى البنك بحيث يكون المبلغ الصافي الذي يتلقاه البنك بعد الخصم معادلاً للمبلغ المستحق.

٩-٢ الرسوم الأخرى

يتحمّل المقترض سائر النفقات والرسوم، بما في ذلك رسوم المهنية ورسوم الخدمات المصرفية أو خدمات الصرف المتكبدة في ما يتعلق بإعداد وتنفيذ وإنهاء هذا العقد أو أي وثيقة ذات صلة، أو أي تعديل أو ملحق أو تنازل في ما يتعلق بهذا العقد أو أي وثيقة ذات صلة، وفي تعديل وإنشاء وإدارة وتحقيق أي ضمانة للقرض.

٩-٣ الزيادة في التكاليف والتعويضات والتقاص

(أ) يدفع المقترض للبنك أي مبالغ أو مصاريف تكبدها البنك نتيجة لاعتماد أو حدوث أي تغيير في (أو في إدارة أو تفسير أو تطبيق) أي قانون أو تنظيم أو امتثال لأي قانون أو تنظيم يصدر بعد تاريخ توقيع هذا العقد، ويكون وفقاً له (١) البنك ملزماً بتحمل تكاليف إضافية من أجل تمويل أو تنفيذ التزاماته بموجب هذا العقد، أو (٢) أي مبلغ مستحق للبنك بموجب هذا العقد أو الدخل المالي الناتج عن منح القرض من قبل البنك إلى المقترض مخفضاً أو ملغى.

(ب) من دون الإخلال بأي حقوق أخرى للبنك بموجب هذا العقد أو بموجب أي قانون معمول به، يقوم المقترض بالتعويض عن البنك وإخلائه من مسؤولية أي خسارة تنجم عن أي دفع أو إعفاء جزئي يجري بشكل غير ذلك المبين صراحة في هذا العقد.

(ج) يجوز للبنك تقاص أي التزام مستحق من المقترض بموجب هذا العقد (إلى حد امتلاك البنك حق الانتفاع) بأي التزام (سواء كان مستحقاً أم لا) مستوجب من قبل البنك للمقترض بغض النظر عن مكان الدفع أو فرع الحجز أو عملة أي التزام. إذا كانت الالتزامات بعملات مختلفة، يجوز للبنك تحويل الالتزام بمعدل سوق الصرف في مسار عمله المعتاد لغرض من التقاص. في حال عدم تصفية الالتزام أو عدم تأكيده، يجوز للبنك تقاص مبلغ يقدر من قبله بحسن نية على أنه قيمة هذا الالتزام.

المادة ١٠

أحداث التقصير

١٠-١ الحق في المطالبة بالسداد

يسدد المقترض كل أو جزءاً من القرض غير المسدد على الفور (بناء على طلب البنك)، جنباً إلى جنب مع الفوائد المستحقة وسائر المبالغ المستحقة الأخرى بموجب هذا العقد، بناء على طلب خطي يقوم به البنك وفقاً للأحكام التالية.

١٠-١ ـ أ الطلب الفوري

يجوز للبنك تقديم مثل هذا الطلب على الفور من دون إشعار مسبق أو أي خطوة قضائية أو خارج القضاء:

(أ) إذا لم يدفع المقترض في تاريخ الاستحقاق أي مبلغ مستحق وفقاً لهذا العقد في المكان وبالعملة المحددين للدفع، ما لم (١) يكن عدم الدفع ناجماً عن خطأ إداري أو تقني أو عطل و(٢) يتم الدفع في غضون ٣ (ثلاثة) أيام عمل من تاريخ الاستحقاق؛

(ب) إذا كانت أي معلومات أو وثائق مقدمة إلى البنك من قبل أو بالنيابة عن المقترض أو أي تمثيل أو بيان تمّ أو يعتبر أنه تمّ من جانب المقترض في تطبيق هذا العقد أو في ما يتعلق بالتفاوض بشأن هذا العقد أو أدائه أو ثبت أنها غير صحيحة أو مضللة أو ناقصة عمداً من أي ناحية مادية؛

(ج) إذا، عقب أي تقصير من جانب المقترض في ما يتعلق بأي قرض أو أي التزام ناشئ عن أي معاملة مالية، غير القرض:

(١) يكون مطلوباً من المقترض أو قد يُطلب منه أو أنه، بعد انقضاء أي فترة سماح تعاقدية نافذة، سيكون مطلوباً منه أو قد يُطلب منه دفع بشكل مسبق أو تسديد أو إغلاق أو إنهاء قبل تاريخ الاستحقاق أي قرض أو التزام آخر؛ أو

(٢) يتم إلغاء أو تعليق أي التزام مالي لأي قرض أو التزام آخر من هذا القبيل؛

(د) إذا كان المقترض عاجزاً عن سداد ديونه عند استحقاقها، أو قام بتعليق ديونه، أو قام أو سعى بالدخول في صلح واق من الإفلاس مع دائنيه؛

(ه) إذا تخلّف المقترض في أداء أي من التزاماته في ما يتعلق بأي قرض يقدم إليه من موارد البنك أو الاتحاد الأوروبي؛

(و) إذا حدث تغيير مادي مضر، مقارنة بحالة المقترض في تاريخ هذا العقد؛ أو

(ز) إذا كان أو بات غير قانوني بالنسبة إلى المقترض أداء أي من التزاماته بموجب هذا العقد أو لم يكن هذا العقد نافذاً بما يتوافق مع أحكامه أو يرى المقترض أنه غير نافذ بما يتوافق مع أحكامه.

١٠-١- ب طلب الانتصاف بعد إشعار

يجوز للبنك أيضاً تقديم مثل هذا الطلب من دون إشعار مسبق أو أي خطوة قضائية أو خارج القضاء (من دون المس بأي إشعار مشار إليه أدناه):

(أ) في حال تخلف المقترض عن الوفاء بأي من التزاماته بموجب هذا العقد غير تلك الالتزامات المذكورة في المادة ١٠-١ ــ أ، أو

(ب) في حال أدى أي أمر متصل بالمقترض أو المشاريع وارد ذكره في الحيثيات إلى تغيير مادي ولم تتم استعادته بشكل مادي وفي حال أدى التغيير إما إلى إلحاق الضرر بمصالح البنك بصفته المقرض للمقترض أو التأثير سلباً على تنفيذ أو تشغيل المشاريع،

ما لم يكن عدم التقيد أو الظرف الذي أدى إلى عدم التقيد قابلاً للانتصاف وتتم معالجته خلال فترة معقولة ابتداءً من الوقت المحدد في إشعار يقدّم من البنك إلى المقترض.

١٠-٢ <u>بعض الحقوق الأخرى المنصوص عليها في القانون</u>

لا تقيّد المادة ١٠-١ أي حق آخر منصوص عليه للبنك في القانون من جهة طلب الدفع المسبق للقرض غير المسدد.

١٠-٣ <u>التعويض</u>

١٠-٣- أ الدفعات بسعر فائدة ثابت

في حالة الطلب بموجب المادة ١٠-١ في ما يتعلق بأي دفعة بسعر فائدة ثابت، يدفع المقترض للبنك المبلغ المطلوب إلى جانب التعويض لأي مبلغ من أصل الدين المستحق الذي يجب دفعه مسبقاً. يكون هذا التعويض (١) مستحقاً ابتداءً من تاريخ استحقاق الدفع المحدد في إشعار الطلب المقدم من البنك ويحتسب على أساس نفاذ الدفع المسبق في التاريخ المحدد لذلك و(٢) للمبلغ الذي يكشف البنك عنه للمقترض باعتباره القيمة الحالية (المحسوبة اعتباراً من تاريخ الدفع المسبق) للزيادة، إن وجدت، لـ:

(أ) الفائدة المتراكمة بعد ذلك على المبلغ المدفوع مسبقاً خلال الفترة الممتدة من تاريخ الدفع المسبق إلى تاريخ الفائدة/التحويل، إن وجد، أو تاريخ الاستحقاق، إذا لم يتم دفعه بشكل مسبق؛ على

(ب) الفائدة التي قد تتراكم خلال تلك الفترة، إذا تم احتسابها بمعدل إعادة التوزيع، أقل من ٠,١٥% (خمسة عشر نقطة أساس).

تحسب القيمة الحالية المذكورة بمعدل خصم مساو لمعدل إعادة توزيعها المطبق في كل تاريخ دفع ذي صلة.

١٠-٣- ب الدفعات بسعر فائدة متغير

في حالة الطلب بموجب المادة ١٠-١ في ما يتعلق بأي دفعة بسعر فائدة متغير، يدفع المقترض للبنك المبلغ المطلوب المحاسب مبلغ يساوي القيمة الحالية لـ٠,١٥% (١٥ نقطة أساس) في السنة، يحتسب ويستحق على قيمة أصل الدين

المستحق الذي يجب دفعه مسبقاً في الطريقة نفسها مثل طريقة احتساب الفائدة واستحقاقها لو كان ذلك المبلغ لا يزال معلقاً وفقاً للجدول الزمني الأصلي لاستهلاك الدفعة، حتى تاريخ مراجعة/تحويل الفائدة، إن وجد، أو تاريخ الاستحقاق.

تحتسب القيمة بمعدل خصم مساو لمعدل إعادة توزيعها مع بداية كل تاريخ دفع ذي صلة.

١٠-٣ - ج أحكام عامة

تكون المبالغ المستحقة على المقترض واجبة الدفع وفقاً لهذه المادة ١٠-٣ في التاريخ المحدد في طلب البنك.

١٠-٤ عدم التنازل

لا يجوز تفسير أي فشل أو تأخير أو ممارسة واحدة أو جزئية من قبل البنك في ممارسة أي من حقوقه أو سبل الانتصاف بموجب هذا العقد على أنه تنازل عن هذا الحق أو هذا الانتصاف. إن الحقوق وسبل الانتصاف المنصوص عليها في هذا العقد تراكمية ولا تستبعد أي حقوق أو سبل انتصاف منصوص عليها في القانون.

١٠-٥ عدم المشقة

يقر كل فريق بموجب هذا العقد بأن أحكام المادة ١١٩٥ من القانون المدني لا تسري عليه فيما يتعلق بالتزاماته بموجب هذا العقد، وأنه لا يحق له تقديم أي مطالبة بموجب المادة ١١٩٥ من القانون المدني.

المادة ١١

القانون والاختصاص وبعض الأحكام المتفرقة

١١-١ القانون المرعي الإجراء

يخضع هذا العقد وأي التزامات غير تعاقدية تنشأ عنه أو في ما يتعلق به للقوانين الفرنسية.

١١-٢ الاختصاص

(أ) لمحكمة العدل الأوروبية الاختصاص الحصري لتسوية أي نزاع ("نزاع") ينشأ عن هذا العقد أو فيما يتعلق به (بما في ذلك نزاع متصيل بوجود هذا العقد أو صلاحيته أو إنهائه أو العواقب الناجمة عن بطلانه) أو أي التزام غير تعاقدي ناشئ عنه أو فيما يتعلق به.

(ب) يتفق الفريقان على أن محكمة العدل الأوروبية هي أنسب المحاكم وأكثرها ملاءمة لتسوية النزاعات بينهما، وبالتالي فهما لن يحتكما لخلاف ذلك. يتنازل الفريقان بموجب هذا العقد عن أي حصانة ضد محكمة العدل الأوروبية أو أي حق في الاعتراض على اختصاصها. ويكون القرار الصادر عملاً بهذه المادة ١١-٢ نهائياً وملزماً لكل فريق من دون أي قيود أو تحفظات.

١١-٣ مكان الأداء

ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك بشكل محدد وخطي من قبل البنك، يكون مكان الأداء بموجب هذا العقد مقر البنك.

١١-٤ الدليل على المبالغ المستحقة

في أي دعوى تنشأ عن تطبيق هذا العقد، تعتبر شهادة البنك بشأن أي مبلغ أو معدل يستحق للبنك بموجب هذا العقد في حال غياب أي خطأ واضح، دليلاً أولياً على هذا المبلغ أو المعدل.

١١-٥ الاتفاقية الكاملة

يشكل هذا العقد الاتفاقية الكاملة بين البنك والمقترض فيما يتعلق بتقديم القرض بموجبه، ويحل محل أي اتفاقية سابقة، سواء كانت صريحة أو ضمنية، بشأن المسألة نفسها.

١١-٦ البطلان

إذا كان أي بند من بنود هذا العقد أو بات في أي وقت من الأوقات غير قانوني أو باطلاً أو غير قابل للتنفيذ بأي شكل من الأشكال، أو كان هذا العقد أو أصبح غير نافذ بأي شكل من الأشكال، بموجب قوانين أي ولاية قضائية، فإن حالات عدم القانونية أو البطلان أو عدم قابلية التنفيذ أو عدم النفاذ هذه لن تؤثر على:

(أ) قانونية أو صلاحية أو قابلية تنفيذ أي بند آخر من بنود هذا العقد أو نفاذ العقد بأي شكل آخر في تلك الولاية القضائية؛ أو

(ب) قانونية أو صلاحية أو قابلية تنفيذ أي بند آخر من بنود هذا العقد في ولايات قضائية أخرى أو نفاذ العقد بموجب قوانين تلك الولايات القضائية الأخرى.

١١-٧ التعديلات

يجرى أي تعديل على هذا العقد بشكل خطي ويوقع عليه الفريقان.

المادة ١٢
بنود ختامية

١٢-١ الإشعارات

١٢-١-أ شكل الإشعارات

(أ) ينبغي لأي إشعارات أو مراسلات أخرى تصدر بموجب هذا العقد أن تكون خطية، وما لم يُنص على خلاف ذلك، يجوز أن تكون عن طريق رسائل وبريد إلكتروني وفاكس.

(ب) تسلم الإشعارات والمراسلات الأخرى التي من أجلها يعين هذا العقد مهلاً محددة أو التي تعين فيها مهل محددة ملزمة للمرسل إليه، باليد أو عبر كتاب مضمون أو الفاكس أو البريد الإلكتروني. تعتبر هذه الإشعارات والمراسلات مستلمة من قبل الفريق الآخر

١. في تاريخ التسليم بالنسبة إلى التسليم باليد أو الكتاب المسجل؛
٢. عند استلام الوثيقة بالنسبة إلى الفاكس؛
٣. في حال إرسال أي بريد إلكتروني من قبل المقترض إلى البنك، فقط عندما يتم استلامه بالفعل بشكل مقروء وفقط إذا تم توجيهه بالطريقة التي يحددها البنك لهذا الغرض، أو
٤. في حال إرسال أي بريد إلكتروني من قبل البنك إلى المقترض، عندما يتم إرسال البريد الإلكتروني.

(ج) ينبغي لأي إشعار يقدمه المقترض إلى البنك بالبريد الإلكتروني:

(١) ذكر رقم العقد في السطر المخصص للموضوع؛
(٢) أن يكون بنسق صورة إلكترونية غير قابلة للتعديل (pdf أو tif أو أي نسق شائع آخر غير قابل للتعديل يتم الاتفاق عليه بين الفريقين) للإشعار الموقع من قبل شخص مفوض بالتوقيع يتمتع بحق فردي في التمثيل أو من قبل شخصين أو أكثر من الأشخاص المفوضين بالتوقيع الذين يتمتعون بحق مشترك في تمثيل المقترض حسب الاقتضاء، مرفقة بالبريد الإلكتروني.

(د) يجب تسليم الإشعارات الصادرة عن المقترض بموجب أي حكم من أحكام هذا العقد، عندما تكون مطلوبة من البنك، إلى هذا الأخير مع أدلة مقنعة على سلطة الشخص أو الأشخاص المفوضين بالتوقيع على هذه الإشعارات بالنيابة عن المقترض ونموذج التوقيع المصادق عليه لهذا الشخص أو أولئك الأشخاص.

(ه) من دون التأثير على صلاحية أي إشعارات أو مراسلات تُسلم بالبريد الإلكتروني أو الفاكس بما يتوافق مع هذه المادة ١٢-١، يتم أيضاً إرسال نسخة من الإشعارات والمراسلات والوثائق التالية بكتاب مضمون إلى الفريق المعني في يوم العمل التالي على أبعد تقدير:

١. طلب الصرف؛
٢. إلغاء طلب الصرف وفقاً للمادة ١-٢-ج (ب)؛
٣. أي إشعارات ومراسلات فيما يتعلق بتأجيل وإلغاء وتعليق عملية صرف أي دفعة أو مراجعة للفوائد أو تحويل لأي دفعة أو حدث يتسبب باضطرابات في السوق أو طلب بالدفع المسبق أو إشعار بالدفع المسبق أو حدث تقصير أو أي طلب بالدفع المسبق، و
٤. أي إشعارات أو مراسلات أو وثائق أخرى يطلبها البنك.

(و) يوافق الفريقان على أن أياً من المراسلات أعلاه (بما في ذلك عبر البريد الإلكتروني) هي شكل مقبول من أشكال المراسلات وأنها تشكّل بيّنة مقبولة في المحاكم وتكون لها القيمة الإثباتية نفسها مثل أي اتفاق خصوصي موثق.

١٢-١-ب العناوين

إن عنوان ورقم فاكس وعنوان البريد الإلكتروني (وقسم ومنصب واسم الموظف، إن وجد، الذي يتم توجيه المذكرة إليه) لكل من الفريقين لأي من المراسلات التي تجري أو لأي وثيقة يتم تسليمها بموجب أو فيما يتصل بهذا العقد هي:

للبنك:

جانب: رئيس الشعبة، القطاع العام – عمليات الإقراض لدول الجوار الجنوبي

Attention: Head of Division, Public Sector - South Lending Operations in Neighbouring Countries

100 boulevard Konrad Adenauer
L-2950 Luxembourg

عنوان البريد الإلكتروني: ops-nc1-secretariat@eib.org

رقم للفاكس: 4379 66799 (352+)

للمقترض:

جانب: رئيس مجلس الإنماء والإعمار

مجلس الإنماء والإعمار

تلة السراي

ص.ب. 11/3170

الجمهورية اللبنانية

عنوان البريد الإلكتروني: infocenter@cdr.gov.lb

١٢-١-ج إبلاغ تفاصيل الاتصال

يجب على البنك والمقترض إشعار الفريق الآخر خطياً بأي تغيير في تفاصيل الاتصال الخاصة به.

١٢-٢ اللغة الانجليزية

(أ) أي إشعارات أو رسائل موجهة بموجب أو فيما يتعلق بهذا العقد تكون باللغة الإنجليزية.

(ب) يجب أن تكون جميع الوثائق الأخرى المقدمة بموجب هذا العقد أو فيما يتعلق به:

(١) باللغة الإنجليزية؛ أو

(٢) إذا لم تكن باللغة الإنجليزية، وبناءً على طلب البنك، مصحوبة بترجمة إنجليزية مصدقة، وفي هذه الحالة، تُعتمد الترجمة الإنجليزية.

١٢-٣ الحيثيات والمرافق والملحق

تشكل الحيثيات والمرافق التالية جزءاً من هذا العقد:

المرفق (أ)	خصائص المشروع وعملية إعداد التقارير
المرفق (ب)	تحديد الـ يوريبور
المرفق (ج)	النماذج الخاصة بالمقترض

المرفق (د)	مراجعة وتحويل سعر الفائدة
المرفق (ه)	شهادات المقترض
المرفق (و)	ملحق السعر الفعلي العالمي

يرفق الملحق التالي طياً بهذا العقد:

الملحق الأول	قرار مجلس الوزراء وترخيص بالتوقيع

لقد أبرم الفريقان هذا العقد على ٣ (ثلاث) نسخ أصلية باللغة الإنجليزية، على أن توقع كل صفحة منه بالأحرف الأولى من قبل الممثل المفوض حسب الأصول بالنيابة عنهما.

بيروت، في ٢٦ ايلول ٢٠١٩
لكسمبرغ، في ٢٣ ايلول ٢٠١٩

وقّع عن وبالنيابة عن الجمهورية اللبنانية، ممثلة من قبل مجلس الإنماء والإعمار	وقّع عن وبالنيابة عن البنك الأوروبي للتثمير

نبيل الجسر	كريستينا كانابينسكايت	جوليان شاميرا
رئيس مجلس الادارة	رئيسة شعبة	مستشار قانوني

المرفق (أ)

خصائص المشروع وعملية إعداد التقارير

أ- ١ الوصف التقني

الهدف، الموقع
إن الهدف من القرض الإطاري هو تحسين إمكانية الوصول إلى عدد معين من الطرق في ضواحي المدن والمناطق اللبنانية وتعزيز السلامة عليها. وستشمل النواتج أيضاً تعزيز فرص الوصول إلى الوظائف والأسواق وتنمية المناطق المتأثرة جراء وجود النازحين.

تشمل المشاريع عدة خطط تتوزع في ٧ مناطق و٢٥ قضاء في لبنان على الشبكة الوطنية للطرق الرئيسية والثانوية والفرعية.

الوصف
تتألف المشاريع من ثلاثة أنواع من الأنشطة:

(١) إعادة تأهيل وتعزيز السلامة على بعض الطرق الرئيسية والثانوية والفرعية المختارة؛
(٢) شراء المركبات الآلية والمعدات اللازمة لعمليات الإصلاح الطارئة؛
(٣) خدمات لإدارة الأصول المتعلقة بالطرق، وخطة عمل وطنية للسلامة المرورية، وللتدريب وبناء القدرات، ودعم وحدة تنفيذ المشروع في مجلس الإنماء والإعمار.

يستهدف التمويل المقدم من البنك المكونين (١) و(٣) أعلاه. وسيتم استكمال هذا التمويل بتمويل من البنك الدولي والوكالة اليابانية للتنمية الدولية لتغطية الأنشطة في جميع المكونات الثلاثة.

تشتمل المشاريع على عدة خطط صغيرة ذات أحجام مختلفة في فئات مختلفة، تكون مؤهلة للحصول على تمويل من البنك إذا ما استوفت المعايير التالية:

- أن تكون واقعة على شبكة الطرق التي تديرها وزارة الأشغال العامة والنقل؛
- أن تكون متعلقة بالتدخلات المتصلة بالسلامة وإعادة التأهيل المحددة في الجدول أدناه؛
- أن تكون ذات عائد اقتصادي مرتفع أو لها ما يبررها من جهة الحد من الحوادث المروّرية؛
- أن تكون ممتثلة للمعايير البيئية والاجتماعية ويتم تلزيمها عبر مناقصات تتوافق مع دليل التوريد الخاص بالبنك.

إن الأنواع التالية من الخطط مؤهلة، بمفردها أو مجتمعة:

الفئة	الوصف
1	إشارات وعلامات المرور
2	تهدئة حركة المرور وإنشاء جزر مرورية
3	الأرصفة وممرات الدراجات
4	معابر آمنة للمشاة وراكبي الدراجات
5	إنارة الشوارع
6	تحسينات بسيطة في البنية التحتية متعلقة بالسلامة ضمن نطاق حق المرور الحالي

7	تحسينات هندسية بسيطة ضمن نطاق حق المرور الحالي
8	إعادة تأهيل الأرصفة
9	تحسين استقرار المنحدرات
10	قنوات الصرف والمجاري السفلية
11	خدمات الإدارة وبناء القدرات والتصميم والإشراف وأنشطة السلامة المرورية

تم تقديم سلسلة من الخطط، تبرر إجمالي التكاليف الاستثمارية للمشاريع، أثناء التقييم. البنك ليس ملزماً بتقديم التمويل لهذه الخطط. فهي ستخضع لتقييم فردي من قبل البنك، قبل التخصيص، للتأكد من أنها تتماشى مع معايير الأهلية المعتمدة لدى البنك.

من المتوقع أن يقدم القيم على المشاريع ٤-٥ طلبات تخصيص كعدد إجمالي خلال مدة القرض الإطاري.

يجب تمويل أي عملية استملاك أرض وإعادة توطين وضريبة على القيمة المضافة من قبل الجهة القيّمة على المشروع من دون الاستعانة بقرض البنك.

الجدول الزمني

يتوقع بدء تنفيذ القرض الإطاري في كانون الثاني ٢٠١٩ على أن يُنجز بحلول كانون الأول ٢٠٢٣.

أ-٢ تخصيص القرض وإجراءات الرصد والمراقبة

من المتوقع أن يتم تنفيذ مكون البنك على ٤ إلى ٥ مراحل، تغطي كل مرحلة منها ٣٠ إلى ٥٠ مليون دولار أمريكي. سيتم تقديم طلب تخصيص لكل مرحلة، على أن يضم كل طلب عدة خطط وبرامج، يتم توفير المعلومات الخاصة بها وفقاً لنماذج طلب التخصيص ودليل إجراءات المشروع. كما أن البنك قد يطلب معلومات إضافية حسب الضرورة.

يجوز للبنك تغيير إجراءات التخصيص. يجب تقديم جميع المعلومات باللغة الإنجليزية إلى البنك في نسق وقوالب وجداول وجداول بيانات إلكترونية. يحتفظ البنك بالحق في مراجعة إجراءات التخصيص في منتصف المدة على ضوء سير العمل مع القيّم على المشروع/المقترض.

أ- نماذج طلب التخصيص

نموذج طلب التخصيص:

Allocation number X
Date dd/mm/yyyy

Name of EIB operation Lebanon Road Safety and Employment Programme
Number of EIB operation 2016-0485
Currency EUR

ALLOCATION TABLE for all schemes included in the present allocation request

Scheme ID	Road ID	Road type	District	Length km	Width m	No. Lanes	AADT	HGV %	IRAP star rating 1-5	Road fatalities last 3 years	Condition % poor
				0							

Description of works	Road Safety Audits applied yes/no	Total cost (EUR excl. VAT and land)	Expected ERR %	Implementation		Environmental and social compliance			Procurement (4)	Output and outcome indicators		Comments
				Start (mm/yyyy)	End (mm/yyyy)	ESIA (1)	Habitats (2)	Resettlement (3)		Road renovated Actual ≠ km	Fatalities saved/year	
		0								0	0	

Explanatory notes (1) - (3)

(1) (A): Subject to ESIA or screened in: Provide copy of NTS or link to public version on a relevant official web site at allocation or as soon as available.
(B) Sreened out: No ESIA required. The promoter shall ensure that a screening procedure was carried out by the environmental competent authority. The screening decision can be common for several schemes. A copy of this decision might be requested by the EIB.
(C) Other

(2) For proximity to habitats or conservation sites of national or international importance, please indicate:
(A) No significant impact, potential or likely, on a conservation site. For individual schemes above 5m EUR, documentation from the competent authority (Form A or similar) should be provided.
(B) Significant impact, potential or likely, on a conservation site. Form B or equivalent should be signed by the Competent Authority and submitted to the Bank.
(C) Not applicable.

(3) (A) Resettlement of more than 200 PAPs. Provide a copy of the Resettlement Action Plan.
(B) Resettlement of less than 200 PAPs. Provide a copy of the Abbreviated Resettlement Action Plan.
(C) No resettlement.

(4) Indicate the tender procedure: "I" for international open tender, "N" for national open tender. "Ne" for negotiated procedure, "D" for direct award, "Em" for emergency procedure and "C" for consultation (when few companies are invited for offer).

نموذج طلب التخصيص، جدول موجز:

Allocation number	
Date	
Name of EIB operation	Lebanon Road Safety and Employment Programme
Number of EIB operation	2016-0485
Currency	EUR

SUMMARY (for all previous disbursements, allocations and schemes under the present EIB operation)

Summary of all previous allocations and disbursements	Allocated	Disbursed	Paid to final beneficiaries	Allocated / Disbursed	Paid to final beneficiaries / Disbursed
	PLN	PLN	PLN	%	%
Up front disbursement (date)					
Allocation request no. 1 (date)					
Allocation request no. 2 (date)					
Allocation request no. 3 (date)					
Allocation request no. 4 (date)					
Etc					
Total		XXXX	XXXX	XX%	XX%

أ- ٣ المعلومات المتصلة بالمشروع الواجب إرسالها إلى البنك وطريقة التبليغ

١. تقديم المعلومات: تعيين الشخص المسؤول

ترسل المعلومات المحددة أدناه إلى البنك على مسؤولية:

	العقد المالي	العقد التقني
الشركة	مجلس الإنماء والإعمار	مجلس الإنماء والإعمار
الشخص المسؤول	د. وفاء شرف الدين	الأستاذ الياس حلو
المنصب	رئيس ادارة التمويل	مهندس نقل رئيسي
الوظيفة / القسم المالي والتقني	ادارة التمويل في مجلس الإنماء والإعمار	
العنوان	تلة السراي – رياض الصلح بيروت - لبنان ص.ب. 20239201	تلة السراي – رياض الصلح بيروت - لبنان ص.ب. 20239201
الهاتف	+961 (1) 98 1380	+961 (3) 923444
الفاكس	+961 (1)981252/3	
البريد الإلكتروني	wafac@cdr.gov.lb	elieh@cdr.gov.lb elieh.lb@gmail.com

إن الشخصين المذكورين أعلاه هما المسؤولان الواجب الاتصال بهما في الوقت الحالي.
على المقترض أن يبلغ البنك على الفور في حال طرأ أي تغيير.

٢. معلومات حول تنفيذ المشروع

يقدّم المقترض للبنك المعلومات التالية حول تقدم مشروع الطرقات والعمالة بأكمله أثناء التنفيذ بحلول التواريخ المبيّنة أدناه كحد أقصى.

المستند / المعلومات	المهلة القصوى	وتيرة إعداد التقارير
تقرير حول تقدم المشروع (يُرجى مراجعة المرفق أ-١-٢-١ بشأن نماذج التقارير عند الانطباق) - تحديث موجز حول الوصف التقني، يشرح أسباب التغييرات المهمة بالنسبة إلى النطاق الأصلي للمشروع؛ - تحديث لتقدم كل من مكونات المشروع، بما في ذلك المكونات التابعة للبنك الدولي والوكالة اليابانية للتنمية الدولية مع توضيح أسباب أي تأخير يطرأ؛ - تحديث لكلفة المشروع مع توضيح أسباب أيّ زيادات محتملة في الكلفة بالنسبة إلى الكلفة الأصلية الملحوظة في موازنة المشروع؛ - تحديث لخطة التمويل؛ - تحديث لخطة التوريد؛ - وصف لأي مسألة مهمة لها تأثير على البيئة والمسائل الاجتماعية؛ - تحديث لمتطلبات المشروع أو استعماله وإبداء الملاحظات؛ - أيّ مسألة مهمة قد حصلت وأي خطر مهم قد يؤثر على تشغيل المشروع؛ - أي إجراء قانوني مستمر يتعلق بالمشروع؛ - خريطة مفصلة لموقع مختلف الخطط مع تحديث سنوي (لنظام المعلومات الجغرافية الخاص بالبنك)؛ - صور غير سرية عن المشروع، إن وجدت.	البدء في ٣١ كانون الثاني ٢٠١٩ حتى نهاية المشروع	كل ستة أشهر

٣. معلومات حول إتمام الأشغال والسنة الأولى للتشغيل

يقدّم المقترض للبنك المعلومات التالية حول إتمام المشروع والتشغيل الأولي بحلول التاريخ المبين أدناه كحد أقصى.

المستند / المعلومات	تاريخ التسليم إلى البنك
تقرير حول إتمام المشروع، ويتضمن: - وصف نهائي للخصائص التقنية للمشروع كما تم إتمامه يشرح أسباب أيّ تغييرات مهمة حاصلة مقارنة بالوصف التقني في المرفق (أ-١)؛ - تاريخ إتمام كل من مكونات المشروع الأساسية مع توضيح أسباب أي تأخير يطرأ؛ - كلفة المشروع النهائية مع توضيح أسباب أيّ زيادات محتملة على الكلفة بالنسبة إلى الكلفة الأصلية الملحوظة في موازنة المشروع؛ - خطة التمويل النهائية؛ - خطة التوريد النهائية؛ - تأثير المشروع على فرص العمل: الأشخاص-الأيام المطلوبين/المطلوبة أثناء التنفيذ والوظائف الجديدة الدائمة؛ - وصف لأي مشاكل رئيسية تؤثر على البيئة أو العواقب الاجتماعية؛ - تقييم الحركة المرورية على طرق المشروع (من ناحية المتوسط السنوي لحجم المرور وفقا لدراسات الجدوى التمهيدية؛ - تقييم التطور في الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث الطرق المفاد عنها وإجمالي عدد الحوادث على طرقات المشروع قبل وبعد تنفيذ المشروع؛ - أي مسألة مهمة قد حصلت وأي خطر مهم قد يؤثر على تشغيل المشروع؛ - أي إجراء قانوني مستمر يتعلق بالمشروع؛ - صور غير سرية عن المشروع، إن وجدت؛ - خرائط محدثة تبيّن موقع سائر الخطط والبرامج؛ - تحديث لمؤشرات الرصد التالية: النواتج • إعادة تأهيل ٩٠٠ كيلومتر من الطرق و/أو إخضاعها لتحسينات متصلة بالسلامة	٢٠٢٣/١٢/٣١

يستفيد تمويل هذا المشروع من ضمانات الاتحاد الأوروبي للبنك بموجب القرار رقم ٢٠١٤/٤٦٦ الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي. وعملاً بالمادة ٩ (٢) من هذا القرار، يطلب البنك من مروجي المشروع القيام برصد دقيق أثناء تنفيذ المشروع وحتى اكتماله وذلك للتحقق من جملة أمور، بما في ذلك الآثار الاقتصادية والإنمائية والاجتماعية والبيئية والحقوقية المترتبة على المشروع الاستثماري. كما يتحقق البنك بصورة منتظمة من المعلومات التي يقدمها مروجو المشروع ويقوم بنشرها في حال موافقة المروج. وحيثما أمكن، يتم نشر تقارير إنجاز المشاريع المتعلقة بعمليات تمويل البنك، باستثناء المعلومات السرية.

بناء على ذلك، ومن دون المساس بالتزام البنك بإتاحة أي معلومات بيئية تتعلق بالمشروع بموجب اتفاقية آرهوس، سيتيح البنك للجمهور جميع المعلومات التي يقدمها المقترض في التقارير المرحلية للمشروع وتقرير إنجاز المشروع على أن تكون هذه المعلومات محددة صراحة من قبل المقترض على أنها "قابلة للنشر على الموقع الإلكتروني للبنك".

كما يجوز للمقترض أيضاً أن يقرر نشر هذه المعلومات على موقعه الإلكتروني الخاص وأن يزود البنك بالرابط المناسب (URL) الذي يستخدم كمصدر لمنشورات البنك.

لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن محتوى هذه المعلومات التي يتم نشرها على موقعه الإلكتروني. يتم نشر الوثائق التي تحمل علامة "قابلة للنشر على الموقع الإلكتروني للبنك" على النحو الذي تم استلامها به فلا يتم تنقيحها من قبل البنك. لن يقوم البنك بنشر سوى عناوين URL العاملة والتي تربط بالمعلومات ذات الصلة بالمشروع.

٤. المعلومات المطلوبة بعد ٣ سنوات من تقرير إتمام المشروع

يقدم المقترض للبنك المعلومات التالية بعد ٣ سنوات من تقرير إتمام المشروع بحلول التاريخ المبين أدناه كحد أقصى.

المستند / المعلومات	تاريخ التسليم إلى البنك
تحديث لمؤشرات الرصد المبينة في الجدول أعلاه.	٢٠٢٥/١٢/٣١

لغة التقارير	الإنجليزية

المرفق (ب)

تعريف الـ"يوريبور"

أ. الـ يوريبور

يعني مصطلح "يوريبور":

(أ) بالنسبة إلى أيّ مدة معنيّة تقلّ عن شهر واحد، سعر الصرف المعروض على شاشات البورصة (على النحو المحدد أدناه) لفترة شهر واحد؛

(ب) بالنسبة إلى أيّ مدة ذات صلة، من شهر واحد أو أكثر، مع سعر صرف معروض على شاشات البورصة متاح لها، السعر المعروض على شاشات البورصة لفترة تتألف من عدد الأشهر الكاملة المتطابقة مع زمن المدة؛ و

(ج) بالنسبة إلى مدة ذات صلة تفوق الشهر الواحد، من دون سعر صرف معروض على شاشات البورصة، معدل الفائدة الناتج عن الاستكمال الخطي بالرجوع إلى سعرين معروضين على شاشات البورصة، واحد قابل للتطبيق لمدة تكون الأقصر مباشرة والآخر لمدة تكون الأطول مباشرة من طول الفترة ذات الصلة،

(الفترة التي يحدد معدل الفائدة بالنسبة إليها والمسماة أدناه بـ"الفترة التمثيلية").

لأغراض تتعلق بالفقرتين (ب) و(ج) أعلاه:

١. يُقصد بمصطلح "متاحة" المعدلات، بالنسبة إلى آجال استحقاق محددة، التي يتم حسابها ونشرها من قبل Global Rate Set Systems Ltd (GRSS)، أو أي شركة أخرى من اختيار معهد الأسواق المالية الأوروبية (EMMI)، برعاية EMMI وEURIBOR ACI، أو أي هيئة أخرى تحل محلها وتقوم بوظيفة EMMI وEURIBOR ACI على النحو الذي يحدده البنك.

٢. يُقصد بمصطلح "سعر الشاشة" سعر الفائدة على الودائع باليورو للفترة ذات الصلة كما نشر في الساعة ١١ صباحاً بتوقيت بروكسيل أو في أي وقت لاحق مقبول لدى البنك في يوم تاريخ التعديل الذي يقع قبل يومي عمل معنيين من اليوم الأول من الفترة المعنية على صفحة EURIBOR 01 في نشرة رويترز أو الصفحة التي تحل محلها وإلاّ عبر أيّ وسيلة نشر أخرى يختارها البنك لهذه الغاية.

وإن لم يُنشر سعر الشاشة وفقاً لما تقدّم، يطلب البنك من المكاتب الأساسية في "منطقة اليورو" التابعة لأربعة من المصارف الرئيسية في منطقة اليورو، يختارها البنك، تحديد المعدل الذي عرضت به الودائع باليورو بمبلغ مساو عند حوالي الساعة ١١ صباحاً بتوقيت بروكسيل في تاريخ التعديل، للمصارف الأكثر أهمية في السوق المصرفية في منطقة اليورو لمدة تساوي الفترة التمثيلية. في حال تقديم تسعيرين على الأقل، يكون المعدل لتاريخ التعديل المتوسط الحسابي لهذين التسعيرين.

وإن توفر أقل من تسعيرين كما هو مطلوب، يكون السعر لتاريخ التعديل المتوسط الحسابي للمعدلات المحددة من قبل المصارف الرئيسية في منطقة اليورو، التي يختارها البنك، عند حوالي الساعة ١١ صباحاً بتوقيت بروكسيل في اليوم الذي يقع بعد يومي عمل معنيين من تاريخ التعديل للقروض باليورو بمبالغ موازية للمصارف الأوروبية الرئيسية لمدة تساوي الفترة التمثيلية.

إذا لم يتوفر سعر على النحو المنصوص أعلاه، يكون معدل يوريبور EURIBOR هو السعر (ويُعبر عنه كمعدل نسبة مئوية في السنة) المحدد من قبل البنك ليشمل مجمل التكلفة التي يتكبدها البنك لتمويل الدفعة ذات الصلة بناء على السعر المرجعي للبند المولد داخلياً والمنطبق في ذلك التاريخ أو طريقة بديلة لتحديد السعر يختارها البنك بشكل معقول.

ب. تعاريف عامة

بالنسبة إلى التعاريف السابقة:

(١) تدوّر جميع النسب الناتجة عن أي حساب ملحوظ في هذا الجدول عند الضرورة إلى أقرب مائة ألف من واحد بالمائة، مع تدوير الأنصاص.

(٢) يعلم البنك المقترض بدون تأخير بالتسعيرات المقدمة إلى البنك.

(٣) في حال تعارض أي من الأحكام السابقة مع الأحكام المعتمدة برعاية EMMI و EURIBOR (أو أي هيئة أخرى تحل محلها في أداء وظيفتها على النحو الذي يحدده البنك) بالنسبة إلى اليوريبور، يجوز للبنك تعديل الحكم ليتطابق مع الأحكام الأخرى، وذلك من خلال إشعار يرسله إلى المقترض.

المرفق (ج)

النماذج الخاصة بالمقترض

ج.١ نموذج طلب الصرف (المادة ١-٢-ب)

طلب الصرف

البلد – المشروع

التاريخ:

يُرجى القيام بعملية الصرف التالية:

اسم القرض (*):

تاريخ التوقيع (*):

رقم العقد: 89857

التاريخ المقترح لعملية الصرف:

العملة والمبلغ المطلوب

العملة	المبلغ

القائمة

سعر الفائدة الأساس (المادة ٣-١)

السعر (% أو الهامش)

أو (يُرجى تحديد خيار واحد فقط)

السعر الأقصى (% أو الهامش الأقصى)[٢]

الوتيرة (المادة ٣-١) — نصف سنوياً

مواعيد الدفع (المادة ٣-١)

رأس المال

تاريخ مراجعة/تحويل الفائدة (إن وجد)

وتيرة السداد — نصف سنوياً

طريقة السداد (المادة ٤-١) — ☐ أقساط متساوية ☐ دفعات سنوية ثابتة

تاريخ السداد الأول

تاريخ الاستحقاق:

لاستخدام البنك الأوروبي للتعمير (عملة العقد)

قيمة القرض الإجمالية:

المبلغ المصروف حتى هذا التاريخ:

المبلغ المتبقي للصرف:

عملية الصرف الحالية:

الرصيد المتبقي بعد الصرف:

الموعد النهائي للصرف:

العدد الأقصى لعمليات الصرف:

الحجم الأدنى للدفعة:

مجموع المخصصات لغاية هذا التاريخ:

نعم / كلا

---

[٢] *ملاحظة: في حال لم يحدد المقترض أي سعر فائدة أو هامش هنا، يُعتبر أنه قد وافق على سعر الفائدة أو الهامش المقدم لاحقاً من قبل البنك في الإشعار بالصرف، عملاً بأحكام المادة ١-٢- ج (ج).*

حساب المقترض لإيداع المبلغ المصروف:

رقم الحساب:.....

صاحب/المستفيد من الحساب: .....

(يُرجى إيراد رقم IBAN إذا كان البلد مدرجاً في سجل IBAN المنشور بواسطة SWIFT، وبأي نسق حساب آخر يتماشى مع الممارسات المصرفية المحلية)

اسم البنك وعنوانه:.....

رمز تعريف البنك (BIC):.....

تفاصيل الدفع:.....

يُرجى إرسال المعلومات ذات الصلة بـ:

اسم (أسماء) الأشخاص المفوضين من قبل المقترض (على النحو المحدد في العقد):

.....

توقيع (تواقيع) الأشخاص المفوضين من قبل المقترض (على النحو المحدد في العقد):

.....

ملاحظة مهمة للمقترض:

يرجى التأكد من أن قائمة الأشخاص المفوضين بالتوقيع والحسابات المعتمدة المقدمة إلى البنك قد تم تحديثها مسبقاً قبل تقديم أي طلب صرف. في حال لم يتم تضمين أي من الأشخاص المدرجين أو الحسابات الظاهرة في طلب الصرف هذا في آخر قائمة للمفوضين بالتوقيع والحسابات المعتمدة التي تم تلقيها من قبل المصرف، يُعتبر طلب الصرف هذا وكأنما لم يتم تقديمه.

بالإضافة إلى ذلك، إذا كان هذا هو طلب الصرف الأول بموجب عقد التمويل، يجب أن يكون قد تم الوفاء بالشروط المنصوص عليها في المادة ١-٤-أ من عقد التمويل بما يرضي البنك قبل تاريخ الطلب.

المرفق (د)

مراجعة وتحويل سعر الفائدة

في حال تضمين تاريخ مراجعة/تحويل الفائدة في الإشعار بالدفع لدفعة معينة، تُطبّق الأحكام التالية.

أ. آليات مراجعة/تحويل الفائدة

عند استلام طلب بمراجعة/تحويل الفائدة، على البنك، خلال فترة تبدأ قبل ٦٠ (ستين) يوماً وتنتهي قبل ٣٠ (ثلاثين) يوماً من تاريخ مراجعة/تحويل الفائدة، تقديم اقتراح مراجعة/تحويل للفائدة إلى المقترض، ينصّ على:

(أ) السعر الثابت و/أو هامش الفرق المطبق على الدفعة أو على جزء منها كما هو محدد في طلب مراجعة/تحويل الفائدة بموجب المادة ٣-٤١ و

(ب) وجوب تطبيق هذا السعر حتى تاريخ الاستحقاق أو حتى تاريخ مراجعة/تحويل الفائدة الجديد، إن وجد، واستحقاق الفائدة بشكل فصلي أو نصف سنوي أو سنوي، بما يتوافق مع المادة ٣-١، بشكل مؤخر عند تواريخ التسديد المحددة.

يجوز للمقترض الموافقة خطياً على اقتراح مراجعة/تحويل الفائدة ضمن المهلة المحددة.

يتم إنفاذ أيّ تعديل للعقد بطلب من البنك في هذا الشأن بموجب اتفاق يُبرم في مهلة لا تتجاوز ١٥ (خمسة عشر) يوماً قبل تاريخ مراجعة/تحويل الفائدة ذات الصلة.

تتوفر الأسعار الثابتة وهوامش الفرق لفترات لا تقل عن ٤ (أربع) سنوات، أو في حالة عدم سداد أصل الدين خلال هذه الفترة، لا تقل عن ٣ (ثلاث) سنوات.

ب. آثار مراجعة/تحويل الفائدة

في حال وافق المقترض خطياً حسب الأصول المرعية الإجراء على السعر الثابت أو هامش الفرق في اقتراح مراجعة/تحويل الفائدة، يسدّد المقترض الفائدة المتراكمة بتاريخ مراجعة/تحويل الفائدة وبعد ذلك في تواريخ السداد المحددة.

قبل تاريخ مراجعة/تحويل الفائدة، تطبّق الأصول والأحكام المعنية للعقد والإشعار بالدفع على كامل الدفعة. إبتداءً من تاريخ مراجعة/تحويل الفائدة (ضمناً)، تطبق الأصول والأحكام المضمنة في اقتراح مراجعة/تحويل الفائدة المتصلة بسعر الفائدة أو هامش الفرق الجديد على الدفعة (أو على جزء منها) إلى حين تاريخ مراجعة/تحويل الفائدة الجديد، إن وجد، أو حتى تاريخ الاستحقاق.

ج. عدم تحقّق مراجعة/تحويل الفائدة أو تحقق جزء منها

في حال لم يتم المقترض طلب مراجعة/تحويل الفائدة أو في حال لم يوافق المقترض خطياً على اقتراح مراجعة/تحويل الفائدة للدفعة أو في حال لم يتمكن الفريقان من إنفاذ تعديل ما مطلوب من البنك بموجب الفقرة (أ)، يسدّد المقترض الدفعة (أو جزءاً منها) بتاريخ مراجعة/تحويل الفائدة، من دون أيّ تعويض. يسدد المقترض بتاريخ مراجعة/تحويل الفائدة أي جزء من دفعة غير متأثرة بعملية مراجعة/تحويل الفائدة.

المرفق (د)

الشهادات التي ينبغي تقديمها من قبل المقترض

د-١ نموذج شهادة المقترض (المادة ١-٤-ج)

إلى: البنك الأوروبي للتثمير

من: الجمهورية اللبنانية

التاريخ:

الموضوع: عقد التمويل بين الجمهورية اللبنانية والبنك الأوروبي للتثمير بتاريخ [●] ("عقد التمويل")

رقم FI: 89857 رقم Serapis: 2016-0485

حضرات السادة المحترمين،

إن المصطلحات المحددة في عقد التمويل تُستخدم للدلالة على المعنى نفسه في هذا الكتاب.

لأغراض تتعلق بالمادة ١-٤ من عقد التمويل، إننا نشهد بموجب هذا الكتاب على ما يلي:

(أ) لم يقع أي حدث دفع مسبق أو يستمر من دون أي إنصاف أو معالجة؛

(ب) لم يقع أي تغيير جوهري في أي جانب من جوانب المشروع أو أي تغيير يضطرنا إلى تقديم تقرير بشأنه عملاً بالمادة ٨-١، باستثناء ما سبق إبلاغه من قبلنا؛

(ج) لدينا ما يكفي من الأموال المتاحة لضمان إنجاز المشروع في الوقت المناسب وتنفيذه وفقاً للمرفق (أ-١)؛

(د) لم يقع أي حدث أو ظرف يشكل أو قد يشكل مع مرور الوقت أو من خلال إرسال إشعار بموجب عقد التمويل حدث تقصير أو يستمر من دون أي إنصاف أو معالجة أو تنازل؛

(ه) لا توجد أي دعاوى قضائية أو إجراءات تحكيم أو إجراءات إدارية أو تحقيقات حالية على حد علمنا وشيكة أو معلقة أمام أي محكمة أو هيئة تحكيم أو وكالة، أسفرت أو قد تسفر عن تغيير مادي مضر، وعدم وجود أي حكم أو قرار عالق ضدنا أو ضد أي من الشركات أو الهيئات التابعة لنا؛

(و) إن الإقرارات والضمانات التي سنقدمها بها أو نكررها بموجب المادة ٦-١٠ صحيحة من مختلف النواحي؛

(ز) لم يقع أي تغيير مادي مضر، مقارنة مع أوضاعنا في تاريخ عقد التمويل.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

عن وبالنيابة عن الجمهورية اللبنانية

التاريخ:

م-٢ نموذج شهادة الامتثال

إلى: البنك الأوروبي للتثمير

من: الجمهورية اللبنانية

التاريخ:

الموضوع: عقد التمويل بين الجمهورية اللبنانية والبنك الأوروبي للتثمير بتاريخ [●] ("عقد التمويل")

رقم FI: 89857 رقم Serapis: 2016-0485

حضرات السادة المحترمين،

إننا نشير إلى عقد التمويل. هذه شهادة امتثال. إن المصطلحات المحددة في عقد التمويل تُستخدم للدلالة على المعنى نفسه في شهادة الامتثال هذه.

نؤكد بموجب هذه الوثيقة:

(أ) أنه لم يتم التصرف بأي من الأصول بشكل محظور بموجب المادة [٦-٦] / يُرجى إدراج المعلومات المتعلقة بالتصرف بالأصول]؛

(ب) [عدم وقوع أي حدث أو ظرف يشكل أو قد يشكل مع مرور الوقت أو من خلال إرسال إشعار بموجب عقد التمويل حدث تقصير أو يستمر من دون أي إنصاف أو معالجة أو تنازل. [إذا تعذّر القيام بهذا التصريح، ينبغي لهذه الشهادة تحديد أي تخلّف أو تقصير محتمل لا يزال مستمراً والخطوات، إن وجدت، التي يجري اتخاذها لمعالجته].

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

عن وبالنيابة عن الجمهورية اللبنانية

[●]

المرفق (و)

ملحق السعر الفعلي العالمي

وفقاً للمادة ٣-٤، يتم احتساب سعر الفترة (*taux de période*) والسعر الفعلي العالمي (*taux effectif global*) المطبقين على كل دفعة وإبلاغهما على النحو المنصوص عليه في هذا المرفق (و).

احتساب سعر الفترة والسعر الفعلي العالمي

سيتم احتساب سعر الفترة والسعر الفعلي العالمي فيما يتعلق بكل دفعة وفقاً للمواد L.314-1 وما يليها من قانون حماية المستهلك على النحو المبين في الأنظمة المعمول بها في قانون حماية المستهلك، بصيغتها المعدلة أو الموضحة عبر جميع النصوص الأخرى المعمول بها.

سيتم احتساب سعر الفترة والسعر الفعلي العالمي على أساس السداد العادي عبر الأقساط المقررة كما هو منصوص عليه في هذا العقد في حال انعدام أي دفعات مسبقة.

بالنسبة إلى الدفعات بأسعار الفائدة المتغيرة، سيتم احتساب سعر الفترة والسعر الفعلي العالمي على أساس سعر الفائدة المعتمد بين المصارف ذي الصلة في تاريخ الاحتساب مع افتراض تطبيق سعر الفائدة نفسه المعتمد بين المصارف على جميع أقساط الدفعة بسعر الفائدة المتغير ذات الصلة.

سيتم احتساب السعر الفعلي العالمي على أساس سنة تتألف من ٣٦٥ (ثلاث مائة وخمسة وستين) يوماً.

وبما أنه ليس من المعروف ما إذا كان سيكون هنالك أكثر من عملية صرف واحدة، سيتم أخذ الرسوم والتكاليف (بما في ذلك أتعاب ومصاريف ونفقات المستشار القانوني أو تلك المتصلة بأي ضمانة للقرض، فضلاً عن رسوم العناية الواجبة) بعين الاعتبار بمجملها لاحتساب سعر الفترة والسعر الفعلي العالمي المنطبقين على الدفعة الأولى لكن من دون أخذها بعين الاعتبار عند احتساب سعر الفترة والسعر الفعلي العالمي للدفعات اللاحقة.

الإبلاغ عن السعر الفعلي العالمي

قبل أن يرسل المقترض طلب الصرف إلى البنك، يقوم البنك بإبلاغه سعر الفترة والسعر الفعلي العالمي المطبقين على الدفعة والمحتسبين على النحو المبين أعلاه على أساس الافتراضات التي سبق وتم إبلاغها من قبل المقترض والتي ستظهر في طلب الصرف. يشير طلب الصرف صراحة إلى البريد الإلكتروني أو أي اتصال آخر موجه من قبل البنك إلى المقترض بشأن سعر الفترة والسعر الفعلي العالمي المطبقين.

أمثلة لعمليات احتساب السعر الفعلي العالمي اعتباراً من تاريخ هذا العقد

تجرى عمليات احتساب السعر الفعلي العالمي التقريبي في هذا المرفق (و) على أساس أمثلة عددية تأخذ بعين الاعتبار بعض الافتراضات المبينة أدناه. لذلك، فهذه الحسابات غير ملزمة للفريقين في المستقبل.

يحتسب السعر الفعلي العالمي أدناه على أساس سنة مؤلفة من ٣٦٥ (ثلاث مائة وخمسة وستين) يوماً، ويتم إيراده فقط كمؤشر.

ولأغراض تتعلق بعمليات الاحتساب أدناه، يفترض أن القرض سيصرف بكامله في دفعة واحدة بقيمة ١٥١،١٠٠،٠٠٠ يورو (مائة وواحد وخمسين مليون ومائة الف يورو).

المثال رقم ١: الصرف بسعر ثابت

- الصرف في ٢٠١٩/٩/٣٠.
- سعر ثابت إرشادي سنوي بنسبة 0.276% (على أساس سنة مؤلفة من ٣٦٠ (ثلاث مائة وستين) يوماً وشهر مؤلف من ٣٠ (ثلاثين) يوماً).
- دفع الفائدة بشكل نصف سنوي.
- السداد العادي: بأقساط نصف سنوية متساوية، مع تسديد القسط الأول في الذكرى السنوية الـ٥ (الخامسة) لتاريخ الصرف والقسط الأخير المستحق في الذكرى السنوية الـ18 (الثامنة عشر) لتاريخ الصرف.

بناءً على ما تقدم، يكون سعر فترة القرض 0.14% لـ٦ (ستة) أشهر ويكون السعر الفعلي العالمي للقرض 0.28% في السنة.

المثال رقم ٢: الصرف بسعر متغير

- الصرف في ٢٠١٩/٩/٣٠.
- سعر متغير إرشادي يُطبق على كل فترة مرجعية بسعر متغير من ٦ أشهر يوريبور + 0.250% (على أساس سنة مؤلفة من ٣٦٠ (ثلاث مائة وستين) يوماً وعدد الأيام المنقضية)، أي 0.01% في السنة.[٤]
- فترات مرجعية بسعر متغير من ٦ (ستة) أشهر ابتداء من تاريخ الصرف وكل ذكرى سنوية لـ٦ أشهر لاحقة لتاريخ الصرف.
- السداد العادي: بأقساط نصف سنوية متساوية، مع تسديد القسط الأول في الذكرى السنوية الـ٥ (الخامسة) لتاريخ الصرف والقسط الأخير المستحق في الذكرى السنوية الـ١٨ (الثامنة عشر) لتاريخ الصرف.

بناءً على ما تقدم، يكون سعر الفترة للقرض 0.01% لـ٦ (ستة) أشهر والسعر الفعلي العالمي للقرض 0.01% في السنة.

المثال رقم ٣: الصرف بسعر ثابت، خيار مراجعة/تحويل الفائدة

- الصرف في ٢٠١٩/٩/٣٠.
- سعر ثابت إرشادي سنوي بنسبة 0.000% (على أساس ٣٦٠/٣٠) للفترة الأولية البالغة ٤ سنوات.
- دفع نصف سنوي للفائدة.
- السداد العادي: وفقاً للمثال رقم ١؛ سداد المبلغ المستحق في دفعة واحدة في تاريخ مراجعة/تحويل الفائدة الواقع عند انتهاء فترة الأربع سنوات التي تبدأ في تاريخ الصرف المقرر ذي الصلة، في حال رفض خيارات المراجعة/التحويل المقترحة للفترة الجديدة.

بناءً على ما تقدم، يكون سعر الفترة للقرض 0.01% لـ٦ (ستة) أشهر والسعر الفعلي العالمي للقرض 0.01% في السنة.

المثال رقم ٤: الصرف بسعر متغير، خيار مراجعة/تحويل الفائدة

- الصرف في ٢٠١٩/٩/٣٠.
- سعر متغير إرشادي يُطبق على فترة الأربع سنوات الأولى لكل فترة مرجعية بسعر متغير من ٦ أشهر يوريبور +0.143% (على أساس سنة مؤلفة من ٣٦٠ (ثلاث مائة وستين) يوماً وعدد الأيام المنقضية)، أي 0% في السنة.[٥]
- فترات مرجعية بسعر متغير من ٦ (ستة) أشهر ابتداء من تاريخ الصرف وكل ذكرى سنوية لـ٦ أشهر لاحقة لتاريخ الصرف.
- السداد العادي: وفقاً للمثال رقم ٢؛ سداد المبلغ المستحق في دفعة واحدة في تاريخ مراجعة/تحويل الفائدة الواقع عند انتهاء فترة الأربع سنوات التي تبدأ في تاريخ الصرف المقرر ذي الصلة، في حال رفض خيارات المراجعة/التحويل المقترحة للفترة الجديدة.

بناءً على ما تقدم، يكون سعر الفترة للقرض 0.01% لـ6 (ستة) أشهر والسعر الفعلي العالمي للقرض 0.01% في السنة.

تأخذ الأمثلة المذكورة أعلاه السعر الفعلي العالمي بعين الاعتبار رسم التقييم الوارد في المادة ١-٨ كما يحتسب إذا تم طلب الصرف في نهاية فترة الإتاحة.

إن سعر الفترة والسعر الفعلي العالمي في كل من الامثلة أعلاه هما فقط مؤشران، وبالتالي فهما غير ملزمين للفريقين في المستقبل.

---

٤ وفقاً للمادة ٣-١(ب) من هذا العقد: إذا كان السعر المتغير لأي فترة مرجعية بسعر متغير أقل من صفر، يتم تحديده على أنه صفر.

٥ وفقاً للمادة ٣-١(ب) من هذا العقد: إذا كان السعر المتغير لأي فترة مرجعية بسعر متغير أقل من صفر، يتم تحديده على أنه صفر.

الملحق الأول

قرار مجلس الوزراء وترخيص بالتوقيع

FI N° 89.857
Serapis N° 2016-0485

LEBANON ROADS AND EMPLOYMENT PROJECT

Finance Contract

between the

Republic of Lebanon

and the

European Investment Bank

Beirut, 26 September 2019
Luxembourg, 23 September 2019

WHEREAS: 5
INTERPRETATION AND DEFINITIONS 6
ARTICLE 1 CREDIT AND DISBURSEMENTS 14
1.1 CREDIT AND ALLOCATION 14
1.2 DISBURSEMENT PROCEDURE 14
1.3 CURRENCY OF DISBURSEMENT 16
1.4 CONDITIONS OF DISBURSEMENT 16
1.5 DEFERMENT OF DISBURSEMENT 18
1.6 CANCELLATION AND SUSPENSION 19
1.7 CANCELLATION AFTER EXPIRY OF THE CREDIT 20
1.8 APPRAISAL FEE 20
1.9 SUMS DUE UNDER ARTICLES 1.5 AND 1.6 20
ARTICLE 2 THE LOAN 20
2.1 AMOUNT OF LOAN 20
2.2 CURRENCY OF REPAYMENT, INTEREST AND OTHER CHARGES 20
2.3 CONFIRMATION BY THE BANK 20
ARTICLE 3 INTEREST 20
3.1 RATE OF INTEREST 20
3.2 INTEREST ON OVERDUE SUMS 21
3.3 MARKET DISRUPTION EVENT 22
3.4 EFFECTIVE GLOBAL RATE 22
ARTICLE 4 REPAYMENT 22
4.1 NORMAL REPAYMENT 22
4.2 VOLUNTARY PREPAYMENT 23
4.3 COMPULSORY PREPAYMENT 24
4.4 GENERAL 25
ARTICLE 5 PAYMENTS 25
5.1 DAY COUNT CONVENTION 25
5.2 TIME AND PLACE OF PAYMENT 25
5.3 NO SET-OFF BY THE BORROWER 26
5.4 DISRUPTION TO PAYMENT SYSTEMS 26
5.5 APPLICATION OF SUMS RECEIVED 26
ARTICLE 6 BORROWER UNDERTAKINGS AND REPRESENTATIONS 27
6.1 USE OF LOAN AND AVAILABILITY OF OTHER FUNDS 27
6.2 COMPLETION OF PROJECTS 27
6.3 INCREASED COST OF PROJECTS 27
6.4 PROCUREMENT PROCEDURE 27
6.5 CONTINUING PROJECTS UNDERTAKINGS 27
6.6 PROJECT SPECIFIC UNDERTAKINGS 28
6.7 COMPLIANCE WITH LAWS 28
6.8 BOOKS AND RECORDS 28

6.9 INTEGRITY 28
6.10 GENERAL REPRESENTATIONS AND WARRANTIES 29
ARTICLE 7 SECURITY 30
7.1 *PARI PASSU* RANKING 30
7.2 ADDITIONAL SECURITY 31
7.3 CLAUSES BY INCLUSION 31
ARTICLE 8 INFORMATION AND VISITS 31
8.1 INFORMATION CONCERNING THE PROJECTS 31
8.2 INFORMATION CONCERNING THE BORROWER 32
8.3 VISITS BY THE BANK 33
8.4 INVESTIGATIONS AND AND INFORMATION 33
ARTICLE 9 CHARGES AND EXPENSES 33
9.1 TAXES, DUTIES AND FEES 33
9.2 OTHER CHARGES 33
9.3 INCREASED COSTS, INDEMNITY AND SET-OFF 34
ARTICLE 10 EVENTS OF DEFAULT 34
10.1 RIGHT TO DEMAND REPAYMENT 34
10.2 OTHER RIGHTS AT LAW 35
10.3 INDEMNITY 35
10.4 NON-WAIVER 36
10.5 NO HARDSHIP 36
~~ARTICLE 11 LAW AND JURISDICTION, MISCELLANEOUS~~ 36
11.1 GOVERNING LAW 36
11.2 JURISDICTION 36
11.3 PLACE OF PERFORMANCE 36
11.4 EVIDENCE OF SUMS DUE 36
11.5 ENTIRE AGREEMENT 36
11.6 INVALIDITY 37
11.7 AMENDMENTS 37
ARTICLE 12 FINAL CLAUSES 37
12.1 NOTICES 37
12.2 ENGLISH LANGUAGE 38
12.3 RECITALS, SCHEDULES AND ANNEX 38
SCHEDULE A 41
SCHEDULE B 48
SCHEDULE C 49
SCHEDULE D 51
SCHEDULE E 52
SCHEDULE F 54
ANNEX I 57

THIS CONTRACT IS MADE BETWEEN:

The Republic of Lebanon, acting through the Council for Development and Reconstruction, represented by Mr. Nabil Al-Jisr, Chairman of the Board of Directors (the "Borrower")

of the first part, and

The European Investment Bank having its seat at 100 blvd Konrad Adenauer, Luxembourg, L-2950 Luxembourg, represented by Ms. Kristina Kanapinskaite, Head of Division and Mr. Julien Chameyrat, Legal Counsel (the "Bank")

of the second part.

WHEREAS:

(a) The Borrower has requested the Bank to consider a framework loan ("Framework Loan") for the purpose of undertaking various projects of rehabilitation and safety improvements of part of the national and regional road networks in Lebanon (each a "Project" and together, the "Projects"), as more particularly described in the technical description (the "Technical Description") set out in Schedule A. The Framework Loan will be apportioned to Projects submitted to the Bank by the Borrower and selected by the Bank in accordance with the criteria set out in Schedule A.1. The Bank shall issue a project allocation letter (a "Project Allocation Letter" or "PAL") for each Project financed by it under this Framework Loan. The PAL will communicate the Bank's non-objection for a Project and may include project related conditions required for the implementation of the relevant Project.

(b) The total cost of the Project, as estimated by the Bank, is EUR 479,900,000 (four hundred and seventy-nine million nine hundred thousand euros) and the Borrower has stated that it intends to finance the Project as follows:

Source	Amount (EUR m)
Own funds	50.4
World Bank (non-concessional loan)	132.3
Grant from the World Bank	38.8
Loan from the Japan International Cooperation Agency (JICA)	85.5
Grant from the Bank for technical assistance	1.8
Investment grant from the EU's Neighbourhood Investment Facility (the "NIF Grant")	20
Credit from the Bank	151.1
TOTAL	479.9

(c) In order to fulfil the financing plan set out in Recital (b), by a letter dated 17th July 2017, the Borrower has requested from the Bank's own resources a credit of EUR 151,100,000 (one hundred and fifty-one million one hundred thousand euros) in accordance with and pursuant to a framework agreement signed between the Republic of Lebanon and the Bank on 10th September 1997 (the "Framework Agreement") and the 2014-2020 ELM MED Mandate (the "Mandate"). The Government of the Republic of Lebanon acknowledges that the financing granted under this Contract falls within the scope of application of the Framework Agreement. According to Council/EP Decision No. 466/2014/EU on granting a European Union guarantee to the Bank against certain losses under loans and loan guarantees for projects outside the European Union, in the event of non-payment, the European Union, by a guarantee, covers certain payments not received by the Bank and due to it in relation to the Bank's financing operations entered into with, *inter alia*, the Borrower (the "EU Guarantee").

(d) The Bank considering that the financing of the Project falls within the scope of its functions, and having regard to the statements and facts cited in these Recitals, has decided to give effect to the Borrower's request providing to it a credit in an amount of EUR 151,100,000 (one hundred and fifty-one million one hundred thousand euros) under this Finance Contract (the "Contract"), provided that the amount of the Bank loan shall not, in any case, exceed 50% (fifty per cent) of the total cost of the Project set out in Recital (b).

(e) By resolution dated 27 June 2019, the Council of ministers of the Borrower has authorised the borrowing of the sum of EUR 151,100,000 (one hundred and fifty-one million one hundred thousand euros) represented by this credit on the terms and conditions set out in this Contract in the form set out in Annex I.

(f) The Statute of the Bank provides that the Bank shall ensure that its funds are used as rationally as possible in the interests of the European Union; and, accordingly, the terms and conditions of the Bank's loan operations must be consistent with relevant policies of the European Union.

(g) The Bank considers that access to information plays an essential role in the reduction of environmental and social risks, including human rights violations, linked to the projects it finances and has therefore established its Transparency Policy, the purpose of which is to enhance the accountability of the Bank's group towards its stakeholders and the citizens of the European Union in general.

(h) The processing of personal data shall be carried out by the Bank in accordance with applicable European Union legislation on the protection of individuals with regard to the processing of personal data by the European Union institutions and bodies and on the free movement of such data.

NOW THEREFORE it is hereby agreed as follows:

INTERPRETATION AND DEFINITIONS

Interpretation

In this Contract:

(a) references to Articles, Recitals, Schedules and Annexes are, save if explicitly stipulated otherwise, references respectively to articles of, and recitals, schedules and annexes to this Contract;

(b) references to "law" or "laws" mean (a) any applicable law and any applicable treaty, constitution, statute, legislation, decree, normative act, rule, regulation, judgement, order, writ, injunction, determination, award or other legislative or administrative measure or judicial or arbitral decision in any jurisdiction which is binding or applicable case law, and (b) where applicable, EU Law;

(c) references to applicable law, applicable laws or applicable jurisdiction means (a) a law or jurisdiction applicable to the Borrower, its rights and/or obligations (in each case arising out of or in connection with the Contract), its capacity and/or assets and/or the Project; and/or, as applicable, (b) a law or jurisdiction (including in each case the Bank's Statute) applicable to the Bank, its rights, obligations, capacity and/or assets;

(d) references to a provision of law are references to that provision as amended or re-enacted;

(e) references to any other agreement or instrument are references to that other agreement or instrument as amended, novated, supplemented, extended or restated, and

(f) words and expressions in plural shall include singular and vice versa.

Definitions

In this Contract:

"Agreed Deferred Disbursement Date" has the meaning given to it in Article 1.5.A(2)(b).

"Allocation Period" means the period from the date hereof until 30th June 2023.

"Allocation Request" means an allocation request from the Borrower to the Bank in the form set out in Schedule A (*Project Specification and Reporting*).

"Authorisation" means an authorisation, permit, consent, approval, resolution, licence, exemption, filing, notarisation or registration.

"Authorised Signatory" means a person authorised to sign individually or jointly (as the case may be) Disbursement Requests on behalf of the Borrower and named in the most recent List of Authorised Signatories and Accounts received by the Bank prior to the receipt of the relevant Disbursement Request.

"Business Day" means a day (other than a Saturday or Sunday) on which the Bank and commercial banks are open for general business in Luxembourg.

"Civil Code" means the French civil code (*Code civil français*).

"Change-of-Law Event" has the meaning given to it in Article 4.3.A(3).

"Compliance Certificate" means a certificate substantially in the form set out in Schedule E.2.

"Contract" has the meaning given to it in Recital (d).

"Contract Number" shall mean the Bank generated number identifying this Contract and indicated on the cover page of this Contract after the letters "FI N°".

"Credit" has the meaning given to it in Article 1.1.

"Deferment Indemnity" means a fee calculated on the amount of disbursement deferred or suspended being the higher of (a) 0.125% (12.5 basis points), per annum, and (b) the percentage rate by which:

(a) the interest rate that would have been applicable to such amount had it been disbursed to the Borrower on the Scheduled Disbursement Date, exceeds

(b) EURIBOR (one month rate) less 0.125% (12.5 basis points), unless this value is less than zero in which case it will be set at zero.

Such fee shall accrue from the Scheduled Disbursement Date to the Disbursement Date or, as the case may be, until the date of cancellation of the Notified Tranche in accordance with this Contract.

"Disbursement Account" means, in respect of each Tranche, the bank account set out in the most recent List of Authorised Signatories and Accounts.

"Disbursement Date" means the date on which disbursement of a Tranche is made by the Bank.

"Disbursement Notice" means a notice from the Bank to the Borrower pursuant to and in accordance with Article 1.2.C.

"Disbursement Request" means a notice substantially in the form set out in Schedule C.

"Dispute" has the meaning given to it in Article 11.2.

"Disruption Event" means either or both of:

(a) a material disruption to those payment or communications systems or to those financial markets which are, in each case, required to operate in order for payments to be made in connection with this Contract; or

(b) the occurrence of any other event which results in a disruption (of a technical or systems-related nature) to the treasury or payments operations of either the Bank or the Borrower, preventing that party from:

(i) performing its payment obligations under this Contract; or

(ii) communicating with other parties,

and which disruption (in either such case as per (a) or (b) above) is not caused by, and is beyond the control of, the party whose operations are disrupted.

"EIB Environmental and Social Handbook" means the manual that provides an operational translation of the policies and principles contained in the EIB Statement of Environmental and Social Principles and Standards and that is published on the Bank's website at http://www.eib.org/infocentre/publications/all/environmental-and-social-practices-handbook.htm.

"EIB Statement of Environmental and Social Principles and Standards" means the statement published on EIB's website[1] that outlines the standards that the Bank requires of the projects that it finances and the responsibilities of the various parties.

"Environment" means the following, in so far as they affect human health or social well-being:

(a) fauna and flora;

(b) soil, water, air, climate and the landscape; and

(c) cultural heritage and the built environment,

[1] http://www.eib.org/attachments/strategies/eib_statement_esps_en.pdf as amended and supplemented from time to time or on any successor page.

and includes, without limitation, occupational and community health and safety.

"Environmental and Social Impact Assessment Study" means a study as an outcome of the environmental and social impact assessment identifying and assessing the potential environmental and social impacts associated with the proposed project and recommending measures to avoid, minimise and/or remedy any impacts. This study is subject to public consultation with direct and indirect project stakeholders.

"Environmental and Social Management Framework" or "ESMF" means means the framework which sets out the measures required to maximise the benefits of the Projects, avoid, minimise, mitigate and offset or remedy any adverse environmental and social impacts, together with adequate institutional, monitoring reporting and accountability arrangements.

"Environmental and Social Standards" means:

(a) Environmental Laws and Social Laws applicable to each Project or the Borrower;

(b) the EIB Statement of Environmental and Social Principles and Standards;

(c) the EIB Environmental and Social Standards, as set out in Volume I of the EIB Environmental and Social Handbook; and

(d) the Environmental and Social Impact Assessment Study.

"Environmental or Social Approval" means any permit, licence, authorisation, consent or other approval required by an Environmental Law or a Social Law in connection with the construction or operation of each Project.

"Environmental or Social Claim" means any claim, proceeding, formal notice or investigation by any person in respect of the Environment or Social Matters affecting each Project including any breach or alleged breach of any Environmental and Social Standard.

"Environmental Law" means:

(a) EU law, standards and principles as specified by the Bank before the date of this Contract;

(b) Lebanese national laws and regulations; and

(c) ~~applicable international treaties and conventions signed and ratified by or otherwise~~ applicable and binding on the Republic of Lebanon,

in each case of which a principal objective is the preservation, protection or improvement of the Environment.

"EU Law" means the acquis communautaire of the European Union as expressed through the Treaties of the European Union, the regulations, directives, delegated acts, implementing acts, and the case law of the Court of Justice of the European Union.

"EUR" or "euro" means the lawful currency of the Member States of the European Union which adopt or have adopted it as their currency in accordance with the relevant provisions of the Treaty on European Union and the Treaty on the Functioning of the European Union or their succeeding treaties.

"EURIBOR" has the meaning given to it in Schedule B.

"Event of Default" means any of the circumstances, events or occurrences specified in Article 10.1.

"External Debt Instrument" means:

(a) an instrument, including any receipt or statement of account, evidencing or constituting an obligation to repay a loan, deposit, advance or similar extension of credit (including without limitation any extension of credit under a refinancing or rescheduling agreement);

(b) an obligation evidenced by a bond, debenture or similar written evidence of indebtedness; or

(c) a guarantee granted by the Borrower for an obligation of a third party;

provided in each case that such obligation is:

(a) governed by a system of law other than the law of the Borrower; or

(b) payable in a currency other than the currency of the Borrower's country; or

(c) payable to a person incorporated, domiciled, resident or with its head office or principal place of business outside the Borrower's country.

"Final Availability Date" means the date falling 60 (sixty) months after the signature of this Contract.

"Financing of Terrorism" means the provision or collection of funds, by any means, directly or indirectly, with the intention that they should be used or in the knowledge that they are to be used, in full or in part, in order to carry out any of the offences within the meaning of Articles 1 to 4 of the EU Council Framework Decision 2002/475/JHA of 13 June 2002 on combating terrorism.

"Fixed Rate" means an annual interest rate determined by the Bank in accordance with the applicable principles from time to time laid down by the governing bodies of the Bank for loans made at a fixed rate of interest, denominated in the currency of the Tranche and bearing equivalent terms for the repayment of capital and the payment of interest. Such rate shall not be of negative value.

"Fixed Rate Tranche" means a Tranche on which the Fixed Rate is applied.

"Floating Rate" means a fixed-spread floating annual interest rate, determined by the Bank for each successive Floating Rate Reference Period equal to the Relevant Interbank Rate plus the Spread. If the Floating Rate for any Floating Rate Reference Period is calculated to be below zero, it will be set at zero.

"Floating Rate Reference Period" means each period from one Payment Date to the next relevant Payment Date; the first Floating Rate Reference Period shall commence on the date of disbursement of the Tranche.

"Floating Rate Tranche" means a Tranche on which the Floating Rate is applied.

"Framework Agreement" has the meaning given to it in Recital (c).

"Framework Loan" has the meaning given to it in Recital (a).

"GAAP" means generally accepted accounting principles in the Republic of Lebanon, including IFRS.

"Guide to Procurement" means the Guide to Procurement published on EIB's website[2], and as amended from time to time, that informs the promoters of projects financed in whole or in part by the EIB of the arrangements to be made for procuring works, goods and services required for each Project.

"IFRS" means international accounting standards within the meaning of IAS Regulation 1606/2002 to the extent applicable to the relevant financial statements.

"ILO" means the International Labour Organisation.

"ILO Standards" means any treaty, convention or covenant of the ILO signed and ratified by or otherwise applicable and binding on the Republic of Lebanon, and the Core Labour Standards (as defined in the ILO Declaration on Fundamental Principles and Rights at Work).

"Indemnifiable Prepayment Event" means a Prepayment Event other than those specified in paragraphs 4.3.A(2) (Pari Passu to Non-EIB Financing) or 4.3.A(4) (Illegality).

"Interest Revision/Conversion" means the determination of new financial conditions relative to the interest rate, specifically the same interest rate basis ("revision") or a different interest rate basis ("conversion") which can be offered for the remaining term of a Tranche or until the next Interest Revision/Conversion Date, if any.

"Interest Revision/Conversion Date" means the date, which shall be a Payment Date, specified by the Bank pursuant to Article 1.2.C in the Disbursement Notice.

"Interest Revision/Conversion Proposal" means a proposal made by the Bank under Schedule D.

"Interest Revision/Conversion Request" means a written notice from the Borrower, delivered at least 75 (seventy-five) days before an Interest Revision/Conversion Date, requesting the

[2] http://www.eib.org/attachments/thematic/procurement_en.pdf as amended and supplemented from time to time or on any successor page.

Bank to submit to it an Interest Revision/Conversion Proposal. The Interest Revision/Conversion Request shall also specify:

(a) the Payment Dates chosen in accordance with the provisions of Article 3.1;

(b) the amount of the Tranche for which the Interest Revision/Conversion shall apply; and

(c) any further Interest Revision/Conversion Date chosen in accordance with Article 3.1.

"**List of Authorised Signatories and Accounts**" means a list, in form and substance satisfactory to the Bank, setting out: (i) the Authorised Signatories, accompanied by evidence of signing authority of the persons named on the list and specifying if they have individual or joint signing authority, (ii) the specimen signatures of such persons, and (iii) the bank account(s) to which disbursements may be made under this Contract (specified by IBAN code if the country is included in the IBAN Registry published by SWIFT, or in the appropriate account format in line with the local banking practice), BIC/SWIFT code of the bank and the name of the bank account(s) beneficiary.

"**Loan**" means the aggregate of the amounts disbursed from time to time by the Bank under this Contract.

"**Loan Outstanding**" means the aggregate of the amounts disbursed from time to time by the Bank under this Contract that remains outstanding.

"**Market Disruption Event**" means any of the following circumstances:

(a) there are, in the reasonable opinion of the Bank, events or circumstances adversely affecting the Bank's access to its sources of funding;

(b) in the opinion of the Bank, funds are not available from the Bank's ordinary sources of funding in order to adequately fund a Tranche in the relevant currency and/or for the relevant maturity and/or in relation to the reimbursement profile of such Tranche; or

(c) in relation to a Tranche in respect of which interest would be payable at Floating Rate:

(i) the cost to the Bank of obtaining funds from its sources of funding, as determined by the Bank, for a period equal to the Floating Rate Reference Period of such Tranche (i.e. in the money market) would be in excess of the applicable Relevant Interbank Rate; or

(ii) the Bank determines that adequate and fair means do not exist for ascertaining the applicable Relevant Interbank Rate for the relevant currency of such Tranche or it is not possible to determine the Relevant Interbank Rate in accordance with the definition contained in Schedule B.

"**Material Adverse Change**" means, any event or change of condition, which, in the opinion of the Bank has a material adverse effect on:

(a) the ability of the Borrower to perform its obligations under this Contract;

(b) materially impairs the financial condition or prospects of the Borrower.

"**Maturity Date**" means the last Repayment Date of a Tranche specified pursuant to Article 4.1.B(d).

"**Monetary and Financial Code**" means the French monetary and financial code (*Code monétaire et financier français*).

"**Money Laundering**" means:

(a) the conversion or transfer of property, knowing that such property is derived from criminal activity or from an act of participation in such activity, for the purpose of concealing or disguising the illicit origin of the property or of assisting any person who is involved in the commission of such activity to evade the legal consequences of his action;

(b) the concealment or disguise of the true nature, source, location, disposition, movement, rights with respect to, or ownership of property, knowing that such property is derived from criminal activity or from an act of participation in such activity;

(c) the acquisition, possession or use of property, knowing, at the time of receipt, that such property was derived from criminal activity or from an act of participation in such activity; or

(d) participation in, association to commit, attempts to commit and aiding, abetting, facilitating and counselling the commission of any of the actions mentioned in the foregoing points.

"National Procurement Remedy Mechanism" means the national Lebanese procedures and entity responsible for handling complaints on procurement related to a given contract.

"NIF Grant" has the meaning given to it in Recital (b).

"Non-EIB Financing" means any loan, (save for the Loan and any other direct loans from the Bank to the Borrower, credit bond or other form of financial indebtedness or any obligation for the payment or repayment of money originally granted to the Borrower for a term of more than 3 (three).

"Notified Tranche" means a Tranche in respect of which the Bank has issued a Disbursement Notice.

"Payment Date" means the semi-annual dates specified in the Disbursement Notice until and including the Interest Revision/Conversion Date, if any, or the Maturity Date, save that, in case any such date is not a Relevant Business Day, it means:

(a) for a Fixed Rate Tranche, the following Relevant Business Day, without adjustment to the interest due under Article 3.1 except for those cases where a payment is made in full and in relation to the Interest Revision/Conversion in accordance with Schedule D, point C, and to the final interest payment only, when it shall mean the preceding Relevant Business Day with adjustment to the interest due under Article 3.1; and

(b) for a Floating Rate Tranche, the next day, if any, of that calendar month that is a Relevant Business Day or, failing that, the nearest preceding day that is a Relevant Business Day, in all cases with corresponding adjustment to the interest due under Article 3.1.

"Prepayment Amount" means the amount of a Tranche to be prepaid by the Borrower in accordance with Article 4.2.A or Article 4.3.A, as applicable.

"Prepayment Date" means the date, which shall be a Payment Date on which the Borrower proposes to, or is requested by the Bank, as applicable, to effect prepayment of a Prepayment Amount.

"Prepayment Event" means any of the events described in Article 4.3.A.

"Prepayment Indemnity" means in respect of any principal amount to be prepaid or cancelled, the amount communicated by the Bank to the Borrower as the present value (calculated as of the Prepayment Date or the date of cancellation pursuant to Article 1.6.C(2)) of the excess, if any, of:

(a) the interest that would accrue thereafter on the Prepayment Amount over the period from the Prepayment Date, or the date of cancellation pursuant to Article 1.6.C(2), to the Interest Revision/Conversion Date, if any, or the Maturity Date, if it were not prepaid; over

(b) the interest that would so accrue over that period, if it were calculated at the Redeployment Rate, less 0.15% (fifteen basis points).

The said present value shall be calculated at a discount rate equal to the Redeployment Rate, applied as of each relevant Payment Date.

"Prepayment Notice" means a written notice from the Bank to the Borrower in accordance with Article 4.2.C.

"Prepayment Request" means a written request from the Borrower to the Bank to prepay all or part of the Loan Outstanding, in accordance with Article 4.2.A.

"Procurement Plan" means a document which outlines the number, timetable, type and value of contracts, and procurement procedures for contracts financed by the Bank, as well as the procedure and global value of contracts not financed by the Bank, fulfilled according to the template provided by the Bank.

"Prohibited Conduct" means any Financing of Terrorism, Money Laundering or Prohibited Practice.

"Prohibited Practice" means any:

(a) Coercive Practice, meaning the impairing or harming, or threatening to impair or harm, directly or indirectly, any party or the property of a party to influence improperly the actions of a party;

(b) Collusive Practice, meaning an arrangement between two or more parties designed to achieve an improper purpose, including to influence improperly the actions of another party;

(c) Corrupt Practice, meaning the offering, giving, receiving or soliciting, directly or indirectly, of anything of value by a party to influence improperly the actions of another party;

(d) Fraudulent Practice, meaning any act or omission, including a misrepresentation, that knowingly or recklessly misleads, or attempts to mislead, a party in order to obtain a financial or other benefit or to avoid an obligation; or

(e) Obstructive Practice, meaning in relation to an investigation into a Coercive, Collusive, Corrupt or Fraudulent Practice in connection with this Loan or a Project, (i) deliberately destroying, falsifying, altering or concealing of evidence material to the investigation; and/or threatening, harassing or intimidating any party to prevent it from disclosing its knowledge of matters relevant to the investigation or from pursuing the investigation, or (ii) acts intending to materially impede the exercise of the contractual rights of audit or access to information.

"Project" and "Projects" has the meaning given to it in Recital (a).

"Project Allocation Letter" or "PAL" has the meaning given to it in Recital (a).

"Project Implementation Unit" or "PIU" means a dedicated project implementation unit with adequate staffing composition, mandate, authority and resources satisfactory to the Bank, with the responsibility for overall management, disbursement, environmental and social safeguard practices, financial management, reporting and procurement support for the Projects.

"Project Information Notice" or "PIN" means the notice that has to be published on the Official Journal of the European Union (OJEU) prior to launching a tender related to a contract.

"Project Procedures Manual" or "PPM" means the programme procedures manual referred to in Article 1.04B(g), as may be amended with the prior written agreement of the Bank.

"Redeployment Rate" means the fixed annual rate determined by the Bank, being a rate which the Bank would apply on the day of the indemnity calculation to a loan that has the same currency, the same terms for the payment of interest and the same repayment profile to the Interest Revision/Conversion Date, if any, or the Maturity Date as the Tranche in respect of which a prepayment or cancellation is proposed or requested to be made. Such rate shall not be of negative value.

"Relevant Business Day" means a day on which the Trans-European Automated Real-time Gross Settlement Express Transfer payment system which utilises a single shared platform and which was launched on 19 November 2007 (TARGET2) is open for the settlement of payments in EUR.

"Relevant Interbank Rate" means EURIBOR.

"Repayment Date" shall mean each of the Payment Dates specified for the repayment of the principal of a Tranche in the Disbursement Notice, in accordance with the criteria set out in Article 4.1.

"Requested Deferred Disbursement Date" has the meaning given to it in Article 1.5.A(1)(b).

"Resettlement Action Plan" or "RAP" means a document in which the promoter of the Projects describes the impacts of the involuntary resettlement, specifies the procedures that will be followed to identify, evaluate and compensate the impacts and defines the actions to be undertaken during all phases of the displacement, assigning resources and responsibilities for such actions. Its elaboration is required where involuntary resettlement is identified in a project.

"Road Safety Audit" means a systematic, formal review of a project design to identify and remedy road safety issues.

"Sanctioned Persons" means any individual or entity listed in one or more Sanction Lists.

"Sanction Lists" means:

(a) any economic, financial and trade restrictive measures and arms embargoes issued by the European Union pursuant to Chapter 2 of Title V of the Treaty on European Union as well as Article 215 of the Treaty on the Functioning of the European Union, as available in the official EU websites https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/8442/consolidated-list-sanctions_en, as amended and supplemented from time to time or on any successor page; and

(b) any economic, financial and trade restrictive measures and arms embargoes issued by the United Nations Security Council pursuant to Article 41 of the UN Charter as available in the official UN website https://www.un.org/sc/suborg/en/sanctions/un-sc-consolidated-list, as amended and supplemented from time to time or on any successor page.

"Scheduled Disbursement Date" means the date on which a Tranche is scheduled to be disbursed in accordance with Article 1.2.B.

"Security" means any mortgage, pledge, lien, charge, assignment, hypothecation, or other security interest securing any obligation of any person or any other agreement or arrangement having a similar effect.

"Social Law" means each of:

(a) any law, rule or regulation applicable in the Republic of Lebanon relating to Social Matters;

(b) any ILO Standards; and

(c) any United Nations treaty, convention or covenant on human rights signed and ratified by or otherwise applicable and binding on the Republic of Lebanon.

"Social Matters" means all, or any of, the following:

(a) labour and employment conditions;

(b) occupational health and safety;

(c) protection and empowerment of rights and interests of indigenous peoples, ethnic minorities and vulnerable groups;

(d) cultural heritage (tangible and intangible);

(e) public health, safety and security;

(f) involuntary physical resettlement and/or economic displacement and loss of livelihood of persons; and

(g) public participation and stakeholder engagement.

"Spread" means the fixed spread (being of either positive or negative value) to the Relevant Interbank Rate, as determined by the Bank and notified to the Borrower in the relevant Disbursement Notice, or in the Interest Revision/Conversion Proposal.

"Tax" means any tax, levy, impost, duty or other charge or withholding of a similar nature (including any penalty or interest payable in connection with any failure to pay or any delay in paying any of the same).

"Technical Description" has the meaning given to it in Recital (a).

"TEG Annex" has the meaning given to it in Article 3.4.

"Tranche" means each disbursement made or to be made under this Contract. In case no Disbursement Notice has been delivered, Tranche shall mean a Tranche as requested under Article 1.2.B.

"Transparency Policy" means the transparency policy of the Bank as amended from time to time and available on the Bank's website at http://www.eib.org/infocentre/publications/all/eib-group-transparency-policy.htm at the date hereof.

"Worker Grievance Mechanism" means an independent grievance mechanism where workers and their organisations can raise reasonable workplace concerns. The grievance mechanism should be free, easy to access, and shall address complaints in a timely and effective manner without fear of retribution.

ARTICLE 1
CREDIT AND DISBURSEMENTS

1.1 Credit and Allocation

1.1.A Amount of Credit

By this Contract the Bank establishes in favour of the Borrower, and the Borrower accepts, the Framework Loan in an amount of EUR 151,100,000 (one hundred and fifty-one million one hundred thousand euros) for the financing of the Projects (the "Credit").

1.1.B Availability

The Credit shall be allocated to individual Projects during the Allocation Period in accordance with the provisions of this Contract.

The part of the Credit allocated to an individual Project shall be available for disbursement in relation to such Project from the date of issuance of the relevant PAL until the Final Availability Date.

1.1.C Submittal of Projects

The Borrower may, during the Allocation Period only, submit to the Bank an Allocation Request. Each Project for which an Allocation Request is made shall conform to the technical requirements set out at Schedule A.1.

1.1.D Allocation

If a proposal for a Project submitted to the Bank pursuant to an Allocation Request meets the requirements set out in Article 1.1C above, the Bank shall appraise such Project in conformity with its procedures. In addition, the Bank's Board of Directors will have to approve all Projects with investment costs equal to or above the equivalent to EUR 50,000,000 (fifty million euros).

If a Project is approved by the Bank after appraisal, the Bank shall issue a PAL which shall confirm the following:

(a) approval of the Project by the Bank;

(b) the portion of the Credit which the Bank will allocate for the financing of the Project;

(c) the technical description of such Project; and

(d) any specific project related conditions required by the Bank in respect of the relevant Project.

The Bank shall finance up to 50% (fifty per cent.) of the aggregate total costs of the Projects for which a PAL has been issued.

1.2 Disbursement procedure

1.2.A Tranches

The Bank shall disburse the Credit in up to 7 (seven) Tranches. The amount of each Tranche shall be in a minimum amount of EUR 20,000,000 (twenty million euros) and a maximum amount of EUR 45,000,000 (forty-five million euros) or (if less) the entire undrawn balance of the Credit.

1.2.B Disbursement Request

(a) The Borrower may present to the Bank a Disbursement Request for the disbursement of a Tranche, such Disbursement Request to be received at the latest 15 (fifteen) days before the Final Availability Date. The Disbursement Request shall be in the form set out in Schedule C and shall specify:

(i) the amount of the Tranche in EUR;

(ii) the preferred disbursement date for the Tranche; such preferred disbursement date must be a Relevant Business Day falling at least 15 (fifteen) days after the date of the Disbursement Request and, in any event, on or before the Final Availability Date. It being understood that notwithstanding the Final Availability Date the Bank may set the disbursement date for the Tranche at a date falling up to 4 (four) calendar months from the date of the Disbursement Request;

(iii) whether the Tranche is a Fixed Rate Tranche or a Floating Rate Tranche, each pursuant to the relevant provisions of Article 3.1;

(iv) the preferred interest payment periodicity for the Tranche, chosen in accordance with Article 3.1;

(v) the preferred terms for repayment of principal for the Tranche, chosen in accordance with Article 4.1;

(vi) the preferred first and last dates for repayment of principal for the Tranche;

(vii) the Borrower's choice of Interest Revision/Conversion Date, if any, for the Tranche; and

(viii) the Disbursement Account to which the disbursement of the Tranche should be made in accordance with Article 1.2.B.

(b) If the Bank, following a request by the Borrower, has provided the Borrower, before the submission of the Disbursement Request, with a non-binding fixed interest rate or spread quotation to be applicable to the Tranche, the Borrower may also at its discretion specify in the Disbursement Request such quotation, that is to say:

(i) in the case of a Fixed Rate Tranche, the aforementioned fixed interest rate previously quoted by the Bank; or

(ii) in the case of a Floating Rate Tranche, the aforementioned spread previously quoted by the Bank,

applicable to the Tranche until the Maturity Date or until the Interest Revision/Conversion Date, if any.

(c) Each Disbursement Request shall be signed by an Authorised Signatory with individual representation right or two or more Authorised Signatories with joint representation right.

(d) Subject to Article 1.2.C(b), each Disbursement Request is irrevocable.

1.2.C Disbursement Notice

(a) Not less than 10 (ten) days before the proposed Scheduled Disbursement Date of a Tranche the Bank shall, if the Disbursement Request conforms to Article 1.2, deliver to the Borrower a Disbursement Notice which shall specify:

(i) the amount of the Tranche in EUR;

(ii) the Scheduled Disbursement Date;

(iii) the interest rate basis for the Tranche, being: (1) a Fixed Rate Tranche; or (2) a Floating Rate Tranche all pursuant to the relevant provisions of Article 3.1;

(iv) the Payment Dates and the first Interest Payment Date for the Tranche;

(v) the terms for repayment of principal for the Tranche, in accordance with the provisions of Article 4.1;

(vi) the Repayment Dates and the first and the last Repayment Date for the Tranche;

(vii) the Interest Revision/Conversion Date, if requested by the Borrower, for the Tranche; and

(viii) for a Fixed Rate Tranche the Fixed Rate and for a Floating Rate Tranche the Spread applicable to the Tranche until the Interest Revision/Conversion Date, if any or until the Maturity Date.

(b) If one or more of the elements specified in the Disbursement Notice does not reflect the corresponding element, if any, in the Disbursement Request, the Borrower may following receipt of the Disbursement Notice revoke the Disbursement Request by written notice to the Bank to be received no later than 12h00 noon in Luxembourg time on the next business day when the Bank is open and thereupon the Disbursement Request and the Disbursement Notice shall be of no effect. If the Borrower has not revoked in writing the Disbursement Request within such period, the Borrower will be deemed to have accepted all elements specified in the Disbursement Notice.

(c) If the Borrower has presented to the Bank a Disbursement Request in which the Borrower has not specified the fixed interest rate or spread as set out in Article 1.2.B(b), the Borrower will be deemed to have agreed in advance to the Fixed Rate or Spread as subsequently specified in the Disbursement Notice.

1.2.D Disbursement Account

Disbursement shall be made to the Disbursement Account specified in the relevant Disbursement Request, provided that such Disbursement Account is acceptable to the Bank.

Notwithstanding Article 5.2(e), the Borrower acknowledges that payments to a Disbursement Account notified by the Borrower shall constitute disbursements under this Contract as if they had been made to the Borrower's own bank account.

Only one Disbursement Account may be specified for each Tranche.

1.3 Currency of disbursement

The Bank shall disburse each Tranche in EUR.

1.4 Conditions of disbursement

1.4.A Condition precedent to the first Disbursement Request

Prior to a presentation of a Disbursement Request by the Borrower, the Bank shall have received from the Borrower the List of Authorised Signatories and Accounts in form and substance satisfactory to the Bank. Any Disbursement Request made by the Borrower without the above document having been received by the Bank and to its satisfaction shall be deemed not made.

1.4.B First Tranche

The disbursement of the first Tranche under Article 1.2 is conditional upon receipt by the Bank, in form and substance satisfactory to it, on or before the date falling 10 (ten) Business Days before the Scheduled Disbursement Date (and, in the case of deferment under Article 1.5, the Requested Deferred Disbursement Date or the Agreed Deferred Disbursement Date, respectively), of the following documents or evidence:

(a) evidence that the Borrower has obtained all necessary Authorisations, required in connection with this Contract and the Projects;

(b) evidence that this Contract has been duly ratified by the Parliament of the Republic of Lebanon;

(c) a legal opinion on the due execution, validity and enforceability of this Contract by the Borrower and on the relevant documentation, issued by the Ministry of Justice of the Republic of Lebanon and confirmation by the same that (i) any action necessary to obtain exemption from taxation for all payments of principal, interest and other sums due hereunder and to permit the payment of all such sums gross without deduction of tax at source shall have been taken and (ii) any necessary exchange control consents shall have been obtained to permit receipt of Disbursements hereunder, repayment of the same and payment of interest and all other amounts due hereunder;

(d) a capacity and validity opinion addressed to the Bank by an independent legal counsel approved by the Bank;

(e) a final version of the ESMF;

(f) a Project Implementation Unit has been set up within the Council for Development and Reconstruction;

(g) a Prior Information Notice has been published on the Official Journal of the European Union (OJEU) prior to launching the tendering of the contracts for the implementation of the Projects; and

(h) a copy of the Project Procedures Manual.

1.4.C All Tranches

The disbursement of each Tranche under Article 1.2, including the first, is subject to the following conditions:

(a) that the Bank has received, in form and substance satisfactory to it, on or before the date falling 10 (ten) Business Days before the Scheduled Disbursement Date (and, in the case of deferment under Article 1.5, the Requested Deferred Disbursement Date or the Agreed Deferred Disbursement Date, respectively) for the proposed Tranche, of the following documents or evidence:

(i) a certificate from the Borrower in the form of Schedule E.1 signed by an authorised representative of the Borrower and dated no earlier than the date falling 30 (thirty) days before the Scheduled Disbursement Date (and, in the case of deferment under Article 1.5, the Requested Deferred Disbursement Date or the Agreed Deferred Disbursement Date, respectively);

(ii) copies of contracts as the Bank may request evidencing expenditure (net of taxes and duties payable in Lebanon) already incurred by the Borrower in respect of items specified in the Technical Description and the PPM as eligible for financing under the Credit, which contracts shall have been executed on terms satisfactory to the Bank having regard to the Guide to Procurement (all expenditure on such items being herein referred to as "Qualifying Expenditure") for a minimum aggregate value equal to or exceeding twice the amount of the Tranche to be disbursed by the Bank under this Contract; provided that upon provision of evidence satisfactory to the Bank that Qualifying Expenditure is due to be made within 6 (six) months from the Scheduled Disbursement Date, the Bank will treat such expenditure as having been made; for the purpose of calculating the counter-value in EUR of each Qualifying Expenditure incurred in another currency, the Bank shall use the interest rate published by the European Central Bank in Frankfurt on the 30th day before the Scheduled Disbursement Date;

(iii) other than in respect of the disbursement of the first Tranche, that the Borrower has incurred expenditure (net of taxes and duties payable in Lebanon) of an amount not less than 70% (seventy percent) of the previous disbursement and, if appropriate, 100% (one hundred percent) of all other previous disbursements;

(iv) a copy of any other authorisation or other document, opinion or assurance which the Bank has notified the Borrower is necessary or desirable in connection with the entry into and performance of, and the transactions contemplated by, this Contract or the legality, validity, binding effect or enforceability of the same;

(v) a Project Allocation Letter has been issued and all conditions (if applicable) included therein have been satisfied;

(vi) written confirmation from the Borrower that its own budgetary resources and other financing required for the Projects, are committed to fund the Projects;

(vii) an updated Procurement Plan for the Projects;

(viii) a Road Safety Audit has been conducted with respect to the schemes for which the disbursement is being requested; and

(ix) if required with respect to the schemes for which the disbursement is being requested, a copy of the Environmental and Social Impact Assessment Study, RAP, biodiversity screening or assessment as approved by the competent authorities as well as evidence that such scheme has no negative impact on biodiversity or that appropriate mitigation measures will be implemented.

(b) that on the Scheduled Disbursement Date (and, in the case of deferment under Article 1.5, on the Requested Deferred Disbursement Date or the Agreed Deferred Disbursement Date, respectively) for the proposed Tranche:

(i) the representations and warranties which are repeated pursuant to Article 6.10 are correct in all respects; and

(ii) no event or circumstance which constitutes or would with the passage of time or giving of notice under this Contract constitute:

(1) an Event of Default; or

(2) a Prepayment Event,

has occurred and is continuing unremedied or unwaived or would result from the disbursement of the proposed Tranche.

1.5 Deferment of disbursement

1.5.A Grounds for deferment

1.5.A(1) BORROWER'S REQUEST

The Borrower may send a written request to the Bank requesting the deferral of the disbursement of a Notified Tranche. The written request must be received by the Bank at least 10 (ten) Business Days before the Scheduled Disbursement Date of the Notified Tranche and specify:

(a) whether the Borrower would like to defer the disbursement in whole or in part and if in part, the amount to be deferred; and

(b) the date until which the Borrower would like to defer a disbursement of the above amount (the "Requested Deferred Disbursement Date"), which must be a date:

(i) falling not later than 6 (six) months from its Scheduled Disbursement Date; and

(ii) falling not later than 30 (thirty) days prior to the first Repayment Date; and

(iii) falling not later than the Final Availability Date.

Upon receipt of such a written request, the Bank shall defer the disbursement of the relevant amount until the Requested Deferred Disbursement Date.

1.5.A(2) FAILURE TO SATISFY CONDITIONS TO DISBURSEMENT

(a) The disbursement of a Notified Tranche shall be deferred if any condition for disbursement of such Notified Tranche referred to in Article 1.4 is not fulfilled both:

(i) at the date specified for fulfilment of such condition in Article 1.4; and

(ii) at its Scheduled Disbursement Date (or, where the Scheduled Disbursement Date has been deferred previously, the date expected for disbursement).

(b) The Bank and the Borrower shall agree the date until which the disbursement of such Notified Tranche shall be deferred (the "Agreed Deferred Disbursement Date"), which must be a date:

(i) falling not earlier than 10 (ten) Business Days following the fulfilment of all conditions of disbursement; and

(ii) falling not later than the Final Availability Date.

(c) Without prejudice to the Bank's right to suspend and/or cancel the undisbursed portion of the Credit in whole or in part pursuant to Article 1.6.B, the Bank shall defer disbursement of such Notified Tranche until the Agreed Deferred Disbursement Date.

1.5.A(3) DEFERMENT INDEMNITY

If the disbursement of a Notified Tranche is deferred pursuant to paragraphs 1.5.A(1) or 1.5.A(2) above, the Borrower shall pay the Deferment Indemnity.

1.5.B Cancellation of a disbursement deferred by 6 (six) months

If a disbursement has been deferred by more than 6 (six) months in aggregate pursuant to Article 1.5.A, the Bank may notify the Borrower in writing that such disbursement shall be cancelled and such cancellation shall take effect on the date of such written notification. The amount of the disbursement which is cancelled by the Bank pursuant to this Article 1.5.B shall remain available for disbursement under Article 1.2.

1.6 Cancellation and suspension

1.6.A Borrower's right to cancel

The Borrower may send a written notice to the Bank requesting the cancellation of the undisbursed portion of the Credit. The written notice:

(a) must specify whether the Borrower would like to cancel the undisbursed portion of the Credit in whole or in part and, if in part, the amount of the Credit the Borrower would like to cancel; and

(b) must not relate to (i) a Notified Tranche which has a Scheduled Disbursement Date falling within 10 (ten) Business Days of the date of the written notice or (ii) a Tranche in respect of which a Disbursement Request has been submitted but no Disbursement Notice has been issued.

Upon receipt of such written notice, the Bank shall cancel the requested undisbursed portion of the Credit with immediate effect.

1.6.B Bank's right to suspend and cancel

At any time upon the occurrence of the following events, the Bank may notify the Borrower in writing that the undisbursed portion of the Credit shall be suspended and/or (apart from on the occurrence of a Market Disruption Event) cancelled in whole or in part:

(a) a Prepayment Event;

(b) an Event of Default;

(c) an event or circumstance which would with the passage of time or giving of notice under this Contract constitute a Prepayment Event or an Event of Default; or

(d) a Market Disruption Event provided the Bank has not issued a Disbursement Notice.

On the date of such written notification the relevant undisbursed portion of the Credit shall be suspended and/or cancelled with immediate effect. Any suspension shall continue until the Bank ends the suspension or cancels the suspended amount.

1.6.C Indemnity for suspension and cancellation of a Tranche

1.6.C(1) SUSPENSION

If the Bank suspends a Notified Tranche upon the occurrence of an Indemnifiable Prepayment Event or an Event of Default, the Borrower shall pay to the Bank the Deferment Indemnity calculated on the amount of disbursement suspended.

1.6.C(2) CANCELLATION

(a) If a Notified Tranche which is a Fixed Rate Tranche is cancelled:

(i) by the Borrower pursuant to Article 1.6.A;

(ii) by the Bank upon an Indemnifiable Prepayment Event or pursuant to Article 1.5.B,

the Borrower shall pay to the Bank the Prepayment Indemnity. The Prepayment Indemnity shall be calculated as if the cancelled amount had been disbursed and repaid on the Scheduled Disbursement Date or, to the extent that the disbursement of the Tranche is currently deferred or suspended, on the date of the cancellation notice.

(b) If the Bank cancels a Notified Tranche upon the occurrence of an Event of Default, the Borrower shall indemnify the Bank in accordance with Article 10.3.

(c) Save in the cases (a) or (b) above, no Prepayment Indemnity is payable upon cancellation of a Tranche.

1.7 Cancellation after expiry of the Credit

On the day following the Final Availability Date, and unless otherwise specifically agreed to in writing by the Bank, any part of the Credit in respect of which no Disbursement Request has been made in accordance with Article 1.2.B shall be automatically cancelled, without any notice being served by the Bank to the Borrower and without liability arising on the part of either party.

1.8 Appraisal fee

The Borrower authorises the Bank to retain out of the first Tranche an appraisal fee in respect of the appraisal conducted by the Bank in relation to the Framework Loan. The amount of the appraisal fee is EUR 50,000 (fifty thousand euros). An amount retained by the Bank out of the first Tranche in payment of the appraisal fee shall be treated as having been disbursed by the Bank. If no disbursement takes place, the Borrower shall pay to the Bank the appraisal fee on the Final Availability Date; or, if the Credit is cancelled in full under Article 1.6 prior to the Final Availability Date, on the date of such cancellation.

1.9 Sums due under Articles 1.5 and 1.6

Sums due under Articles 1.5, and 1.6 shall be payable in EUR. Sums due under Articles 1.5 and 1.6 shall be payable within 15 (fifteen) days of the Borrower's receipt of the Bank's demand or within any longer period specified in the Bank's demand.

ARTICLE 2
THE LOAN

2.1 Amount of Loan

The Loan shall comprise the aggregate amount of Tranches disbursed by the Bank under the Credit, as confirmed by the Bank pursuant to Article 2.3.

2.2 Currency of repayment, interest and other charges

Interest, repayments and other charges payable in respect of each Tranche shall be made by the Borrower in EUR.

Other payment, if any, shall be made in the currency specified by the Bank having regard to the currency of the expenditure to be reimbursed by means of that payment.

2.3 Confirmation by the Bank

The Bank shall deliver to the Borrower the amortisation table referred to in Article 4.1, if appropriate, showing the Disbursement Date, the amount disbursed in EUR, the repayment terms and the interest rate of and for that Tranche.

ARTICLE 3
INTEREST

3.1 Rate of interest

3.1.A Fixed Rate Tranches

The Borrower shall pay interest on the outstanding balance of each Fixed Rate Tranche at the Fixed Rate semi-annually in arrear on the relevant Payment Dates as specified in the Disbursement Notice, commencing on the first such Payment Date following the Disbursement Date of the Tranche. If the period from the Disbursement Date to the first Payment Date is 15

(fifteen) days or less then the payment of interest accrued during such period shall be postponed to the following Payment Date.

Interest shall be calculated on the basis of Article 5.1(a).

3.1.B Floating Rate Tranches

The Borrower shall pay interest on the outstanding balance of each Floating Rate Tranche at the Floating Rate semi-annually in arrear on the relevant Payment Dates, as specified in the Disbursement Notice commencing on the first such Payment Date following the Disbursement Date of the Tranche. If the period from the Disbursement Date to the first Payment Date is 15 (fifteen) days or less then the payment of interest accrued during such period shall be postponed to the following Payment Date.

The Bank shall notify the Borrower of the Floating Rate within 10 (ten) days following the commencement of each Floating Rate Reference Period.

If pursuant to Articles 1.5 and 1.6 disbursement of any Floating Rate Tranche takes place after the Scheduled Disbursement Date the Relevant Interbank Rate applicable to the first Floating Rate Reference Period shall apply as though the disbursement had been made on the Scheduled Disbursement Date.

Interest shall be calculated in respect of each Floating Rate Reference Period on the basis of Article 5.1(b).

3.1.C Revision or Conversion of Tranches

Where the Borrower exercises an option to revise or convert the interest rate basis of a Tranche, it shall, from the effective Interest Revision/Conversion Date (in accordance with the procedure set out in Schedule D) pay interest at a rate determined in accordance with the provisions of Schedule D.

3.2 Interest on overdue sums

Without prejudice to Article 10 and by way of exception to Article 3.1, if the Borrower fails to pay any amount payable by it under this Contract on its due date, interest shall accrue on any overdue amount payable under the terms of this Contract from the due date to the date of actual payment at an annual rate equal to:

(a) for overdue sums related to Floating Rate Tranches, the applicable Floating Rate plus 2% (200 (two hundred) basis points);

(b) for overdue sums related to Fixed Rate Tranches, the higher of (a) the applicable Fixed Rate plus 2% (200 (two hundred) basis points) or (b) the Relevant Interbank Rate plus 2% (200 (two hundred) basis points); and

(c) for overdue sums other than under (a) or (b) above, the Relevant Interbank Rate plus 2% (200 (two hundred) basis points),

and shall be payable in accordance with the demand of the Bank. For the purpose of determining the Relevant Interbank Rate in relation to this Article 3.2, the relevant periods within the meaning of Schedule B shall be successive periods of one month commencing on the due date.

If the overdue sum is in a currency other than the currency of the Loan, the following rate per annum shall apply, namely the relevant interbank rate that is generally retained by the Bank for transactions in that currency plus 2% (200 (two hundred) basis points), calculated in accordance with the market practice for such rate.

Without prejudice to being immediately due and payable, where interest on an overdue amount is due for at least one full year within the meaning of article 1343-2 of the Civil Code, the interest on the overdue amount may, at the demand of the Bank, be capitalised together with the overdue amount.

3.3 Market Disruption Event

If at any time (i) from the issuance by the Bank of the Disbursement Notice in respect of a Tranche until (ii) the date falling 30 (thirty) calendar days prior to the Scheduled Disbursement Date a Market Disruption Event occurs, the rate of interest applicable to such Notified Tranche until the Maturity Date or the Interest Revision/Conversion Date if any, shall be the rate (expressed as a percentage rate per annum) which is determined by the Bank to be the all-inclusive cost to the Bank for the funding of the relevant Tranche based upon the then applicable internally generated Bank reference rate or an alternative rate determination method reasonably determined by the Bank.

The Borrower shall have the right to refuse in writing such disbursement within the deadline specified in the notice and shall bear charges incurred as a result, if any, in which case the Bank shall not effect the disbursement and the corresponding portion of the Credit shall remain available for disbursement under Article 1.2.B. If the Borrower does not refuse the disbursement in time, the parties agree that the disbursement and the conditions thereof shall be fully binding for both parties.

The Spread or Fixed Rate previously notified by the Bank shall no longer be applicable.

3.4 Effective Global Rate

As set out for the Borrower in Schedule F (the "TEG Annex"), the parties acknowledge that the effective global rate (*taux effectif global*) applicable to each Tranche will be determined in accordance with article L.313-4 of the Monetary and Financial Code, articles L.314-1 *et seq.* of the Consumer Code and the applicable regulations, as well as the stipulations of the TEG Annex.

The effective global rate (*taux effectif global*) applicable to a Tranche will be communicated by the Bank to the Borrower at the time of communication by the Bank to the Borrower of the Fixed Rate or the Spread which are thereafter included in the Disbursement Request in accordance with Article 1.02B(b).

The Bank shall also communicate to the Borrower a revised period rate (*taux de période*) and effective global rate (*taux effectif global*) in the following circumstances:

(a) if a Market Disruption Event occurs, in which case the new period rate (*taux de période*) and effective global rate (*taux effectif global*) applicable to such Tranche shall be indicated in the notification referred to in Article 3.03 above; and

(b) in the case of an Interest Revision/Conversion, in which case the new period rate (*taux de période*) and effective global rate (*taux effectif global*) applicable to such Tranche shall be indicated in the Interest Revision/Conversion Proposal.

ARTICLE 4
REPAYMENT

4.1 Normal repayment

4.1.A The Borrower shall repay each Tranche by instalments on the Repayment Dates specified in the relevant Disbursement Notice in accordance with the terms of the amortisation table delivered pursuant to Article 2.3.

4.1.B Each amortisation table shall be drawn up on the basis that:

(a) in the case of a Fixed Rate Tranche without an Interest Revision/Conversion Date, repayment shall be made semi-annually by equal instalments of principal or constant instalments of principal and interest;

(b) in the case of a Fixed Rate Tranche with an Interest Revision/Conversion Date or a Floating Rate Tranche, repayment shall be made by equal semi-annual instalments of principal;

(c) the first Repayment Date of each Tranche shall be a Payment Date falling not earlier than 30 (thirty) days from the Scheduled Disbursement Date and not later than the first Repayment Date immediately following the fifth anniversary of the Scheduled Disbursement Date of the Tranche; and

(d) the last Repayment Date of each Tranche shall be a Payment Date falling not earlier than 4 (four) years and not later than 18 (eighteen) years from the Scheduled Disbursement Date.

4.2 Voluntary prepayment

4.2.A Prepayment option

Subject to Articles 4.2.B, 4.2.C and 4.4, the Borrower may prepay all or part of any Tranche, together with accrued interest and indemnities if any, upon giving a Prepayment Request with at least 30 (thirty) calendar days' prior notice specifying:

(a) the Prepayment Amount;

(b) the Prepayment Date;

(c) if applicable, the choice of application method of the Prepayment Amount in line with Article 5.5.C(a), and

(d) the Contract Number.

The Prepayment Request shall be irrevocable.

4.2.B Prepayment indemnity

4.2.B(1) FIXED RATE TRANCHE

Subject to Article 4.2.B(3) below, if the Borrower prepays a Fixed Rate Tranche, the Borrower shall pay to the Bank on the Prepayment Date the Prepayment Indemnity in respect of the Fixed Rate Tranche which is being prepaid.

4.2.B(2) FLOATING RATE TRANCHE

Subject to Article 4.2.B(3) below, the Borrower may prepay a Floating Rate Tranche without indemnity on any relevant Payment Date.

4.2.B(3) REVISION/CONVERSION

Prepayment of a Tranche on its Interest Revision/Conversion Date may be effected without indemnity unless the Borrower has accepted in writing a Fixed Rate under an Interest Revision/Conversion Proposal, as notified under Article 1.2.C(a)(viii), or pursuant to Schedule D.

4.2.C Prepayment mechanics

Upon presentation by the Borrower to the Bank of a Prepayment Request, the Bank shall issue a Prepayment Notice to the Borrower, not later than 15 (fifteen) days prior to the Prepayment Date. The Prepayment Notice shall specify the Prepayment Amount, the accrued interest due thereon, the Prepayment Indemnity payable under Article 4.2.B or, as the case may be, that no indemnity is due, the method of application of the Prepayment Amount and, if a Prepayment Indemnity is applicable, the deadline by which the Borrower may accept the Prepayment Notice.

If the Borrower accepts the Prepayment Notice no later than by the deadline (if any) specified in the Prepayment Notice, the Borrower shall effect the prepayment. In any other case, the Borrower may not effect the prepayment.

The Borrower shall accompany the payment of the Prepayment Amount by the payment of accrued interest and the Prepayment Indemnity, if any, due on the Prepayment Amount, as specified in the Prepayment Notice.

4.2.D Administrative Fee

If the Borrower prepays a Tranche on a date other than a relevant Payment Date, or if the Bank exceptionally accepts, solely upon the Bank's discretion, a Prepayment Request with prior

notice of less than 30 (thirty) calendar days, the Borrower shall pay to the Bank an administrative fee in such amount as the Bank shall notify to the Borrower.

4.3 Compulsory prepayment

4.3.A Prepayment Events

4.3.A(1) PROJECT COST REDUCTION

If the total cost of the Projects falls below the figure stated in Recital (b) so that the amount of the Credit exceeds 50% (fifty per cent) of such total cost of the Projects, the Bank may forthwith, by notice to the Borrower, cancel the undisbursed portion of the Credit and/or demand prepayment of the Loan Outstanding up to the amount by which the Credit exceeds 50% (fifty per cent) of the total cost of the Projects, together with accrued interest and all other amounts accrued and outstanding under this Contract in relation to the proportion of the Loan Outstanding to be prepaid. The Borrower shall effect payment of the amount demanded on the date specified by the Bank, such date being a date falling not less than 30 (thirty) days from the date of the demand.

4.3.A(2) PARI PASSU TO NON-EIB FINANCING

If the Borrower voluntarily prepays (for the avoidance of doubt, prepayment shall include a repurchase or cancellation where applicable) a part or the whole of any Non-EIB Financing and such prepayment is not made out of the proceeds of a loan or other indebtedness having a term at least equal to the unexpired term of the Non-EIB Financing prepaid, the Bank may, by notice to the Borrower, cancel the undisbursed portion of the Credit and demand prepayment of the Loan Outstanding, together with accrued interest and all other amounts accrued and outstanding under this Contract in relation to the proportion of the Loan Outstanding to be prepaid. The proportion of the Loan Outstanding that the Bank may require to be prepaid shall be the same as the proportion that the prepaid amount of the Non-EIB Financing bears to the aggregate outstanding amount of all Non-EIB Financing.

The Borrower shall effect payment of the amount demanded on the date specified by the Bank, such date being a date falling not less than 30 (thirty) days from the date of the demand.

4.3.A(3) CHANGE OF LAW

The Borrower shall promptly inform the Bank if a Change-of-Law Event has occurred or is likely to occur. In such case, or if the Bank has reasonable cause to believe that a Change-of-Law Event has occurred or is about to occur, the Bank may request that the Borrower consult with it. Such consultation shall take place within 30 (thirty) days from the date of the Bank's request. If, after the lapse of 30 (thirty) days from the date of such request for consultation the Bank is of the opinion that the effects of the Change-of-Law Event cannot be mitigated to its satisfaction, the Bank may by notice to the Borrower, cancel the undisbursed portion of the Credit and/or demand prepayment of the Loan Outstanding, together with accrued interest and all other amounts accrued and outstanding under this Contract.

The Borrower shall effect payment of the amount demanded on the date specified by the Bank, such date being a date falling not less than 30 (thirty) days from the date of the demand.

For the purposes of this Article "Change-of-Law Event" means the enactment, promulgation, execution or ratification of or any change in or amendment to any law, rule or regulation (or in the application or official interpretation of any law, rule or regulation) that occurs after the date of this Contract and which, in the opinion of the Bank, would materially impair the Borrower's ability to perform its obligations under this Contract.

4.3.A(4) ILLEGALITY

If:

(a) it becomes unlawful in any EU jurisdiction or in the Republic of Lebanon for the Bank to perform any of its obligations as contemplated in this Contract or to fund or maintain the Loan; or

(b) the Framework Agreement, the Mandate or the EU Guarantee is:

(i) no longer valid or in full force and effect;

(ii) not effective in accordance with its terms or is alleged by the Borrower to be ineffective in accordance with its terms;

(iii) in respect of the Framework Agreement, repudiated by the Borrower or not binding on the Borrower in any respect; or

(iii) in respect of the EU Guarantee, if the conditions for cover under the EU Guarantee are not fulfilled,

the Bank shall promptly notify the Borrower and the Bank may immediately (i) suspend or cancel the undisbursed portion of the Credit and/or (ii) demand prepayment of the Loan Outstanding, together with accrued interest and all other amounts accrued and outstanding under this Contract on the date indicated by the Bank in its notice to the Borrower.

4.3.B Prepayment mechanics

Any sum demanded by the Bank pursuant to Article 4.3.A, together with any interest or other amounts accrued or outstanding under this Contract including, without limitation, any indemnity due under Article 4.3.C, shall be paid on the date indicated by the Bank in its notice of demand.

4.3.C Prepayment indemnity

In the case of an Indemnifiable Prepayment Event, the indemnity, if any, shall be determined in accordance with Article 4.2.B.

4.4 General

4.4.A No prejudice to Article 10

This Article 4 shall not prejudice Article 10.

4.4.B No reborrowing

A repaid or prepaid amount may not be reborrowed.

ARTICLE 5
PAYMENTS

5.1 Day count convention

Any amount due by way of interest, indemnity or fee from the Borrower under this Contract, and calculated in respect of a fraction of a year, shall be determined on the following respective conventions:

(a) in respect of interest and indemnities due under a Fixed Rate Tranche, a year of 360 (three hundred and sixty) days and a month of 30 (thirty) days; and

(b) in respect of interest and indemnities due under a Floating Rate Tranche, a year of 360 (three hundred and sixty) days and the number of days elapsed.

5.2 Time and place of payment

(a) Unless otherwise specified in this Contract or in the Bank's demand, all sums other than sums of interest, indemnity and principal are payable within 15 (fifteen) days of the Borrower's receipt of the Bank's demand.

(b) Each sum payable by the Borrower under this Contract shall be paid to the relevant account notified by the Bank to the Borrower. The Bank shall notify the account not less than 15 (fifteen) days before the due date for the first payment by the Borrower and shall notify any change of account not less than 15 (fifteen) days before the date of the first payment to which the change applies. This period of notice does not apply in the case of payment under Article 10.

(c) The Borrower shall indicate the Contract Number in the payment details for each payment made hereunder.

(d) A sum due from the Borrower shall be deemed paid when the Bank receives it.

(e) Any disbursements by and payments to the Bank under this Contract shall be made using account(s) acceptable to the Bank. Any account in the name of the Borrower held with a duly authorised financial institution in the Republic of Lebanon is deemed acceptable to the Bank.

5.3 No set-off by the Borrower

All payments to be made by the Borrower under this Contract shall be calculated and be made without (and free and clear of any deduction for) set-off or counterclaim.

5.4 Disruption to Payment Systems

If either the Bank determines (in its discretion) that a Disruption Event has occurred or the Bank is notified by the Borrower that a Disruption Event has occurred:

(a) the Bank may, and shall if requested to do so by the Borrower, consult with the Borrower with a view to agreeing with the Borrower such changes to the operation or administration of this Contract as the Bank may deem necessary in the circumstances;

(b) the Bank shall not be obliged to consult with the Borrower in relation to any changes mentioned in paragraph (a) if, in its opinion, it is not practicable to do so in the circumstances and, in any event, shall have no obligation to agree to such changes; and

(c) the Bank shall not be liable for any damages, costs or losses whatsoever arising as a result of a Disruption Event or for taking or not taking any action pursuant to or in connection with this Article 5.4.

5.5 Application of sums received

5.5.A General

Sums received from the Borrower shall only discharge its payment obligations if received in accordance with the terms of this Contract.

5.5.B Partial payments

If the Bank receives a payment that is insufficient to discharge all the amounts then due and payable by the Borrower under this Contract, the Bank shall apply that payment:

(a) firstly, in or towards payment pro rata to each of any unpaid fees, costs, indemnities and expenses due under this Contract;

(b) secondly, in or towards payment of any accrued interest due but unpaid under this Contract;

(c) thirdly, in or towards payment of any principal due but unpaid under this Contract; and

(d) fourthly, in or towards payment of any other sum due but unpaid under this Contract.

5.5.C Allocation of sums related to Tranches

(a) In case of:

(i) a partial voluntary prepayment of a Tranche that is subject to a repayment in several instalments, the Prepayment Amount shall be applied pro rata to each outstanding instalment, or, at the request of the Borrower, in inverse order of maturity; or

(ii) a partial compulsory prepayment of a Tranche that is subject to a repayment in several instalments, the Prepayment Amount shall be applied in reduction of the outstanding instalments in inverse order of maturity.

(b) Sums received by the Bank following a demand under Article 10.1 and applied to a Tranche, shall reduce the outstanding instalments in inverse order of maturity. The Bank may apply sums received between Tranches at its discretion.

(c) In case of receipt of sums which cannot be identified as applicable to a specific Tranche, and on which there is no agreement between the Bank and the Borrower on their application, the Bank may apply these between Tranches at its discretion.

ARTICLE 6
BORROWER UNDERTAKINGS AND REPRESENTATIONS

The undertakings in this Article 6 remain in force from the date of this Contract for so long as any amount is outstanding under this Contract or the Credit is in force.

6.1 Use of Loan and availability of other funds

The Borrower shall use all amounts borrowed by it under this Contract for the execution of the Projects and the financing of the components approved by the Bank pursuant to the relevant Project Allocation Letters.

The Borrower shall ensure that it has available to it the other funds listed in Recital (b) and that such funds are expended, to the extent required, on the financing of the Projects.

6.2 Completion of Projects

The Borrower shall carry out the Projects in accordance with the Technical Description as may be modified from time to time with the approval of the Bank and the relevant Project Allocation Letters, and complete them by the final date specified therein.

6.3 Increased cost of Projects

If the total cost of a Project exceeds the estimated figure set out in Recital (b), the Borrower shall obtain the finance to fund the excess cost without recourse to the Bank, so as to enable such Project to be completed in accordance with the Technical Description. The plans for funding the excess cost shall be communicated to the Bank without delay.

6.4 Procurement procedure

The Borrower shall purchase equipment, secure services and order works for the Projects by procurement procedures which, to the satisfaction of the Bank, respect the criteria of economy and efficiency and, in case of public contracts, the principles of transparency, equal treatment and non-discrimination on the basis of nationality and comply with the Bank's Guide to Procurement in force at the date such contract is procured.

6.5 Continuing Projects undertakings

The Borrower shall:

(a) Maintenance: maintain, repair, overhaul and renew all property forming part of the Projects as required to keep it in good working order;

(b) Projects assets: unless the Bank shall have given its prior consent in writing retain title to and possession of all or substantially all the assets comprising the Projects or, as appropriate, replace and renew such assets and maintain the Projects in substantially continuous operation in accordance with its original purpose; the Bank may withhold its consent only where the proposed action would prejudice the Bank's interests as lender to the Borrower or would render the Projects ineligible for financing by the Bank under its Statute or under article 309 of the Treaty on the Functioning of the European Union;

(c) Insurance: insure all works and property forming part of the Projects with first class insurance companies in accordance with the most comprehensive relevant industry practice;

(d) Rights and Permits: maintain in force all rights of way or use and all Authorisations necessary for the execution and operation of the Projects;

(e) Environment:

(i) implement and operate the Projects in compliance with ;

(ii) implement and operate the Projects in compliance with Environmental and Social Standards;

(iii) implement the environmental and social recommendations issued by the feasibility study of the Projects ;

(iv) obtain, maintain and comply with requisite Environmental or Social Approvals for the Projects;

6.6 Project specific undertakings

The Borrower shall, in each case to the Bank's satisfaction in form and substance:

(a) maintain a PIU until the Projects have been completed in accordance with the Technical Description and the terms of this Contract;

(b) undertake light feasibility studies on the proposed road sections in accordance with the methodology agreed with the Bank and to the satisfaction of the Bank;

(c) implement the Projects in accordance with the ESMF;

(d) establish and maintain a Worker Grievance Mechanism for the Projects;

(e) setup and maintain a National Procurement Remedy Mechanism;

(f) engage independent qualified consultants pursuant to terms of reference approved by the Bank, for the purpose of assisting the Borrower with the design and supervision of the different components of each Project;

(g) establish and then update, at least on a six monthly basis, a disbursement plan and Procurement Plan for the Projects on the basis of the Allocation Requests approved by the Bank and corresponding funding requirements;

(h) promptly inform the Bank of any changes to the initial Procurement Plan;

(i) not enter into any material amendment to contracts financed by the Loan without prior consultation with the Bank; and

(j) adopt adequate measures to address potential conflicts of interest where the beneficial owners of companies bidding for the award of contracts linked to the Projects are close associates or family members of a senior official or agent of the Borrower.

6.7 Compliance with laws

The Borrower shall comply in all respects with all laws and regulations to which it or the Projects are subject.

6.8 Books and records

The Borrower shall ensure that it has kept and will continue to keep proper books and records of account, in which full and correct entries shall be made of all financial transactions and the assets related to the Projects, including expenditures in connection with the Projects, in accordance with GAAP as in effect from time to time.

6.9 Integrity

(a) Prohibited Conduct:

(i) The Borrower shall not engage in (and shall not authorise or permit any other person acting on its behalf to engage in) any Prohibited Conduct in connection with the Projects, any tendering procedure for the Projects, or any transaction contemplated by the Contract.

(ii) The Borrower undertakes to take such action as the Bank shall reasonably request to investigate or terminate any alleged or suspected occurrence of any Prohibited Conduct.

(iii) The Borrower undertakes to ensure that contracts financed by this Loan include the necessary provisions to enable the Borrower to investigate or terminate any alleged or suspected occurrence of any Prohibited Conduct in connection with the Projects.

(b) Sanctions: the Borrower shall not:

(i) enter into a business relationship with any Sanctioned Person; or

(ii) make any funds available to or for the benefit of, directly or indirectly, any Sanctioned Person;

(c) Borrower's Management: the Borrower undertakes to take within a reasonable timeframe appropriate measures in respect of any of its agents or officials who:

(i) becomes a Sanctioned Person; or

(ii) is the subject of a final and irrevocable court ruling in connection with Prohibited Conduct perpetrated in the course of the exercise of their professional duties,

in order to ensure that such member is suspended, dismissed or in any case excluded from any Borrower's activity in relation to the Loan and to the Projects.

(d) Integrity Audit Rights: the Borrower shall ensure that, in accordance with European Union Directives on procurement, all contracts under the Projects to be procured after the date of signature of this Contract provide for:

(i) the requirement that the relevant contractor promptly informs the Bank of a genuine allegation, complaint or information with regard to Prohibited Conducts related to the Projects;

(ii) the requirement that the relevant contractor keeps books and records of all financial transactions and expenditures in connection with the Projects; and

(iii) the Bank's right, in relation to an alleged Prohibited Conduct, to review the books and records of the relevant contractor in relation to the Projects and to take copies of documents to the extent permitted by law.

(e) Know your customer: The Borrower shall deliver to the Bank any such information or further document concerning customer due diligence matters for the Borrower and as the Bank mays reasonably require within a reasonable time

6.10 General Representations and Warranties

The Borrower represents and warrants to the Bank that:

(a) it has the power to execute, deliver and perform its obligations under this Contract and all necessary action has been taken to authorise the execution, delivery and performance of the same by it;

(b) this Contract constitutes its legally valid, binding and enforceable obligations;

(c) the execution and delivery of, the performance of its obligations under, and compliance with the provisions of this Contract do not and will not:

(i) contravene or conflict with any applicable law, statute, rule or regulation, or any judgement, decree or permit to which it is subject;

(ii) contravene or conflict with any agreement or other instrument binding upon it which might reasonably be expected to have a material adverse effect on its ability to perform its obligations under this Contract;

(d) there has been no Material Adverse Change since 26th June 2018;

(e) no event or circumstance which constitutes an Event of Default has occurred and is continuing unremedied or unwaived;

(f) no litigation, arbitration, administrative proceedings or investigation is current or to its knowledge is threatened or pending before any court, arbitral body or agency which has resulted or if adversely determined is reasonably likely to result in a Material Adverse Change, nor is there subsisting against it any unsatisfied judgement or award;

(g) it has obtained all necessary Authorisations in connection with this Contract and in order to lawfully comply with its obligations hereunder, and the Projects and all such Authorisations are in full force and effect and admissible in evidence;

(h) its payment obligations under this Contract rank not less than *pari passu* in right of payment with all other present and future unsecured and unsubordinated obligations under any of its debt instruments except for obligations mandatorily preferred by law applying to the Borrower generally;

(i) it is in compliance with Article 6.5(e) and to the best of its knowledge and belief (having made due and careful enquiry) no Environmental or Social Claim has been commenced or is threatened against it; and

(j) it is in compliance with all undertakings under this Article 6;

(k) to the best of its knowledge, no funds invested in the Projects by the Borrower are of illicit origin, including products of Money Laundering or linked to the Financing of Terrorism;

(l) neither the Borrower, its officers and agents nor any other person acting on its or their behalf or under its or their control has committed nor will commit:

(i) any Prohibited Conduct in connection with the Projects or any transaction contemplated by the Contract; or

(ii) any illegal activity related to the Financing of Terrorism or Money Laundering;

(m) the Projects (including without limitation, the negotiation, award and performance of contracts financed or to be financed by the Loan) has not involved or given rise to, any Prohibited Conduct; and

(n) it has not granted any security for the performance of any External Debt Instrument or any preference or priority in respect thereof as at the date of signature of this Contract.

The representations and warranties set out above shall survive the execution of this Contract and are deemed repeated on each Disbursement Request, Disbursement Date and on each Payment Date.

ARTICLE 7
SECURITY

7.1 *Pari passu* ranking

The Borrower shall ensure that its payment obligations under this Contract rank, and will rank, not less than *pari passu* in right of payment with all other present and future unsecured and unsubordinated obligations under any of its External Debt Instruments.

In particular, if the Bank makes a demand under Article 10.01 or if an event or potential event of default under any unsecured and unsubordinated External Debt Instrument of the Borrower or of any of its agencies or instrumentalities has occurred and is continuing, the Borrower shall not make (or authorise) any payment in respect of any other such External Debt Instrument (whether regularly scheduled or otherwise) without simultaneously paying, or setting aside in a designated account for payment on the next Payment Date a sum equal to, the same proportion of the debt outstanding under this Contract as the proportion that the payment under such External Debt Instrument bears to the total debt outstanding under that instrument. For this purpose, any payment of an External Debt Instrument that is made out of the proceeds of the issue of another instrument, to which substantially the same persons as hold claims under the External Debt Instrument have subscribed, shall be disregarded..

7.2 Additional security

Should the Borrower grant to a third party any security for the performance of any External Debt Instrument or any preference or priority in respect thereof, the Borrower shall, if so required by the Bank, provide to the Bank equivalent security for the performance of its obligations under this Contract or grant to the Bank equivalent preference or priority.

7.3 Clauses by inclusion

If the Borrower concludes with any other medium or long term financial creditor a financing agreement that includes a covenant or other provision not provided for in this Contract or is more favourable to the relevant financial creditor than the equivalent provision(s) of this Contract, the Borrower shall promptly so inform the Bank and shall, at the request of the Bank, forthwith execute an agreement to amend this Contract so as to provide for an equivalent provision in favour of the Bank.

ARTICLE 8
INFORMATION AND VISITS

8.1 Information concerning the Projects

The Borrower shall:

(a) deliver to the Bank:

(i) the information in content and in form, and at the times, specified in Schedule A.3, included in the relevant PAL (to the extent applicable) or otherwise as agreed from time to time by the parties to this Contract; and

(ii) any such information or further document concerning the financing, procurement, implementation, operation and environmental matters of or for the Projects as the Bank may reasonably require within a reasonable time;

provided always that if such information or document is not delivered to the Bank on time, and the Borrower does not rectify the omission within a reasonable time set by the Bank in writing, the Bank may remedy the deficiency, to the extent feasible, by employing its own staff or a consultant or any other third party, at the Borrower's expense and the Borrower shall provide such persons with all assistance necessary for the purpose;

(b) submit for the approval of the Bank without delay any material change to the Projects, also taking into account the disclosures made to the Bank in connection with the Projects prior to the signing of this Contract, in respect of, inter alia, the price, design, plans, timetable or to the expenditure programme or financing plan for the Projects;

(c) promptly inform the Bank of:

(i) any action or protest initiated or any objection raised by any third party or any genuine complaint received by the Borrower or any Environmental or Social Claim that is to its knowledge commenced, pending or threatened against it with regard to environmental or other matters affecting the Projects; and

(ii) any fact or event known to the Borrower, which may substantially prejudice or affect the conditions of execution or operation of the Projects;

(iii) any non-compliance by it with any applicable Environmental and Social Standard;

(iv) any suspension, revocation or modification of any Environmental or Social Approval;

(v) a genuine allegation or complaint with regard to any Prohibited Conduct related to the Projects;

(vi) should it become aware of any fact or information confirming or reasonably suggesting that (A) any Prohibited Conduct has occurred in connection with the Projects, or (B) any of the funds invested in the Projects was derived from an illicit origin;

(vii) if any agent or official of the Borrower becomes a Sanctioned Person or is the subject of a final irrevocable court ruling in respect of a criminal offence in connection with Prohibited Conduct perpetrated in the course of the exercise of their professional duties;

(viii) if any agent or official of the Borrower becomes a Sanctioned Person or is charged with or otherwise formally indicted in respect of a criminal offence in connection with Prohibited Conduct perpetrated in the course of the exercise of their professional duties;

and set out the action to be taken with respect to such matters; and

(d) provide to the Bank, if so requested:

(i) a certificate of its insurers showing fulfilment of the requirements of Article 6.5(c), and

(ii) annually, a list of policies in force covering the insured property forming part of the Projects, together with confirmation of payment of the current premiums;

(e) undertake:

(i) to retain, in a single location, for inspection during 6 (six) years from the conclusion of each contract financed by means of the Loan, the full terms of the contract itself, as well as all material documents pertaining to the procurement process and to the execution of the contract; and

(ii) to procure that the Bank may be provided with, and/or, inspect the contractual documents that the contractor is obliged to retain under its supply contract.

8.2 Information concerning the Borrower

The Borrower shall:

(a) deliver to the Bank from time to time such certificates of compliance with the undertakings of Article 6 as the Bank may deem necessary and any such information or further document concerning customer due diligence matters of or for the Borrower as the Bank may reasonable require within a reasonable time; and

(b) inform the Bank immediately of:

(i) any fact which obliges it to prepay any financial indebtedness or any European Union funding;

(ii) any event or decision that constitutes or may result in a Prepayment Event;

(iii) any intention on its part to grant any Security over any of the assets comprising the Projects in favour of a third party;

(iv) any intention on its part to relinquish ownership of any material component of the Projects;

(v) any fact or event that is reasonably likely to prevent the substantial fulfilment of any obligation of the Borrower under this Contract;

(vi) any Event of Default having occurred or being threatened or anticipated;

(vii) unless prohibited by law, any material litigation, arbitration, administrative proceedings or investigation carried out by a court, administration or similar public authority, which, to the best of its knowledge and belief, is current, imminent or pending against the Borrower, its agents or officials in connection with Prohibited Conducts related to the Credit, the Loan or the Projects;

(viii) any measure taken by the Borrower pursuant to Article 6.9 of this Contract;

(ix) any fact or event which results in any of its agents or officials becoming a Sanctioned Person; and

(x) any litigation, arbitration or administrative proceedings or investigation which is current, threatened or pending and which might if adversely determined result in a Material Adverse Change.

8.3 Visits by the Bank

The Borrower shall allow persons designated by the Bank, as well as persons designated by other institutions or bodies of the European Union when so required by the relevant mandatory provisions of European Union law,

(a) to visit the sites, installations and works comprising the Projects,

(b) to interview representatives of the Borrower and/or of the Council for Development and Reconstruction, and not obstruct contacts with any other person involved in or affected by the Projects; and

(c) to review the Borrower's and/or the Council for Development and Reconstruction's books and records in relation to the execution of the Projects and to be able to take copies of related documents to the extent permitted by the law.

The Borrower shall provide the Bank, or ensure that the Bank is provided, with all necessary assistance for the purposes described in this Article.

The Borrower acknowledges that the Bank may be obliged to communicate information relating to the Borrower and the Projects to any competent institution or body of the European Union in accordance with the relevant mandatory provisions of European Union law.

8.4 Investigations and and information

Notwithstanding the obligations already contained in articles 6 and 8 above, the Borrower undertakes to:

(a) take such action as the Bank shall reasonably request to investigate and/or terminate any alleged or suspected act of the nature described in Article 6.9 (*Integrity*);

(b) inform the Bank of the measures taken to seek damages from the persons responsible for any loss resulting from any such act; and

(c) facilitate any audit and/or investigation, including of final beneficiaries, contractors, consultants and suppliers, that the Bank or the other institutions/bodies of the European Union referred to in paragraph 8.3 (*Visits by the Bank*) above may make concerning any such act.

ARTICLE 9
CHARGES AND EXPENSES

9.1 Taxes, duties and fees

The Borrower shall pay all Taxes, duties, fees and other impositions of whatsoever nature, including stamp duty and registration fees, arising out of the execution or implementation of this Contract or any related document and in the creation, perfection, registration or enforcement of any Security for the Loan to the extent applicable.

The Borrower shall pay all principal, interest, indemnities and other amounts due under this Contract gross without any withholding or deduction of any national or local impositions whatsoever required by law or under an agreement with a governmental authority or otherwise. If the Borrower is obliged to make any such withholding or deduction, it shall gross up the payment to the Bank so that after withholding or deduction, the net amount received by the Bank is equivalent to the sum due.

9.2 Other charges

The Borrower shall bear all charges and expenses, including professional, banking or exchange charges incurred in connection with the preparation, execution, implementation, enforcement and termination of this Contract or any related document, any amendment, supplement or waiver in respect of this Contract or any related document, and in the amendment, creation, management, enforcement and realisation of any security for the Loan.

9.3 Increased costs, indemnity and set-off

(a) The Borrower shall pay to the Bank any costs or expenses incurred or suffered by the Bank as a consequence of the introduction of or any change in (or in the interpretation, administration or application of) any law or regulation or compliance with any law or regulation which occurs after the date of signature of this Contract, in accordance with or as a result of which (i) the Bank is obliged to incur additional costs in order to fund or perform its obligations under this Contract, or (ii) any amount owed to the Bank under this Contract or the financial income resulting from the granting of the Credit or the Loan by the Bank to the Borrower is reduced or eliminated.

(b) Without prejudice to any other rights of the Bank under this Contract or under any applicable law, the Borrower shall indemnify and hold the Bank harmless from and against any loss incurred as a result of any full or partial discharge that takes place in a manner other than as expressly set out in this Contract.

(c) The Bank may set off any matured obligation due from the Borrower under this Contract (to the extent beneficially owned by the Bank) against any obligation (whether or not matured) owed by the Bank to the Borrower regardless of the place of payment, booking branch or currency of either obligation. If the obligations are in different currencies, the Bank may convert either obligation at a market rate of exchange in its usual course of business for the purpose of the set-off. If either obligation is unliquidated or unascertained, the Bank may set off in an amount estimated by it in good faith to be the amount of that obligation.

ARTICLE 10
EVENTS OF DEFAULT

10.1 Right to demand repayment

The Borrower shall repay all or part of the Loan Outstanding (as requested by the Bank) forthwith, together with accrued interest and all other accrued or outstanding amounts under this Contract, upon written demand being made by the Bank in accordance with the following provisions.

10.1.A Immediate demand

The Bank may make such demand immediately without prior notice (*mise en demeure préalable*) or any judicial or extra judicial step:

(a) if the Borrower does not pay on the due date any amount payable pursuant to this Contract at the place and in the currency in which it is expressed to be payable, unless (i) its failure to pay is caused by an administrative or technical error or a Disruption Event and (ii) payment is made within 3 (three) Business Days of its due date;

(b) if any information or document given to the Bank by or on behalf of the Borrower or any representation, warranty or statement made or deemed to be made by the Borrower in or pursuant to this Contract or in connection with the negotiation or performance of this Contract is or proves to have been incorrect, incomplete or misleading in any material respect;

(c) if, following any default of the Borrower in relation to any loan, or any obligation arising out of any financial transaction, other than the Loan:

(i) the Borrower is required or is capable of being required or will, following expiry of any applicable contractual grace period, be required or be capable of being required to prepay, discharge, close out or terminate ahead of maturity such other loan or obligation; or

(ii) any financial commitment for such other loan or obligation is cancelled or suspended

(d) if the Borrower is unable to pay its debts as they fall due, or suspends its debts, or makes or seeks to make a composition with its creditors;

(e) if the Borrower defaults in the performance of any obligation in respect of any other loan made to it from the resources of the Bank or the European Union;

(f) if a Material Adverse Change occurs, as compared with the Borrower's condition at the date of this Contract; or

(g) if it is or becomes unlawful for the Borrower to perform any of its obligations under this Contract or this Contract is not effective in accordance with its terms or is alleged by the Borrower to be ineffective in accordance with its terms.

10.1.B Demand after notice to remedy

The Bank may also make such demand without prior notice (*mise en demeure préalable*) or any judicial or extra judicial step (without prejudice to any notice referred to below):

(a) if the Borrower fails to comply with any provision of this Contract (other than those referred to in Article 10.1.A; or

(b) if any fact related to the Borrower or the Projects stated in the Recitals materially alters and is not materially restored and if the alteration either prejudices the interests of the Bank as lender to the Borrower or adversely affects the implementation or operation of the Projects,

unless the non-compliance or circumstance giving rise to the non-compliance is capable of remedy and is remedied within a reasonable period of time specified in a notice served by the Bank on the Borrower.

10.2 Other rights at law

Article 10.1 shall not restrict any other right of the Bank at law to require prepayment of the Loan Outstanding.

10.3 Indemnity

10.3.A Fixed Rate Tranches

In case of demand under Article 10.1 in respect of any Fixed Rate Tranche, the Borrower shall pay to the Bank the amount demanded together with the indemnity on any amount of principal due to be prepaid. Such indemnity shall (i) accrue from the due date for payment specified in the Bank's notice of demand and be calculated on the basis that prepayment is effected on the date so specified, and (ii) be for the amount communicated by the Bank to the Borrower as the present value (calculated as of the date of the prepayment) of the excess, if any, of:

(a) the interest that would accrue thereafter on the amount prepaid over the period from the date of prepayment to the Interest Revision/Conversion Date, if any, or the Maturity Date, if it were not prepaid; over

(b) the interest that would so accrue over that period, if it were calculated at the Redeployment Rate, less 0.15% (fifteen basis points).

The said present value shall be calculated at a discount rate equal to the Redeployment Rate, applied as of each relevant Payment Date of the applicable Tranche

10.3.B Floating Rate Tranches

In case of demand under Article 10.1 in respect of any Floating Rate Tranche, the Borrower shall pay to the Bank the amount demanded together with a sum equal to the present value of 0.15% (fifteen basis points) per annum calculated and accruing on the amount of principal due to be prepaid in the same manner as interest would have been calculated and would have accrued, if that amount had remained outstanding according to the applicable amortisation schedule of the Tranche, until the Interest Revision/Conversion Date, if any, or the Maturity Date.

The value shall be calculated at a discount rate equal to the Redeployment Rate applied as of each relevant Payment Date.

10.3.C General

Amounts due by the Borrower pursuant to this Article 10.3 shall be payable on the date specified in the Bank's demand.

10.4 Non-Waiver

No failure or delay or single or partial exercise by the Bank in exercising any of its rights or remedies under this Contract shall be construed as a waiver of such right or remedy. The rights and remedies provided in this Contract are cumulative and not exclusive of any rights or remedies provided by law.

10.5 No hardship

Each Party hereby acknowledges that the provisions of article 1195 of the Civil Code shall not apply to it with respect to its obligations under this Contract and that it shall not be entitled to make any claim under article 1195 of the Civil Code.

ARTICLE 11
LAW AND JURISDICTION, MISCELLANEOUS.

11.1 Governing Law

This Contract and any non-contractual obligations arising out of or in connection with it shall be governed by French law.

11.2 Jurisdiction

(a) The European Court of Justice (ECJ) has exclusive jurisdiction to settle any dispute (a "Dispute") arising out of or in connection with this Contract (including a dispute regarding ~~the existence, validity or termination of this Contract or the consequences of its nullity)~~ or any non-contractual obligation arising out of or in connection with this Contract.

(b) The parties agree that the European Court of Justice is the most appropriate and convenient court to settle Disputes between them and, accordingly, that they will not argue to the contrary. The parties to this Contract hereby waive any immunity from or right to object to the jurisdiction of the European Court of Justice in relation to this Contract. A decision given pursuant to this Article 11.02 shall be conclusive and binding on each party without restriction or reservation.

11.3 Place of performance

Unless otherwise specifically agreed by the Bank in writing, the place of performance under this Contract shall be the seat of the Bank.

11.4 Evidence of sums due

In any legal action arising out of this Contract the certificate of the Bank as to any amount or rate due to the Bank under this Contract shall, in the absence of manifest error, be prima facie evidence of such amount or rate.

11.5 Entire Agreement

This Contract constitutes the entire agreement between the Bank and the Borrower in relation to the provision of the Credit hereunder, and supersedes any previous agreement, whether express or implied, on the same matter.

11.6 Invalidity

If at any time any term of this Contract is or becomes illegal, invalid or unenforceable in any respect, or this Contract is or becomes ineffective in any respect, under the laws of any jurisdiction, such illegality, invalidity, unenforceability or ineffectiveness shall not affect:

(a) the legality, validity or enforceability in that jurisdiction of any other term of this Contract or the effectiveness in any other respect of this Contract in that jurisdiction; or

(b) the legality, validity or enforceability in other jurisdictions of that or any other term of this Contract or the effectiveness of this Contract under the laws of such other jurisdictions.

11.7 Amendments

Any amendment to this Contract shall be made in writing and shall be signed by the parties hereto.

ARTICLE 12
FINAL CLAUSES

12.1 Notices

12.1.A Form of Notice

(a) Any notice or other communication given under this Contract must be in writing and, unless otherwise stated, may be made by letter, electronic mail and facsimile.

(b) Notices and other communications for which fixed periods are laid down in this Contract or which themselves fix periods binding on the addressee, may be made by hand delivery, registered letter, facsimile or by electronic mail. Such notices and communications shall be deemed to have been received by the other party:

(i) on the date of delivery in relation to a hand-delivered or registered letter;

(ii) on receipt of transmission in relation to a facsimile;

(iii) in the case of any electronic mail sent by the Borrower to the Bank, only when actually received in readable form and only if it is addressed in such a manner as the Bank shall specify for this purpose, or

(iv) in the case of any electronic mail sent by the Bank to the Borrower, when the electronic mail is sent.

(c) Any notice provided by the Borrower to the Bank by electronic mail shall:

(i) mention the Contract Number in the subject line; and

(ii) be in the form of a non-editable electronic image (pdf, tif or other common non editable file format agreed between the parties) of the notice signed by an Authorised Signatory with individual representation right or by two or more Authorised Signatories with joint representation right of the Borrower as appropriate, attached to the electronic mail.

(d) Notices issued by the Borrower pursuant to any provision of this Contract shall, where required by the Bank, be delivered to the Bank together with satisfactory evidence of the authority of the person or persons authorised to sign such notice on behalf of the Borrower and the authenticated specimen signature of such person or persons.

(e) Without affecting the validity of electronic mail or facsimile notices or communication made in accordance with this article 12.1, the following notices, communications and documents shall also be sent by registered letter to the relevant party at the latest on the immediately following Business Day:

(i) Disbursement Request;

(ii) Revocation of a Disbursement Request according to Article 1.2.C(b);

(iii) any notices and communication in respect of the deferment, cancellation and suspension of a disbursement of any Tranche, interest revision or conversion of any Tranche, Market Disruption Event, Prepayment Request, Prepayment Notice, Event of Default, any demand for prepayment, and

(iv) any other notice, communication or document required by the Bank.

(f) The parties agree that any above communication (including via electronic mail) is an accepted form of communication, shall constitute admissible evidence in court and shall have the same evidential value as an agreement under hand (*sous seing privé*).

12.1.B Addresses

The address, fax number and electronic mail address (and the department or officer, if any, for whose attention the communication is to be made) of each party for any communication to be made or document to be delivered under or in connection with this Contract is:

For the Bank	Attention: Head of Division, Public Sector - South Lending Operations in Neighbouring Countries 100 boulevard Konrad Adenauer L-2950 Luxembourg Luxembourg E-mail address: ops-nc1-secretariat@eib.org Fax number: (+352) 4379 66799
For the Borrower	Attention: President of the Council for Development and Reconstruction Council for Development and Reconstruction Tallet Al Serail P.O. Box: 11/3170 Republic of Lebanon E-mail address: infocenter@cdr.gov.lb

12.1.C Notification of communication details

The Bank and the Borrower shall promptly notify the other party in writing of any change in their respective communication details.

12.2 English language

(a) Any notice or communication given under or in connection with this Contract must be in English.

(b) All other documents provided under or in connection with this Contract must be:

(i) in English; or

(ii) if not in English, and if so required by the Bank, accompanied by a certified English translation and, in this case, the English translation will prevail

12.3 Recitals, Schedules and Annex

The Recitals and following Schedules form part of this Contract:

Schedule A	Project Specification and Reporting
Schedule B	Definition of EURIBOR
Schedule C	Forms for Borrower
Schedule D	Interest Rate Revision and Conversion
Schedule E	Certificates to be provided by the Borrower

Schedule F TEG Annex

The following Annex is attached hereto:

Annex I Resolution of Council of Ministers and authorisation of signatory

The parties hereto have caused this Contract to be executed in 3 (three) originals in the English language and have respectively caused their duly authorised representative to initial each page of this Contract on their behalf.

At Beirut, this 26 September 2019

At Luxembourg, this 23 September 2019

Signed for and on behalf of the REPUBLIC OF LEBANON acting through the Council for Development and Reconstruction		Signed for and on behalf of the EUROPEAN INVESTMENT BANK
Nabil Al-Jisr	Kristina Kanapinskaite	Julien Chameyrat
Chairman of the Board of Directors	Head of Division	Legal Counsel

Schedule A

Project Specification and Reporting

A.1 Technical Description

Purpose, Location

The purpose of the Framework Loan is to improve accessibility and safety on selected non-urban roads in Lebanon. The outcomes will also include enhanced access to jobs and markets, and development of regions affected by refugees.

The Projects include several schemes located in all of Lebanon's 7 regions and 25 districts on the national network of primary, secondary and tertiary roads.

Description

The Projects comprise three types of activities:

(i) Rehabilitation and safety upgrades on selected primary, secondary and tertiary roads;
(ii) Procurement of vehicles and equipment for emergency repairs;
(iii) Services for road asset management, a national road safety action plan, training and capacity building, and support to CDR's Project Implementation Unit.

EIB's financing will target component (i) and (iii) above. EIB's financing will be supplemented by financing from World Bank and JICA, which can finance activities in all three components.

The Projects comprise multiple small schemes of varying size in different categories, which are eligible for EIB financing if they fulfil the following criteria:

- They are located on the road network managed by the Ministry of Public Works and Transport (MPWT);
- They concern safety and rehabilitation related interventions specified in the table below;
- They have a high economic rate of return, or justified on basis of road accident savings;
- They comply with the Environmental and Social Standards and are tendered in accordance with the Bank's Guide to Procurement (GtP).

The following types of schemes are eligible, alone or in combination:

Category	Description
1	Road signs and markings
2	Traffic calming and road islands
3	Sidewalks and cycle lanes
4	Safe crossings for pedestrians and cyclists
5	Street lights
6	Minor safety related infrastructure improvements within the existing right of way
7	Minor geometric improvements within the existing right of way
8	Pavement rehabilitation

Category	Description
9	Side slope stability improvements
10	Drainage and culverts
11	Services for management, capacity building, design, supervision, and road safety activities

A pipeline of schemes, justifying the total Project Investment Cost, was presented during appraisal. The Bank is not obliged to commit financing to these. The schemes submitted for allocation will be subject to individual appraisal by the Bank's services, prior to allocation, to ensure they are in line with the Bank's eligibility criteria.

The Promoter is expected to submit 4-5 Allocation Requests in total during the duration of the Framework Loan.

Any land acquisition, resettlement and VAT should be financed by the Promoter without recourse to the EIB loan.

Calendar

The Framework Loan is expected to be initiated in January 2019 and completed by December 2023.

A.2 Loan Allocation and Monitoring Procedures

The EIB Component is expected to be conducted in 4-5 phases, each covering a cost of USD 30-50m. For each phase an Allocation Request will be submitted, each consisting of several schemes, for which information will be provided according to the Allocation Request Forms and PPM. Additional information will be requested by the Bank as deemed necessary.

The Bank may change its allocation procedure. All information shall be provided in English to the Bank in an electronic form, templates, tables and spreadsheets. The Bank shall reserve the right to review at mid-term the allocation procedures in view of the development of the operation with the Promoter/Borrower.

(a) Allocation Request Forms

Allocation Request Form:

Allocation number: X
Date: dd/mm/yyyy

Name of EIB operation: Lebanon Road Safety and Employment Programme
Number of EIB operation: 2016-0485
Currency: EUR

ALLOCATION TABLE for all schemes included in the present allocation request

Scheme ID	Road ID	Road type	District	Length km	Width m	No. Lanes	AADT	HGV %	IRAP star rating 1-5	Road fatalities last 3 years	Condition % poor
				0							

Description of works	Road Safety Audits applied yes/no	Total cost (EUR excl VAT and land)	Expected ERR %	Implementation		Environmental and social compliance			Procurement (4)
				Start (dd/mm/yyyy)	End (dd/mm/yyyy)	ESIA (1)	Habitats (2)	Resettlement (3)	
		0							

Output and outcome 'indicators'		Comments
Road renovated Actual # km	Fatalities saved/year	
0	0	

Explanatory notes (1) - (3)

(1) (A) Subject to ESIA or screened in: Provide copy of NTS or link to public version on a relevant official web site at allocation or as soon as available.
(B) Screened out: No ESIA required. The promoter shall ensure that a screening procedure was carried out by the environmental competent authority. The screening decision can be common for several schemes. A copy of this decision might be requested by the EIB
(C) Other

(2) For proximity to habitats or conservation sites of national or international importance, please indicate:
(A) No significant impact, potential or likely, on a conservation site. For individual schemes above 5m EUR, documentation from the competent authority (Form A or similar) should be provided.
(B) Significant impact, potential or likely, on a conservation site. Form B or equivalent should be signed by the Competent Authority and submitted to the Bank
(C) Not applicable.

(3) (A) Resettlement of more than 200 PAPs. Provide a copy of the Resettlement Action Plan.
(B) Resettlement of less than 200 PAPs. Provide a copy of the Abbreviated Resettlement Action Plan.
(C) No resettlement.

(4) Indicate the tender procedure. "I" for international open tender, "N" for national open tender, "Ne" for negotiated procedure, "D" for direct award, "Em" for emergency procedure and "C" for construction (when few companies are invited for offer).

Allocation Request Form, Summary Table:

Allocation number: X
Date: dd/mm/yyyy

Name of EIB operation: Lebanon Road Safety and Employment Programme
Number of EIB operation: 2016-0485
Currency: EUR

SUMMARY (for all previous disbursements, allocations and schemes under the present EIB operation)

Summary of all previous allocations and disbursements	Allocated	Disbursed	Paid to final beneficiaries	Allocated / Disbursed	Paid to final beneficiaries / Disbursed
	PLN	PLN	PLN	%	%
Up front disbursement (date)					
Allocation request no. 1 (date)					
Allocation request no. 2 (date)					
Allocation request no. 3 (date)					
Allocation request no. 4 (date)					
Etc					
Total		XXXX	XXXX	X%	

A.3 Project information to be sent to the Bank and method of transmission

1. Dispatch of information: designation of the person responsible

The information below has to be sent to the Bank under the responsibility of:

	Financial Contact	Technical Contact
Company	CDR	CDR
Contact person	Dr Wafa Charafeddine	Mr. Elias Helou
Title	Funding Division Director	Senior Transportation Engineer
Function / Department financial and technical	Funding Division -	
Address	Tallet Al Serail – Riad El Solh Beirut – Lebanon Postal Code: 20239201	Tallet Al Serail – Riad El Solh Beirut – Lebanon Postal Code: 20239201
Phone	+961 (1)981380	+961 (3) 923444.
Fax	+961 (1)981252/3	
Email	wafac@cdr.gov.lb	elieh@cdr.gov.lb elieh.lb@gmail.com

The above-mentioned contact person(s) is (are) the responsible contact(s) for the time being. The Borrower shall inform the EIB immediately in case of any change.

2. Information on the project's implementation

The Borrower shall deliver to the Bank the following information on project progress for the entire Roads and Employment Project during implementation, at the latest by the deadline indicated below.

Document / information	Deadline	Frequency of reporting
Project Progress Reports (please see annex A.1.3.1 regarding reporting templates where applicable) - A brief update on the Technical Description, explaining the reasons for significant changes vs. initial scope; - Update on progress for each component, including WB and JICA's components, explaining reasons for possible delays; - Update on the cost of the project, explaining reasons for any possible cost variations vs. initial budgeted cost; - Updated financing plan; - Updated procurement plan; - A description of any major issue with impact on social or environment; - Update on the project's demand or usage and comments; - Any significant issue that has occurred and any significant risk that may affect the project's operation; - Any legal action concerning the project that may be on-going - Detailed map of the location of the schemes updated annually (for Bank GIS system); - Non-confidential project-related pictures, if available.	Begin 31 January 2019 till end of project	Six monthly

3. Information on the end of works and first year of operation

The Borrower shall deliver to the Bank the following information on project completion and initial operation at the latest by the deadline indicated below.

Document / information	Date of delivery to the Bank
Project Completion Report, including: A final Technical Description of the project as completed, explaining the reasons for any significant change compared to the Technical Description in A.1.: - The date of completion of each of the main components, for all IFI's components, explaining reasons for possible delays; - The final cost of the project, explaining reasons for possible cost variations versus initial budgeted cost; - Final financing plan; - Final procurement plan; - Employment effects of the project: person-days required during implementation as well as permanent new jobs created; - A description of any major issue with impact on the environment or social impacts; - Assessment of the project roads traffic (in terms of annual average daily traffic with traffic composition as per the light feasibility studies - Assessment of the development in reported road fatalities, injuries and total number of accidents on project roads before and after project implementation; - Any significant issue that has occurred and any significant risk that may affect the project's operation; - Any legal action concerning the project that may be on-going. - Non-confidential project-related pictures, if available. - Updated map(s) showing location of all schemes - An update on the following Monitoring Indicators: Outputs • 900 km road rehabilitated and/or subject to safety improvements	31.12.2023

The financing for this project benefits from an EU guarantee to the Bank under DECISION No 466/2014/EU of the European Parliament and of the Council. Pursuant to Article 9 (2) of this Decision, the Bank "shall require the project Promoters to carry out thorough monitoring during project implementation until completion, inter alia, on the economic, development, social, environmental and human rights impact of the investment project. The EIB shall verify on a regular basis the information provided by the project Promoters and make it publicly available if the project Promoter agrees. Where possible, project completion reports related to EIB financing operations shall be published excluding confidential information."

Accordingly, and without prejudice to the Bank's obligation to make publicly available any project-related environmental information under Aarhus Convention, the Bank shall make publicly available all information provided by the Borrower in the Project Progress Reports and Project Completion Report provided that such information is expressly marked by the Borrower as "for publication on the EIB website".

Alternatively, the Borrower may also decide to publish this information on its own website and provide the EIB with the corresponding link (URL) which will be used as a source for EIB publication.

The EIB will not take any responsibility for the content of such information made public on its website. Documents marked as "for publication on the EIB website" will be published as received and will not be edited by the EIB. Only functioning URLs that link to the relevant project-related information will be published by the EIB.

4. Information required 3 years after the Project Completion Report

The Borrower shall deliver to the Bank the following information 3 years after the project completion report at the latest by the deadline indicated below.

Document / information	Date of delivery to the Bank
Update on the Monitoring Indicators listed in the table above.	31.12.2025

Language of reports	English

Schedule B

Definition of EURIBOR

A. EURIBOR

"EURIBOR" means:

(a) in respect of a relevant period of less than one month, the Screen Rate (as defined below) for a term of one month;

(b) in respect of a relevant period of one or more months for which a Screen Rate is available, the applicable Screen Rate for a term for the corresponding number of months; and

(c) in respect of a relevant period of more than one month for which a Screen Rate is not available, the rate resulting from a linear interpolation by reference to two Screen Rates, one of which is applicable for a period next shorter and the other for a period next longer than the length of the relevant period,

(the period for which the rate is taken or from which the rates are interpolated being the "Representative Period").

For the purposes of paragraphs (b) and (c) above:

(i) "available" means the rates, for given maturities, that are calculated and published by Global Rate Set Systems Ltd (GRSS), or such other service provider selected by the European Money Markets Institute (EMMI), under the sponsorship of EMMI and EURIBOR ACI, or any successor to that function of EMMI and EURIBOR ACI as determined by the Bank, and

(ii) "Screen Rate" means the rate of interest for deposits in EUR for the relevant period as published at 11h00, Brussels time, or at a later time acceptable to the Bank on the day (the "Reset Date") which falls 2 (two) Relevant Business Days prior to the first day of the relevant period, on Reuters page EURIBOR 01 or its successor page or, failing which, by any other means of publication chosen for this purpose by the Bank.

If such Screen Rate is not so published, the Bank shall request the principal euro-zone offices of four major banks in the euro-zone, selected by the Bank, to quote the rate at which EUR deposits in a comparable amount are offered by each of them as at approximately 11h00, Brussels time, on the Reset Date to prime banks in the euro-zone interbank market for a period equal to the Representative Period. If at least 2 (two) quotations are provided, the rate for that Reset Date will be the arithmetic mean of the quotations.

If fewer than 2 (two) quotations are provided as requested, the rate for that Reset Date will be the arithmetic mean of the rates quoted by major banks in the euro-zone, selected by the Bank, at approximately 11h00, Brussels time, on the day which falls 2 (two) Relevant Business Days after the Reset Date; for loans in EUR in a comparable amount to leading European banks for a period equal to the Representative Period.

If no rate is available as provided above, EURIBOR shall be the rate (expressed as a percentage rate per annum) which is determined by the Bank to be the all-inclusive cost to the Bank for the funding of the relevant Tranche based upon the then applicable internally generated Bank reference rate or an alternative rate determination method reasonably determined by the Bank.

B. GENERAL

For the purposes of the foregoing definitions:

(a) All percentages resulting from any calculations referred to in this Schedule will be rounded, if necessary, to the nearest one thousandth of a percentage point, with halves being rounded up.

(b) The Bank shall inform the Borrower without delay of the quotations received by the Bank.

(c) If any of the foregoing provisions becomes inconsistent with provisions adopted under the aegis of EMMI and EURIBOR ACI (or any successor to that function of EMMI and EURIBOR ACI as determined by the Bank) in respect of EURIBOR, the Bank may by notice to the Borrower amend the provision to bring it into line with such other provisions.

Schedule C

Forms for Borrower

C.1Form of Disbursement Request (Article 1.2.B)

Disbursement Request

Country – PROJECT

Date:

Please proceed with the following disbursement:

Loan Name (*):

Signature Date (*):

Contract Number: 89857

Currency & amount requested	
Currency	Amount

Proposed disbursement date:

		Reserved for the Bank	(contract currency)
INTEREST	Int. rate basis (Art. 3.1)		
	Rate (% or Spread) OR (please indicate only ONE) Maximum Rate (% or Maximum Spread)[2]		
	Frequency (Art. 3.1)	Semi-annual	
	Payment Dates (Art. 3.1)		
	Interest Revision/Conversion date (if any)		
CAPITAL	Repayment frequency	Semi-annual	
	Repayment methodology (Art. 4.1)	Equal instalments ☐ Constant annuities ☐	
	First Repayment Date		
	Last Repayment Date		

Reserved for the Bank	(contract currency)
Total Credit Amount:	
Disbursed to date:	
Balance for disbursement:	
Current disbursement:	
Balance after disbursement:	
Disbursement deadline:	
Max. number of disbursements:	
Minimum Tranche size:	
Total allocations to date:	Yes / No

[2] NOTE: If the Borrower does not specify an interest rate or Spread here, the Borrower will be deemed to have agreed to the interest rate or Spread subsequently provided by the Bank in the Disbursement Notice, in accordance with Article 1.2.C(c).

Account to be credited:

Account N°:.....

Account Holder/Beneficiary:.....

(please, provide IBAN format if the country is included in IBAN Registry published by SWIFT, otherwise appropriate account format in line with the local banking practice)

Bank name and address:.....

Bank Identification code (BIC.....

Payment details to be provided:.....

Please transmit information relevant to:

Name(s) of the Borrower's Authorised Signatory(ies) (as defined in the Contract):

.....

Signature(s) of the Borrower's Authorised Signatory(ies) (as defined in the Contract):

.....

IMPORTANT NOTICE TO THE BORROWER:

PLEASE ENSURE THAT THE LIST OF AUTHORISED SIGNATORIES AND ACCOUNTS PROVIDED TO THE BANK HAS BEEN DULY UPDATED PRIOR TO THE SUBMISSION OF ANY DISBURSEMENT REQUEST. IN THE EVENT THAT ANY SIGNATORIES OR ACCOUNTS APPEARING IN THIS DISBURSEMENT REQUEST ARE NOT INCLUDED IN THE LATEST LIST OF AUTHORISED SIGNATORIES AND ACCOUNTS RECEIVED BY THE BANK, THIS DISBURSEMENT REQUEST SHALL BE REGARDED AS NOT HAVING BEEN MADE.

IN ADDITION, IF THIS IS THE FIRST DISBURSEMENT REQUEST UNDER THE FINANCE CONTRACT, THE CONDITIONS SET OUT IN ARTICLE 1.4A OF THE FINANCE CONTRACT MUST HAVE BEEN MET TO THE SATISFACTION OF THE BANK PRIOR TO THE DATE HEREOF.

Schedule D

Interest Rate Revision and Conversion

If an Interest Revision/Conversion Date has been included in the Disbursement Notice for a Tranche, the following provisions shall apply.

A. Mechanics of Interest Revision/Conversion

Upon receiving an Interest Revision/Conversion Request the Bank shall, during the period commencing 60 (sixty) days and ending 30 (thirty) days before the Interest Revision/Conversion Date, deliver to the Borrower an Interest Revision/Conversion Proposal stating:

(a) the Fixed Rate and/or Spread that would apply to the Tranche, or of its part indicated in the Interest Revision/Conversion Request pursuant to Article 3.1; and

(b) that such rate shall apply until the Maturity Date or until a new Interest Revision/Conversion Date, if any, and that interest is payable quarterly, semi-annually or annually, in accordance with Article 3.1, in arrear on designated Payment Dates.

The Borrower may accept in writing an Interest Revision/Conversion Proposal by the deadline specified therein.

Any amendment to the Contract requested by the Bank in this connection shall be effected by an agreement to be concluded not later than 15 (fifteen) days prior to the relevant Interest Revision/Conversion Date.

Fixed Rates and Spreads are available for periods of not less than 4 (four) years or, in the absence of a repayment of principal during that period, not less than 3 (three) years.

B. Effects of Interest Revision/Conversion

If the Borrower duly accepts in writing a Fixed Rate or a Spread in respect of an Interest Revision/Conversion Proposal, the Borrower shall pay accrued interest on the Interest Revision/Conversion Date and thereafter on the designated Payment Dates.

Prior to the Interest Revision/Conversion Date, the relevant provisions of the Contract and Disbursement Notice shall apply to the Tranche in its entirety. From and including the Interest Revision/Conversion Date onwards, the provisions contained in the Interest Revision/Conversion Proposal relating to the new Fixed Rate or Spread shall apply to the Tranche (or any part thereof, as indicated in the Interest Revision/Conversion Request) until the new Interest Revision/Conversion Date, if any, or until the Maturity Date.

C. No or Partial Interest Revision/Conversion

If the Borrower does not submit an Interest Revision/Conversion Request or does not accept in writing the Interest Revision/Conversion Proposal for the Tranche or if the parties fail to effect an amendment requested by the Bank pursuant to paragraph A above, the Borrower shall repay the Tranche (or the part thereof, as indicated in the Interest Revision/Conversion Request) on the Interest Revision/Conversion Date, without indemnity.

In case of a partial Interest Revision/Conversion, the Borrower will repay, without indemnity, on the Interest Revision/Conversion Date any part of the Tranche which was not covered by the Interest Revision/Conversion Request and which is therefore not subject to the Interest Revision/Conversion.

Schedule E

CERTIFICATES TO BE PROVIDED BY THE BORROWER

E.1 Form of Certificate from Borrower (Article 1.4.C)

To: European Investment Bank

From: Republic of Lebanon

Date: [ ]

Subject: Finance Contract between the Republic of Lebanon and European Investment Bank dated [ ] (the "Finance Contract")

Contract Number FI N° 89857 Operation Number Serapis N° 2016-0485

Dear Sirs,

Terms defined in the Finance Contract have the same meaning when used in this letter.

For the purposes of Article 1.4 of the Finance Contract we hereby certify to you as follows:

(a) no Prepayment Event has occurred and is continuing unremedied or unwaived;

(b) there has been no material change to any aspect of the Project or in respect of which we are obliged to report under Article 8.1, save as previously communicated by us;

(c) we have sufficient funds available to ensure the timely completion and implementation of the Project in accordance with Schedule A.1;

(d) no event or circumstance which constitutes or would with the passage of time or giving of notice under the Finance Contract constitute an Event of Default has occurred and is continuing unremedied or unwaived;

(e) no litigation, arbitration administrative proceedings or investigation is current or to our knowledge is threatened or pending before any court, arbitral body or agency which has resulted or if adversely determined is reasonably likely to result in a Material Adverse Change, nor is there subsisting against us or any of our subsidiaries any unsatisfied judgement or award;

(f) the representations and warranties to be made or repeated by us under Article 6.10 are true in all respects; and

(g) no Material Adverse Change has occurred, as compared with the situation at the date of the Finance Contract.

Yours faithfully,

For and on behalf of the Republic of Lebanon

Date: [ ]

E.2 Form of Compliance Certificate

To: European Investment Bank

From: Republic of Lebanon

Date: [ ]

Subject: Finance Contract between the Republic of Lebanon and European Investment Bank dated [ ] (the "Finance Contract")

Contract Number FI N° 89857 Operation Number Serapis N° 2016-0485

Dear Sirs,

We refer to the Finance Contract. This is a Compliance Certificate. Terms defined in the Finance Contract have the same meaning when used in this Compliance Certificate.

We hereby confirm:

(a) no asset disposal prohibited under Article [6.6] has taken place] / insert information regarding asset disposal];

(b) [no event or circumstance which constitutes or would with the passage of time or giving of notice under the Finance Contract constitute an Event of Default has occurred and is continuing unremedied or unwaived. [If this statement cannot be made, this certificate should identify any potential event of default that is continuing and the steps, if any, being taken to remedy it].

Yours faithfully,

For and on behalf of the Republic of Lebanon

[ ]

Schedule F

TEG ANNEX

In accordance with Article 3.4, the period rate (*taux de période*) and the effective global rate (*taux effectif global*) applicable to each Tranche will be calculated and communicated as provided in this Schedule F.

Calculation of the period rate and the effective global rate

The period rate and the effective global rate will be calculated in relation to each Tranche in accordance with articles L.314-1 *et seq.* of the Consumer Code as clarified by the applicable regulations of the Consumer Code and as they may be modified or clarified by all other applicable texts.

The calculation of the period rate and the effective global rate will be done on the basis of normal repayment in scheduled instalments as foreseen by this Contract in the absence of prepayments.

For Floating Rate Tranches, the period rate and the effective global rate will be calculated on the basis of the Relevant Interbank Rate on the calculation date assuming the same Relevant Interbank Rate for all instalments of the relevant Floating Rate Tranche.

The effective global rate will be calculated on the basis of a year of 365 (three hundred and sixty-five) days.

Since it is not known whether there will be more than one disbursement, fees and charges (including fees, charges and expenses of legal counsel or with respect to any Security for the Loan, as well as the appraisal fee) will be taken into account in their entirety in the calculation of the period rate and the effective global rate applicable to the first Tranche and will not be taken into account in the calculation of the period rate and the effective global rate for subsequent Tranches.

Communication of Effective Global Rate

Before the Borrower sends a Disbursement Request to the Bank, the Bank will communicate to the Borrower the period rate and the effective global rate applicable to the Tranche calculated as described above on the basis of assumptions already communicated by the Borrower and which will be reflected in the Disbursement Request. The Disbursement Request will expressly refer to the email or other communication by the Bank to the Borrower of the applicable period rate and the effective global rate.

Examples of calculation of the effective global rate as of the date of this Contract

The calculations of the approximate effective global rate in this Schedule F are made on the basis of numeric examples taking into account certain assumptions described below. The calculations are therefore not binding on the parties for the future.

The effective global rate below is calculated on the basis of a year of 365 (three hundred and sixty-five) days and is provided as an indication only.

For purposes of the below calculations, it is assumed that the Loan will be disbursed in its entirety in a single disbursement in an amount of EUR 151,100,000 (one hundred and seventy one million, one hundred thousand euros).

Example 1: Fixed Rate Disbursement

- Disbursement on 30.09.2019
- Indicative Fixed Rate per annum of 0.276% (on the basis of a year of 360 (three hundred and sixty) days and a month of 30 (thirty) days).
- Semi-annual payment of interest.
- Normal repayment: in equal semi-annual instalments, with the first instalment payable on the 5th (fifth) anniversary of the Disbursement Date and the last instalment payable on the 18th (eighteenth) anniversary of the Disbursement Date.

On the basis of the above, the period rate of the Loan would be 0.14% for 6 (six) months and the effective global rate of the Loan would be 0.28% per annum.

Example 2: Floating Rate Disbursement

- Disbursement on 30.09.2019.
- Indicative Floating Rate applicable to each Floating Rate Reference Period of 6-month EURIBOR + 0.250% (on the basis of a year of 360 (three hundred and sixty) days and the number of days elapsed), i.e. 0.01% per annum[4].
- Floating Rate Reference Periods of 6 (six) months beginning on the Disbursement Date and each subsequent 6-month anniversary of the Disbursement Date.
- Normal repayment: in equal semi-annual instalments, with the first instalment payable on the 5th (fifth) anniversary of the Disbursement Date and the last instalment payable on the 18th (eighteenth) anniversary of the Disbursement Date.

On the basis of the above, the period rate of the Loan would be 0.01% for 6 (six) months and the effective global rate of the Loan would be 0.01% per annum.

Example 3: Fixed Rate Disbursement, Interest Revision/Conversion option

- Disbursement on 30.09.2019.
- Indicative Fixed Rate: 0.000% per annum (on the basis of 30/360) for the initial period of 4 years.
- Semi-annual payment of interest.
- Normal repayment: in accordance with Example 1; repayment of the outstanding amount in a single instalment on the Interest Revision/Conversion Date falling upon the expiry of the 4-year period starting on the relevant Scheduled Disbursement Date, in the event that the Revision/Conversion options proposed for the new period are rejected.

On the basis of the above, the period rate of the Loan would be 0.01% for 6 (six) months and the effective global rate of the Loan would be 0.01% per annum.

Example 4: Floating Rate Disbursement, Interest Revision/Conversion option

- Disbursement on 30.09.2019.
- Indicative Floating Rate applicable for the initial 4-year period to each Floating Rate Reference Period of 6-month EURIBOR + 0.143% (on the basis of a year of 360 (three hundred and sixty) days and the number of days elapsed), i.e. 0% per annum[5]..
- Floating Rate Reference Periods of 6 (six) months beginning on the Disbursement Date and each subsequent 6-month anniversary of the Disbursement Date.
- Normal repayment: in accordance with Example 2; repayment of the outstanding amount in a single instalment on the Interest Revision/Conversion Date falling upon the expiry of the 4-year period starting on the relevant Disbursement Date, in the event that the Revision/Conversion options proposed for the new period are rejected.

On the basis of the above, the period rate of the Loan would be 0.01% for 6 (six) months and the effective global rate of the Loan would be 0.01% per annum.

The above examples of the effective global rate take into account the appraisal fee in Article 1.8 as it would be calculated if the disbursement was requested at the end of the Availability Period.

The period rate and the effective global rate in each example above are provided as an indication only and are therefore not binding on the parties for the future.

[4] As per Article 3.1.B of this Finance Contract: If the Floating Rate for any Floating Rate Reference Period is below zero, it will be set at zero.

[5] As per Article 3.1.B of this Finance Contract: If the Floating Rate for any Floating Rate Reference Period is below zero, it will be set at zero.

Annex I

Resolution of Council of Ministers and authorisation of signatory

الأسباب الموجبة

بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٧ وافق مجلس الوزراء بقراره رقم ١٠ على مشروع قانون يرمي الى طلب الموافقة على إبرام إتفاقية قرض بقيمة /١٧١,١/ مليون يورو للمساهمة في تمويل مشروع الطرقات والعمالة في لبنان.

بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٥ طلب مجلس الانماء والاعمار تعديل قيمة الاتفاقية المذكورة لتصبح /١٥١,١/ مليون يورو بدلاً من/١٧١,١/ مليون يورو فأعطيت بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٢ الموافقة الاستثنائية من قبل السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس مجلس الوزراء على هذا الموضوع،

ويهدف هذا المشروع الى تحسين امكانية الوصول الى عدد معين من الطرق في ضواحي المدن والمناطق اللبنانية وتعزيز السلامة عليها، اضافة الى تعزيز فرص الوصول الى الوظائف والاسواق وتنمية المناطق المتأثرة جراء وجود النازحين كما تشمل المشاريع عدة خطط تتوزع في ٧ مناطق و٢٥ قضاء في لبنان على الشبكة الوطنية للطرق الرئيسية والثانوية والفرعية.

وبما أن طلب الموافقة على إبرام هذه الإتفاقية يتطلب استصدار قانون عملاً باحكام المادة ٥٢ من الدستور،

لذلك،

أعدت الحكومة مشروع القانون المرفق وهي إذ تحيله إلى المجلس النيابي الكريم ترجو إقراره.

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

تقرير اللجان النيابية المشتركة

حول

مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٩٢٨٨ الرامي الى طلب الموافقة على إبرام إتفاقية قرض مع البنك الاوروبي للتثمير للمساهمة في تمويل مشروع الطرقات والعصالة في لبنان

عقدت لجان: المال والموازنة – الإدارة والعدل – الشؤون الخارجية والمغتربين – الاشغال العامة والنقل والطاقة والمياه – الدفاع الوطني والداخلية والبلديات – البيئة – الإقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتخطيط – الصحة العامة والعمل والشؤون الإجتماعية – الزراعة والسياحة خلال الفترة الواقعة ما بين ٢٠٢٢/١١/٧ و ٢٠٢٢/١١/١٤، جلستين مشتركتين، برئاسة دولة نائب رئيس مجلس النواب الأستاذ الياس بو صعب وحضور عدد من النواب السادة اعضاء اللجان.

تمثلت الحكومة ب:

– معالي وزير الاشغال العامة والنقل في حكومة تصريف الاعمال الدكتور علي حمية.

– معالي وزير المالية في حكومة تصريف الاعمال الدكتور يوسف خليل.

كما حضر الجلسة:

– رئيس مجلس الإنماء والإعمار نبيل الجسر.

– مديرة التمويل في مجلس الإنماء والإعمار وفاء شرف الدين.

– رئيس دائرة البنى التحتية في مجلس الإنماء والإعمار يوسف كرم.

وذلك لدرس ومناقشة مشروع القانون المذكور اعلاه،

بعد المناقشة والتداول والإطلاع على الأسباب الموجبة، إستمعت اللجان النيابية المشتركة الى شرح من وزير الاشغال العامة والنقل حول ضرورة المشروع، وهو اساسي لحفظ السلامة العامة في الطرقات، كما استمعت الى رئيس مجلس الانماء والاعمار حول اهمية مشروع القانون، حيث يساهم في تحسين وتعزيز الطرقات في المناطق اللبنانية كافة، وخلال النقاش اكد السادة النواب على اهمية إقرار مشروع القانون الذي يهدف إلى إعادة تأهيل وتعزيز السلامة العامة على بعض الطرقات، ويساهم في سياسة التعافي الاقتصادي، وتعزيز الانفاق الاستثماري، مع ضرورة الإطلاع على كيفية توزيع الطرقات على الاقضية، والمعايير المعتمدة والتشديد على الانماء المتوازن حسب حاجة كل قضاء.

ونتيجة المناقشة، اقرت اللجان المشتركة مشروع القانون كما ورد، **مع التوافق على تشكيل لجنة للإطلاع على لائحة الطرقات المقترحة من قبل وزير الاشغال العامة والنقل ومجلس الانماء والاعمار قبل جلسة الهيئة العامة لمجلس النواب.**

واللجان إذ ترفع تقريرها هذا مع مشروع القانون المرفق الى المجلس النيابي الكريم، ترجو الاخذ به.

بيروت في ١٤/١١/ ٢٠٢٢

المقرر الخاص

النائب

ابراهيم كنعان